



رسالة من يهوشع بن أبراهام الى الوليد بن طلال بن عبد العزيز (ص: ٧)

«صنع الجليل، البترولي يضم الجنوب اللبناني»

إكتشاف نفطي إسرائيلي كبير يمتد من الحقول السورية!

النفط وجاء في مقدمة الدراسة الجيولوجية الإسرائيلية المذكورة، أن الفريق الفني الذي قام بها، أعاد صياغة التاريخ الجيولوجي لإسرائيل في الزمان والمكان، بتطبيق المفاهيم الجيولوجية الحديثة، وتفسير جميع ما هو متوفر من معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية، بغية وضع خرائط إقليمية وتبني تفسيري في المجالات الباليووغرافية والجيوكيميائية، وتقول أيضاً، إن تطبيق هذه المفاهيم الجديدة على إسرائيل، ساعد على فهم سبب عدم نجاح التنقيب السابق عن النفط، وعلى إعادة توجيه الجهود التنقيب الجديدة.

وأخذت الدراسة الإسرائيلية في الاعتبار، النظام البترولي الباليووزوي الذي استكشف حديثاً في المملكة العربية السعودية منذ الإكتشاف النفطي الأول في «أبو جيثان» عام ١٩٨٢، وهو ما شكل منطلقاً حاسماً في التنقيب أدنى إلى اكتشافات جديدة هائلة. (راجع التفاصيل الكاملة على الصفحة ١٢).

بالعبراء، ومن الملاحظ أن «صنع الجليل» المذكور يضم أجزاء من المنطقة المحيطة في جنوب لبنان حيث أقامت إسرائيل الحزام الأمني. وكانت شركة نبطية في الخمسينات، أيام عهد الرئيس كميل شمعون، قد قامت بحفريات نبطية في منطقة «بحمر» القريبة من الحدود الإسرائيلية، لكن تلك العمليات توقفت بعد فترة وجيزة بدعوى أن الأبار كانت خاوية. لكن الدراسة التي أعدها الشركة الإسرائيلية، تكشف في الوقت ذاته عن أخطاء عمليات التنقيب الإسرائيلية السابقة، حيث تم حفر أكثر من ١٠٠ بئر لم تسفر عن أي اكتشاف يذكر، سوى واحد ينتج كميات ضئيلة منذ عام ١٩٥٥، هو حقل «عليت».

وسيل بعض المحللين إلى عدم صرف النظر قبل الأوان عن الاكتشاف الإسرائيلي، ولذا سمح للشركة الإسرائيلية بعرض دراستها على المؤتمر السنوي لرابطة الجيولوجيين الأميركيين في واشنطن، وهذه الرابطة تعد أهم منتدى عالمي لصناعة

المعقدة ويستغل من الدراسة الجيولوجية التي حصلت «الميزان» على نسخة منها مع خرائطها في أحد المستعمرات



البترونية الدولية. أن الإكتشاف الإسرائيلي قد جرى في ما أطلق عليه «صنع الجليل» الذي قالت الدراسة إنه يشكل امتداداً للحقول النفطية السورية في «صنع

اعتبار أن النفط الاسرائيلي، حتى إذا تكد وجوده، لا يضيف كميات تذكر إلى موجوداتها الرافعة. وإذا عمدت الشركة الإسرائيلية «عقوفت» أولاً، إلى التمويل الذاتي من

كشفت دراسة جيولوجية إسرائيلية أعدتها شركة «عقوفت» أولاد عن وجود كميات تجارية من النفط والفاز بالقرب من مدينة تل أبيب على البحر الإسرائيلي، بعد استكمال حفر البئر التجريبية «مجد ٢» في تلك المنطقة. ومن المنتظر أن يجري حفر البئر «مجد ٣» الاستكشافية في السنة المقبلة.

وتقدر الشركة الإسرائيلية الكميات المرجوة في هذا الحقل بحوالي المليون برميل من النفط الخفيف العالي النوعية المعادل للنفط السعودي بدرجة ٤٠ حسب مقياس معهد البترول الأمريكي. وتقدر كميات الغاز المرافق بحوالي ٤ تريليون قدم مكعب.

ويعتبر أن شركات النفط العالمية الكبرى لتحقق على هذا الاكتشاف، وتتردد في المساهمة مع الشركات الإسرائيلية، إلا أنها تتردد أيضاً في صرفه على أنه غير واقعي.

وقد رفضت تلك الشركات العمل في إسرائيل خشية إغضب الدول العربية حيث توجد مصالحها النفطية الأساسية، على

بمرتبة تل أبيب حيث حصلت على مبلغ ١٤ مليون دولار لحفر البئر «مجد ٢» وحيث تنوي الحصول على ١٠ ملايين دولار إضافية لحفر البئر «مجد ٣» في السنة

□ كان الحل العربي، بتفطعية بولسية، اللازمة اللبنانية في واقع الأمر شراكة بين سوريا والمملكة العربية السعودية. وقد اتضح ذلك بشكل قاطع في مؤتمر المائدة التي جرى فيها الاتفاق على الأسس السورية للبنان بعد الحرب. لكن يبدو أن هذه الشراكة لم تكن ثابتة، وأن الفريقين كليهما يحاول تحسين موالفهم وزيادة حصته إذا ساحت الفرصة.

وهذه المعاملة كانت سارية أثناء الحرب اللبنانية منذ تشكيل قوة الردع العربية ومشاركة السعودية فيها مع دول خليجية وعربية أخرى إلى جانب سوريا. وفي خضم الأحداث والتطورات، استطاعت سوريا أن تستأجر وحدها بقوة الردع، وبالتالي يضمن الأمن والاستقرار في المناطق اللبنانية غير المحتلة من إسرائيل.

وقد عاد السعوديون إلى المعاملة اللبنانية بقوة من خلال مؤتمر المائدة، وأستفادوا فرض رجلهم ومصلحتهم رفيع الحريي رئيساً للحكومة من خلال الطائف. غير أن هذه المعاملة بقيت مدار شد وجذب، وكان وضع الحريي، ولا يزال، العنصر الأبق على حالة التوازن السوري - السعودي في الوضع اللبناني.

وفي الأونة الأخيرة، خصوصاً بعد زيارة أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز إلى دمشق وبيروت، أخذت الكفة السعودية ترجح كفة، وتشهد هذا الرجحان بفعل الضغوط الاقتصادية الصاعدة التي رافقت تلك الزيارة من قبل جهات لبنانية عديدة، مما زاد من حدة المعارضة لخطة الحريي بالفراض مليار دولار، وضد محاولات حكومته زيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين، وإسقاط تلك الخطه فور مغادرة أمير الرياض بيروت. وكان واضحاً للبنان، أن مبالغة بعض الاوساط اللبنانية في امتداد الدور السعودي أثناء ترويج الأمير سلمان، كانت في واقع الأمر أسلوباً خاصاً في التعريض بسوريا والور السوري بطريقة غير مباشرة، فاللبنان لا يستطيعون إغفال سوريا علناً وبصورة مباشرة، أفتقدوا الفرصة للتعبير عن ذلك بالمبالغة في امتداد السعودية. لكن بعض اللبنانيين، راحوا يمارزون بين زيارة الأمير سلمان إلى العاصمة اللبنانية، وبين زيارته الأخيرة إلى ساراييفو عاصمة البوسنة حيث دفعت السعودية مساعدات جحدود ثلاثة مليارات دولار. فقد مكث أمير الرياض في ساراييفو ساعات قليلة في زيارة شبه سرية لم يطول لها أحد، وكان أول عمل بعدها قامت به حكومة البوسنة هو الاعتراف بإسرائيل.

وقد دهش اللبنانيون لذلك، أي أن يكون المال السعودي لساراييفو، وأن يكون التطويل والتزوير في بيروت. وعلى الرغم من الأعداء التي سألها الرئيس الباس الهراوي، من حيث أن الإغواء التي تحملتها السعودية في حرب الخليج حالت دون تقديم المساعدات اللازمة للبنان، فإن الذين صوتوا ضد خطة الحريي بإصدار سندات دين بمبلغ مليار دولار، إنما صوتوا أيضاً ضد هذا العن.

فإذا كان الحريي بحاجة إلى المليار دولار حقاً، فما عليه إلا أن يتوجه إلى الرياض لتخصيصها.

هذه هي رسالة المعارضين بلغة غير مباشرة، رداً على خطاب اللبنانيين الذين يبالغون في امتداد الدور السعودي على سبيل معارضة الدور السوري بطريقة غير مباشرة أيضاً.

المعادلة السورية - السعودية

□ كان الحل العربي، بتفطعية بولسية، اللازمة اللبنانية في واقع الأمر شراكة بين سوريا والمملكة العربية السعودية. وقد اتضح ذلك بشكل قاطع في مؤتمر المائدة التي جرى فيها الاتفاق على الأسس السورية للبنان بعد الحرب. لكن يبدو أن هذه الشراكة لم تكن ثابتة، وأن الفريقين كليهما يحاول تحسين موالفهم وزيادة حصته إذا ساحت الفرصة.

وهذه المعاملة كانت سارية أثناء الحرب اللبنانية منذ تشكيل قوة الردع العربية ومشاركة السعودية فيها مع دول خليجية وعربية أخرى إلى جانب سوريا. وفي خضم الأحداث والتطورات، استطاعت سوريا أن تستأجر وحدها بقوة الردع، وبالتالي يضمن الأمن والاستقرار في المناطق اللبنانية غير المحتلة من إسرائيل.

وقد عاد السعوديون إلى المعاملة اللبنانية بقوة من خلال مؤتمر المائدة، وأستفادوا فرض رجلهم ومصلحتهم رفيع الحريي رئيساً للحكومة من خلال الطائف. غير أن هذه المعاملة بقيت مدار شد وجذب، وكان وضع الحريي، ولا يزال، العنصر الأبق على حالة التوازن السوري - السعودي في الوضع اللبناني.

وفي الأونة الأخيرة، خصوصاً بعد زيارة أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز إلى دمشق وبيروت، أخذت الكفة السعودية ترجح كفة، وتشهد هذا الرجحان بفعل الضغوط الاقتصادية الصاعدة التي رافقت تلك الزيارة من قبل جهات لبنانية عديدة، مما زاد من حدة المعارضة لخطة الحريي بالفراض مليار دولار، وضد محاولات حكومته زيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين، وإسقاط تلك الخطه فور مغادرة أمير الرياض بيروت. وكان واضحاً للبنان، أن مبالغة بعض الاوساط اللبنانية في امتداد الدور السعودي أثناء ترويج الأمير سلمان، كانت في واقع الأمر أسلوباً خاصاً في التعريض بسوريا والور السوري بطريقة غير مباشرة، فاللبنان لا يستطيعون إغفال سوريا علناً وبصورة مباشرة، أفتقدوا الفرصة للتعبير عن ذلك بالمبالغة في امتداد السعودية. لكن بعض اللبنانيين، راحوا يمارزون بين زيارة الأمير سلمان إلى العاصمة اللبنانية، وبين زيارته الأخيرة إلى ساراييفو عاصمة البوسنة حيث دفعت السعودية مساعدات جحدود ثلاثة مليارات دولار. فقد مكث أمير الرياض في ساراييفو ساعات قليلة في زيارة شبه سرية لم يطول لها أحد، وكان أول عمل بعدها قامت به حكومة البوسنة هو الاعتراف بإسرائيل.

وقد دهش اللبنانيون لذلك، أي أن يكون المال السعودي لساراييفو، وأن يكون التطويل والتزوير في بيروت. وعلى الرغم من الأعداء التي سألها الرئيس الباس الهراوي، من حيث أن الإغواء التي تحملتها السعودية في حرب الخليج حالت دون تقديم المساعدات اللازمة للبنان، فإن الذين صوتوا ضد خطة الحريي بإصدار سندات دين بمبلغ مليار دولار، إنما صوتوا أيضاً ضد هذا العن.

فإذا كان الحريي بحاجة إلى المليار دولار حقاً، فما عليه إلا أن يتوجه إلى الرياض لتخصيصها.

هذه هي رسالة المعارضين بلغة غير مباشرة، رداً على خطاب اللبنانيين الذين يبالغون في امتداد الدور السعودي على سبيل معارضة الدور السوري بطريقة غير مباشرة أيضاً.

«الميزان»

الأمير سلمان يحرك السيرك اللبناني!



لم يكد الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض يشارف بيروت، بعد الاستقبالات الحافلة التي جرت له هناك، حتى قامت القيامة في مجلس الوزراء اللبناني الذي رفض خطة رئيسه القاضي باسندانة مليار دولار من اسواق المال العالمية. وقد حرك وجود الأمير سلمان في بيروت السيرك السياسي على نحو غير مسبوق (راجع التفاصيل على الصفحة ٣).

بغية حل مشكلات تجارية عالقّة منذ ١٩٩٧

محادثات جانبية بين إيران وإسرائيل!

واشنطن - «الميزان»
□ أفادت مصادر عربية في واشنطن، أن محادثات جانبية قد جرت أخيراً بين جهات إسرائيلية وجهات إيرانية تهدف إلى حل المشكلات التجارية العالقة بين الفريقين منذ قيام الجمهورية الإسلامية في طهران بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وقطع العلاقات مع الدولة اليهودية. لكن تلك المصادر لم تذكر ما إذا كانت تلك المحادثات الجانبية قد جرت مباشرة أو بالوكالة، كما أنها لم تذكر طبيعة تلك المشكلات التجارية العالقة.

والمرحوف أن حكومة الشاه السابقة كانت تزود إسرائيل بكميات من النفط الإيراني لقاء معدات وجهيزات عسكرية. وقد قامت إسرائيل أيضاً بتقديم إمدادات عسكرية إلى إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، لكنه غير مؤكد ما إذا كانت المحادثات الأخيرة قد تطرقت إلى هذا الموضوع غير أن المصادر الأميركية تصفهم ذلك، لأن المشتريات الإيرانية أثناء حرب الخليج الأولى كانت تتم بغذا عن طريق تجار السلاح، وليس من حكومة إلى حكومة.

وتقول المصادر الأميركية إن المحادثات الجانبية بين طهران وتل أبيب تهدف إلى تحسين العلاقات الدولية المعقدة لإيران بعد انتداب الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي، وتؤمن بإمكانية إجراء محادثات مماثلة مع الولايات المتحدة لحل مشكلات تجارية عالقّة. ومنها الإخراج عن الأرصفة المالية الإيرانية الممنوعة من قبل الحكومة الأميركية.

وتتوقع المصادر الأميركية، أن تزداد هذه المحادثات الجانبية في حال التوصل إلى حل للمشكلات التجارية العالقة بين الفريقين، التي مزبد من الانحراج في مشكلة الشرق الأوسط وعملية السلام الجارية هناك، بالإضافة إلى تحسين العلاقات بين واشنطن وطهران، وبين طهران والغرب عموماً.

أسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: FIC250, Belgium: BFG0, Canada: C52.50, Egypt: C41, France: E41, Germany: DM2.5, Greece: DR400, Italy: L300, Jordan: Jk200, Lebanon: L1000, Libya: LD107.5, Morocco: D17, Oman: Omu300, Spain: Pn3.50, Switzerland: SF3, Syria: L3.51, Tunisia: M600, U.A.E.: Dirh, UK: £1, USA: \$2

طرح سندات دولية في السوق الأميركية

الركود مستمر والاستثمار على تراجع

تحليل اقتصادي

لا تزال المشكلة الاقتصادية في لبنان متفاقمة مع أن حالة النمو شهدت تحسناً بسيطاً في النصف الأول من هذه السنة لكن هذا التحسن ظل قاصراً عن معده للسنة الماضية بأكملها بما لا يقل عن ١٠٪.

وقد انعكس تقادم الوضع الاقتصادي من خلال تزايد الميزان التجاري على الرغم من إجراءات الحماية التي فرضتها الحكومة في الأشهر الماضية، كما انعكس من خلال حصول عجز طفيف في ميزان المدفوعات في شهر آب/ أغسطس الماضي، لأول مرة منذ أشهر، وكذلك من خلال ارتفاع نسبة الدولة، من الاقتراض اللبناني الأمر الذي يدل على نوع من القلق لدى أصحاب الودائع المصرفية، خصوصاً بعد اهتزاز العملات وأسواق المال في جنوب شرق آسيا (راجع الميزان الجيوإقتصادي على الصفحة ١١).

الميزان التجاري

ولما كانت الفوائد المصرفية في لبنان لا تزال عالية بالمقاييس العالمية، فقد توافقت ميزان الميزان التجاري على القطاع الخاص مع لجوء هذا القطاع إلى تقليص تكاليفها معتمداً سلباً على حركة النمو كما خفضت بطبيعة الحال من قدرة القطاع الخاص على زيادة رصيده وتوسيع عملياته، الأمر الذي انعكس بارتفاع نسبة البطالة.

ثابت من الطلب الإجمالي بحدود ٧٧٪ وتقول الفقرة المذكورة، أن هذا يشير هيولى النمو في الفروض المصرفية إلى القطاع الخاص، مستخلصة أن تراجع اسهام الطلب المحلي في

والأهم من ذلك، بسبب مزاحمة الدولة للقطاع الخاص في مجال الحصول على الفروض المصرفية وتقول نشرة بنك عودة الفصحى، أن

في الأسواق الأميركية بعد حصول لبنان كدولة على تصنيفات ائتمانية ومماثلت الفوائد التي يدفعها لبنان على السندات الدولية أعلى من تلك المصارى على بعض دول المنطقة ففي حين أن الآيزين سوف يطرح سندات بفائدة تزيد بمقدار ١٢٥ نقطة فينيل يدفع ١٧٥ نقطة فوق تلك السندات، وذلك يكون للدين العام اللبناني قد تجاوز مبلغ ١٦ مليار دولار.

النمو الاستهلاكي

ومن الدلائل على استمرار تباطؤ النمو اللبناني، أن هذا النمو مازال مدفوعاً بالاستهلاك العام والخاص، بينما ظلت الاستثمارات وراكدة على مستوياتها السابقة خلال نصف السنة الحالية.

فالاستثمار العام شاقص بالقيدة الفعلية بمعدل ٥٠٪ من حيث الاتفاق التزمسلي في البزانية وتوافق ذلك مع هيولى بنسبة ٧٧٪ تقريباً في استثمارات الشركات والأفراد.

ذلك أن الضوابط المفروضة على الاتفاقات الحكومية بمل تضييق للتمويل في الميزانية قد طاولت اتفاق الاستثمار، بينما ظل الاتفاق الجاري على الاستثمار متزايداً بحيث بلغ ما يوازي مجموع وودات الميزانية أما استثمارات القطاع الخاص فقد تباطأت في الأخرى لأسباب سياسية تتعلق بالمفوض الذي يلف الوضع الداخلي في لبنان والوضع في المنطقة عموماً.

الميزان التجاري

وقد اعترفت السلطات النقدية اللبنانية بما كانت اشارته عليه «الميزان» في مطلع الصيف من أن الحكومة سوف تلجأ إلى إصدار سندات دولية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتغطية اصول سندات سابقة أصدرت قبل ثلاث سنوات بفائدة نسبتها ١٢٥٪.

وقال النائب الأول لحاكم مصرف لبنان ناصر السعيد: «أن هذا الإصدار الجديد سوف يكون لمة عشر سنوات، وسوف يطرح لأول مرة

التوزع الجغرافي للصادرات اللبنانية

البلد	النسبة المئوية	مصادر الاستيراد	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	١٧,٧	إيطاليا	١٣,٩
دولة الإمارات العربية	١٧,٥	فرنسا	٩,٥
الكويت	٧,٤	الولايات المتحدة	٩,٤
فرنسا	٥,٤	ألمانيا	٩,٠
تركيا	٢,٧	سويسرا	٥,١
سوريا	٣,١	سوريا	٤,٦
بريطانيا	٣,١	بريطانيا	٤,٤
الولايات المتحدة	٢,٩	اليابان	٤,١
ألمانيا	٢,٠	الصين	٣,٦
مصر	١,٥	اليونان	١,٨

تصميم الدولة من الفروض المصرفية الإجمالية، وأدت عن ٤٣,٨٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ إلى ٤٨,٤٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٧، أداء نصيب

الميزان التجاري

لقد شهد الميزان التجاري عجزاً خلال الربع الثاني من السنة قدره ١,٧ مليار دولار، الأمر الذي جعل مجموع العجز للأشهر الستة من هذه السنة بمقدار ٣١٧٧ مليون دولار، أي زيادة نسبتها ٢,٢٪ عن الفترة ذاتها من السنة الماضية. فقد انخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من ١٢,٩٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ إلى ١٠,٢٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

إن المعطيات الأساسية الكفيلة بخروج لبنان من الركود الراهن مازالت غير متوفرة بل هي تدور في حلقة مفرغة، حيث تتراجع تغطية الإنتاج اللبناني بفعل تناقص الاستثمار وهذا يعوق بدوره إلى استمرار التصدير التي تواجهها الحكومة في إمكانية تقليص عجز

في دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

خطط الإعمار فشلت والتضخم ارتفع والفرق قضي على الطبقة الوسطى

المداخيل بفعل التضخم، وشروع التساهيل بالدولار، وإعادة تنظيم المجال السكني وبنية البنية قطاع التعليم وبنية الخدمات العامة والرعاية الصحية تعديلاً.

تراكم التضخم

وتوضح الدراسة أن التضخم الذي تراكم من سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بلغ نحو ١٥٠٪، كما لم يتمكن القسمن الذي طرأ على سعر صرف الليرة في تسارع الاستهلاك التي بقيت مستقرة في مستويات عالية، وفي الوقت الذي كانت فيه معظم الأجور محدودة وبالمعدل الوطنية، كانت الأسعار تزداد طردياً بالدولار مما خلق هوة كبيرة بين الدخل باليرة والأرباح بالدولار.

من جانب آخر تشير الدراسة إلى أن القسم الأكبر من أعباء كافة التعليم تقع على كاهل الأسرة اللبنانية حيث يحصل القطاع الرسمي ما نسبته ٢٠٪ من الجهد مقابل ٨٪ تحصلها الأسرة، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة وزارة التربية من الفوائد العامة باستمرار لتصبح سنة ١٩٩٢، على سبيل المثال ١٢,٥٪ بينما كانت ١٧,٢٪ سنة ١٩٩١.

وتوضح الدراسة أن قطاع التعليم يشهد معدلات تأخر ورسوم مرتفعة تصل إلى ٦٥,٢٪ في المراحل الابتدائية و ٧٨,٥٪ في المرحلة المتوسطة، و ٨٢,٥٪ في المرحلة الثانوية، الأمر الذي يعكس تحديات واسعة في هذا القطاع من جانب آخر توضح الدراسة أن كلفة الرعاية الصحية في لبنان مستمر، كما أن حصة القطاع الخاص فيه في الارتفاع وعلى الرغم من أن خطة إعادة الاستثمار تتضمن إعادة تجهيز القطاع الصحي في المدى المتوسط، فهي لا تعالج الاختلالات القائمة بل تعزز دور القطاع الخاص الأمر الذي يسبب تزايد حصة الأسرة في الاتفاق على الرعاية الصحية.

المستفيدين وتشير الدراسة إلى أن سياسة الاعمار تستند إلى أن حجم الاقتراض الخارجي حوالي ١١,٢ مليار دولار تشكل ٣٦٪ من إجمالي متطلبات النهوض البالغة ٣١,٢ مليار دولار، في الوقت الذي تبدو فيه هذه التوقعات مبسطة وخالية من التفاؤل.

الفشل في تمويل المشاريع

وتدافع الدراسة عن رؤيتها بطولها في التفكير في تنفيذ الشطة بسبب عدم القدرة على تأمين موارد مالية، سيضع بالحكومة إلى تحديد أولوية تنفيذ مشاريع من دون غيرها وبالأخص تجاوز تلك المشاريع صعبة التمويل، الأمر الذي سيهدد الحكومة لتفقد قدرتها على تحويل التمويل للمشاريع ذات الأولوية الاجتماعية.

وتقارن الدراسة بين حصص المشاريع المختلفة، مشيرة إلى أن حصة قطاع الكهرباء، ١٢,٣٪، وحصة قطاع الفروض الخارجية تبلغ ١٢,٣٪، وحصة قطاع النقل ١١,٢٪، والتوريد والمواسلات ٦,١٪، في الوقت الذي تال في المشاريع ذات الصلة بالشؤون الاجتماعية وحصة أقل وهي تعتمد بصورة أساسية على الهبات.

وتقول الدراسة أن حصة التربية والتعليم المهني والعالي تبلغ ٢,٨٢٪ فقط من الفروض وإيجتها ٤١,٤١ مليون دولار، في حين أن الهبات التي خص بها هذا القطاع تبلغ ٨٩,١٢ مليون دولار، وتبلغ حصة قطاع الصحة من إجمالي الفروض الموزعة ٥,٧٪ أي ما مجموعه ٨٩,٧٩ مليون دولار، وتبلغ الهبات ما قيمته ٥٧,٧ مليون دولار، ولم يخصص شيء للقطاعات الأخرى مثل الشؤون الاجتماعية والصحية والسكنية فيما يخص لزراعة والتي ٥,١٪ والصناعة ١,١٪.

وبسبب الدراسة فإن الطبيعة القومية في المجتمع اللبناني تواجه أربعة أبعاد أساسية تسهم في تدور أوضاعها، وهي: تدوير

التمويل اللازم من خلال سياسة التخطيط لتوزيع استثمارات القطاع الخاص، حيث تتوقع أن يستثمر القطاع الخاص بحلول سنة ٢٠٠٠ ما يقارب خمطي الأموال التي تولفها الحكومة.

وتشير الدراسة إلى أن التوقعات التي أنه انقضاء ما يزيد عن الثلاث سنوات على تطبيق هذه السياسة لا تزال الأسعار مرتفعة جداً قياساً بالمداخيل، كما أن العناصر الأخرى المحكومة للسياسة الاقتصادية والمالية لم تساعد على تخفيف الأثمة الاقتصادية، في الوقت الذي ذهبت فيه معظم مخرجات اللبنانيين إما إلى التوظيف في سندات الخزينة أو إلى التوظيف في القطاع العقاري.

وتتهم الدراسة القطاع الخاص اللبناني بأنه غير معروف بهذه الخطر بشمولية الرؤية والخطط، بل أنه معروف بالانحياز نحو الربح السريع والمضاربة والهروب من المخاطر، فهو بالذات لا يملك التجربة التي تؤهله أداء دور إثمائي فعلي.

وحسب الدراسة فإن هناك تحالفات واسعة ما بين السياسات الحكومية الرأبنة والمضاربات الطاعرات المنتجة للملل، مما يثير شياً على مختلف القطاعات من خلال حدوث اختلالات بين القطاعات وزيادة تلك الاختلالات لصالح قطاع الخدمات وتقلص البنية المنتجة للنسج وإعادة تشكيلها في رسمية المشروع للقطاعات المالية الأخرى وتوجيهها وجهة تصديرية.

وتستشهد الدراسة بأن نتائج المبرسات، تشير إلى أن اللبنانيين لا يزالون يتجهون نحو العمل ضمن مؤسسات صغيرة ذات أشكال قانونية تقيم على الروابط الشخصية، مشيرة إلى أن فرص العمل الجديدة وزيادة الناتج المحلي وتوزيعه على قاعدة واسعة من المنتجين تكتن في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي مازالت حصة صغار المستقلين المصرفيين ضئيلة مقارنة بعدد محدود من

الاحتراق الداخلي، حيث تقرها الحكومة الأداة الاسلم الأكثر فعالية لمواجهتها تلك الآثار ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية كلفة قدرت بمبلغ ١١٧٣,١ مليون دولار باستمر سنة ١٩٩٢ موزعة على ١٨٢ مشروعاً في ١٩ قطاعاً، كما قدرت احتياجات التمويل بنحو ١٨٤٤ مليون دولار.

والاحتراق الداخلي هو على مدى ١٦ سنة من القتال أكثر من ٨٠ ألف لبناني، أي ما يقارب ثلث السكان اللبنانيين النجيين، في الوقت الذي أدت ظاهرة النزوح من القرى، نتيجة القتال والقتلح والاضطرابات الاقتصادية الإسرائيلية، إلى تضخم المدن بشكل كبير ليشكل حول العاصمة بيروت ما يعرف ب«حزام البطالة».

كما تراجع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع الاحتراق إلى ما دون ٥٠٪ مما كان عليه قبل الحرب (١٩٦٦)، في الوقت الذي استمر حاله تراجع السوق اللبناني من سذ الحاجات الداخلية وتزايد الاعتماد على الاستيراد لسد حاجات السوق.

وتراخى الصوز في ميزان المدفوعات بين ١٠٣ ملايين دولار سنة ١٩٨٦ إلى سبيل الممذ ١٧٨٨ مليون دولار سنة ١٩٨٤، كما شهدت تلك الفترة تضخماً شديداً أثر على مستويات الدخل وتكثيف البطالة، حيث وصل مؤشر الحد الأدنى للأجور سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠٪ مما كان عليه سنة ١٩٧١.

فشل خطة الاعمار

فتت الدراسة خطة الاعمار واكتبرها على معاللة الاختلالات الداخلية للاقتصاد اللبناني وتثيرها على السياسات الاجتماعية وعلاقتها بآليات تدوير الطبقة الوسطى وتقوم الخاتير الاقتصادي والمصرفي لأعمار وسط بيروت.

في رأي واضعي الدراسة أن خطة الاعمار تبنت سياسة تعميم الإنتاج المحلي وتوليد

قواتها في دراسة، حصلنا على نسخة منها، نشرتها «الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» (اسكوا)، أن السياسات الإيمارية والنقدية والاجتماعية التي تبناها حكومة رفيق الحريري، تعزز الاستقطاب الاجتماعي بانوابعها، وتزيد من اكتشاف لبنان على العواصف الخارجية.

وهذه السياسات تعيد المجتمع اللبناني إلى الاستقطابيات الشقالية (الطائفية، العائلية، المناطقية)، وإطلاق البابا السوق في غروب مضطربة ما يزيد من التركز الجغرافي (الوسط التجاري) والتركيز الاحتكاري الخاص، بما لا يتوجه إلى معالجة الاختلالات القطاعية وتوليد فرص عمل جديدة وزيادة مداخيل الأفراد، والفتات الرصيف.

ورئاسة «اسكوا» إلى ذلك، تشير توجهها يرى أن آثار الاحتراق الداخلي (١٩٧٥ - ١٩٩١)، خطيرة وصعبة اجتماعياً، وأليات السوق وإطلاق عملية الخصخصة لا تعالج مسائل من هذا النوع.

فأثر الدراسة أن لبنان يواجه ثلاثة أنواع من معوقات الاندماج الاجتماعي والوطني، هي: العوامل المتدايرة لنطاق الدولة والتي تشكل أولاً في كون لبنان جزءاً من منطقة تخصص اليوم في عملية إعادة تشكيله لا تخالط بعض المناطق المتصلة ببقية الجمهورية، شبة الاندماجات المختلفة التي قد تنبع من عملية السلام الإقليمية، والعولمة في الشق الأوسط.

والعامل الثاني يتمثل في العناصر السياسية، والسياسية، الاقتصادية، والقانونية المرتبطة بالعناية لتنظيم السياسي، فيما كان العامل الثالث مرتبطاً بالعلاقات والبنية الاجتماعية التقليدية الموروثة.

خطة أفاق ٢٠٠٠

تستند دراسة «اسكوا» إلى تحليل وتلخيص مدى ملاءمة خطة «أفاق ٢٠٠٠» للاندماج والتأصل التي حدتها حكومة رفيق الحريري لمعالجة آثار

مسكنات سعودية للعبة الحريية

الأمير سلمان يحرك السيرك اللبناني!

لندن، يستضيف صحيفة بعض الصحافيين ويتخذ من بعضهم دعماً، لإتقانهم فن التكاثر والمداعبات الهائلة التي استرضاه الأمير واستبهره بمفاصلهم له. وإذا قيل عن أمير الرياض أنه صحافي أكثر من الصحافيين فإن ذلك على ما فيه من التثاق، يلامس جانباً من الحقيقة لأنه يدرك أهمية الإعلام في السياسة والتربية والأشياء، خصوصاً إذا كانت تشوبها الشوائب. ويبدو أن جانباً من المبالغة في التكريم المشترك بين الأمير سلمان والصحافة اللبنانية، يرمي إلى إظهار تيرم الأمير من الصحافة المصرية التي دأبت في الأونة الأخيرة على الطعن والتجريح بالسعودية والسعوديين، مما يعيد إلى الذاكرة تلك الحملات الجارية في الحقبة الناصرية. غير أن انجياز الأمير سلمان إلى الصحافة اللبنانية، وعلاقته المختلفة مع الصحافيين اللبنانيين، أقدم زمناً من التعاطي السعودي مع الصحافة المصرية. فهو على الأثر لا يبد في لبنان، خصوصاً في ظل الحزبي والشراسة السورية - السعودية، من يقود الصحف التي يملكها إلى المحكمة.

تبويس اللحي

ولعل من أبرز المهام التي قام بها الأمير سلمان في بيروت، ورعاية لبعض المصالحات السياسية التي أزلت بعض اللغز والاشوك في طريق الحريري، منها مصالحة نقيب المحررين محمد كرم مع الرئيس رفيق الحريري، بعد الحملة الشواء التي شنّها صاحب «الحوادث» على رئيس الحكومة، (وكانت «الميزان» قد نشرت قبل شهرين نص المقال الذي كتبه ملحم كرم في التندب بالحريري وسياساته وفساد حكمه)، وهذه المصالحة بآلات مؤاتية للفريلين المحسوبين كلاًهما على الصف السعودي.

لقد أزال الحريري بهذه المصالحة صوتاً معارضاً بصخب، وبأل تقيب المحررين جزاء ما تقدم منه وما تأخر! ثم إن في «حوادث» ملحم كرم باباً سعودياً ثابتاً في كل عدد، يحتل عادة الصفحة ١٢، ويتضمن نشاطات واجتماعات وتوجيهات الملك فهد وبقية الأمراء.

والمصالحة الثانية المهمة التي جرت برعاية الأمير سلمان، هي التي تمت بين غسان تويني والرئيس السابق عمر كرامي من جهة وبين عمر كرامي ورفيق الحريري من جهة ثانية. وبذلك بات الحريري يفكر خصوم جديدين في الوسط السياسي اللبناني، وفي الوسط الصحافي المسيحي خصوصاً، ولا سيما أنه سبق لعمر كرامي أن وصف الحريري بأنه جاء إلى لبنان لتفكيك «مشروع أسرائيلي».

وقد حظي عمر كرامي بالثقافة خاصة من الأمير سلمان، الأمر الذي أعطى انطباعاً باهتمام الأمير بتوحيد الصف السنني اللبناني وتأكيد الرعاية السعودية له. ومن المصادفات التي تذكر في هذا الخصوص أنه في وقت ضم عمر كرامي تحت جناح الحريري جرى اقتحام أداعة وتلفزيوني أمير التوحيد سميد شعبان في طرابلس بعنف ملحوظ مما أسكت صوتاً نشأ في التندب بالسعودية وسياساتها.

مسرح الإستعراض

لقد غطت زيارة الأمير سلمان إلى بيروت على الزيارة السابقة لاهيه وفي العهد. ومع أن الأوساط الرسمية اللبنانية، احتفت بالأمير عبد الله، وأذله الحريري في قصره حيث نام في سرير، بينما الأمير سلمان نزل في فندق فانوم، فإن الأوساط اللبنانية أظهرت من خلال الصحافة والأعلام ترحيباً لزيارة الأمير سلمان. وفي الوسط الصحافي اللبناني من يقول أن من أسباب ذلك تمسك الأمير عبد الله بالرساميات وعدم ولعه بالصحافة والصحافيين. ولولا بعض العلاقات والمصداقات الصحافية التي أقامها نائيه في الحرس الوطني عبد الحميد التوجري، لما كان الأمير عبد الله يكثر بالصحافة والصحافيين.

يكثر هؤلاء به ومعه من يفكر من قناتة إلى العهد السعودي بوصفه له أنه «بصيل» وليه أبيض على قلب الصحافيين خصوصاً من أن يكون الأمراء المقترحين بخلافه. أما في الوسط السياسي، فهناك من يقول أن بيروت قد تحولت إلى مسرح استعراضي لكبار الأمراء السعوديين المرشحين للعرش على طريقة

انتخاب المرشحات لعرش ملكة جمال، وهي عملية اتفقا اللبنانيون واشتهروا بها. وتعدّ لذلك تنتظر الأوساط اللبنانية بأحر من الجمر الزارة المرتبطة لوزير الدفاع السعودي، الأمير سلطان بن عبد العزيز مؤبراً بدمشق. طبعاً بعد انتهاء جولته الحالية التي شملت روما ومديد وجنوب أفريقيا.

لكن تلك الأوساط تقول أن الأمير سلمان فلف في بيروت ثمار تجميعة الإعلامية، ويتنظر هؤلاء المزيد من التعاطي الإعلامي للأمراء السعوديين الراغبين في سلبات الأصوات على أنوارهم الحقيقية كانت أم وهمية. فالمسرح اللبناني كما يزعّم هؤلاء، قد انتخب الأمير سلمان بأغلبية ساحقة.

لكنه ليس معروفاً عن الأمير سلطان أنه من البغلاء، ولهذا يتوقع المندب لزيارته على أحر من الجمر أن يكون الاحتفاء، سلطاناً متأسلاً للاحتفاء بسلمان!

تعويم الحريري

لكن المستفيد الأكبر من استعراض الأمراء السعوديين على المسرح اللبناني هو رئيس الحكومة رفيق الحريري، الذي تعاني حكومته من أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث بات بحاجة إلى مظاهر الدعم الخارجي وإلى تخميد المعارضة الداخلية.

ولعل أبرز ما نجح فيه الحريري حتى الآن هو تثبيت وكبريته في دمشق والرياض بالإضافة إلى كونه لبنانياً في السعودية وسعودياً في لبنان. وكانت «الميزان» قد شهدت في أعدادها الأولى وضع رفيق الحريري الحالي بوضع الحاج حسين العوني في الخمسينات والسبعينات بالقول: إن الفارق بين الحاج حسين وبين الحريري هو أن الأول كان يتشكك اللبنانيين بينما الثاني يضحك عليهم. فالحريري الآن بعد الزيارة الموقفة للأمير سلمان، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الخائفة في البلاد، بات دائماً على حذير.

تحليل سياسي

كانت الزيارة التي قام بها أمير الرياض سلمان بن عبد العزيز، إلى بيروت بعد غياب ربع قرن تقريباً، مصحاً انظار الأوساط اللبنانية جميعها، نظراً إلى ما يتمتع به الأمير سلمان من سمعة عالية بين اللبنانيين، خصوصاً أنه يظهر عناية ملحوظة باللبنانيين المقيمين في عاصمتهم ويضع عديدهم نحو ٥٠ ألف شخص. وقد جاءت زيارة الأمير سلمان في الوقت المناسب بالنسبة إلى رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، الذي بدأ برنامجه الاقتصادي بتمشق قصوره الركود وشمعت الأموال المتاحة له. وقد اعطت زيارة الأمير سلمان، بعد شهرين من زيارة ولي العهد الأمير عبد الله، انطباعاً يحتاج إليه رئيس الحكومة، وهو أيضاً من التابعية السعودية، بأن الأمور في لبنان تسير على ما يرام وأن المملكة السعودية سوف تبقى متمهدة لمتطلبات بقاء رجلها في الحكم اللبناني.

الشراكة السعودية - السورية

ومثل ما أخيه غير الشقيق، الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حطّ أمير الرياض في دمشق قبل قدميه إلى بيروت، تأكيداً على أن طريق بيروت يمر دائماً عبر دمشق. وهذا في الواقع العملي ترجمة حرفية لإتفاق الطائف الذي تم في سنة ١٩٨٩ مكرساً الشراكة السورية - السعودية في لبنان. أو كما قال أحد السياسيين اللبنانيين المعضمرين، إن لبنان الآن هو عبارة عن شجرة جنتها وبجنتها في سوريا وأغصانها وتمازها في المملكة العربية السعودية.

وفي رأي الأوساط السياسية اللبنانية، إن هذه الشراكة مؤاتية لسورية في الوقت الحاضر، لأنها لا تستطيع وحدها، تحمل أعباء إمكانية ترويض الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. وبالتالي فإن الدعم السعودي، أو على الأقل مظاهر هذا الدعم كما تبين من زيارتي عبد الله وسلمان، تسهم في إحداث الإطراج المطلوب لوقف التدهور، وإظهار الانتعاش اللبناني على أنه حقيقة واقعة.

ثم إن سورية، على ما يبدو، حريصة على أن تكون علاقتها مع السعودية مثقلة بسبب الأوضاع الاقتصادية، وبسبب المصروف الدولية لتشييد العزلة عليها، كما أشارت «الميزان» إلى ذلك في عددها الماضي، باعتبار أن الشراكة السورية إلى الدعم السعودي في الوقت الحاضر هي أهم العوامل في قوة وضع حكومة الحريري، على الرغم من أسباب ضعفها الداخلية.

تحفظات الهراوي

والمتسؤل اللبناني الوحيد الذي أبدى بعض التحفظ مشطوعاً بالاعذار، هو رئيس الجمهورية إلياس الهراوي الذي أشار بصورة غير مباشرة في خطاب استقباله للأمير الرياض بأن الدعم السعودي المادي للبنان لم يكن بالقدر اللازم أو المطلوب مبرراً لكذلك بالاعباء الكبيرة التي تحملتها المملكة السعودية في حرب الخليج التي أدت إلى ضائقة مالية في السعودية ذاتها. لكن رئيس الجمهورية مع ذلك شكر السعودية لما تقدمه لبنان من دعم مضمون، وكان يقول للأمير سلمان: يكفي أنكم اعطيتونا رفيق الحريري فلفقه وكفى الحريري وولي.

وما كان رئيس الجمهورية ليقتح سيرة تكاليف حرب الخليج الباهظة في خطاب، كما يقول بعض السياسيين اللبنانيين. ولولا وجود شعور عام بأن لبنان لم يتل حقّه اللازم من المساعدات العربية، على الأقل تلك الموعودة منها ولم تنفذ.

لكن بعض شيوخ الكويت من ذوي الخبرة في لبنان واللبنانيين، يقولون إنه من الأسهل والأرخص أن تعطى مبالغ صغيرة لبعض السياسيين والصحافيين اللبنانيين شخصياً، من أن تعطى مساعدات كبيرة للدولة اللبنانية. ويضيفون أن هؤلاء يفضلون ذلك حسب التجربة الكويتية.

لبناني أكثر من اللبنانيين

وكالعادة، بالغت الأوساط اللبنانية بمبالغة ملحوظة في تكريم الأمير سلمان والإشادة به. خصوصاً في الأوساط الصحافية والإعلامية التي تعتبر مثل هذه الزيارة مناسبة مدبرة تستحق هذا «الإنعقاد» والتفريد. وقد ضحك الأمير سلمان كثيراً عندما قالوا له وأغادوا وكبروا بأنه لبناني أكثر من اللبنانيين وصحافي أكثر من الصحافيين.

وبذلك المنهج، فهم الأمير سلمان أن الخالفين بذلك أولاداً أن يقولوا له في الحقيقة أنهم سعوديون أكثر من السعوديين، وأن إعلامهم أمداد للإعلام السعودي المنتشر في كل مكان، خصوصاً في لبنان بعد حلول الحريري أو حتى قبل ذلك، عندما راج الحريري يفرض الطريق تمهيداً «إستراتيجية» على الحكم.

وبزيارة الأمير سلمان أضع السيرك اللبناني إلى كامل مداه، فلم يقتصر على الوسط السياسي، كما كان الحال في زيارة الأمير عبد الله، بل شمل الأوساط الصحافية والإعلامية والثقافية والدينية. بل إن بعض مظاهر الاحتفاء، بأمير الرياض تحولت إلى ما يشبه «مسرح الساعة العاشرة» المعروف في السنينات والسبعينات في لبنان، خصوصاً في مدينة «برج الحمام» في برمان التي أقامها السفير السعودي أحمد الكعبي، وخطب فيها المنكر العروني منح المصلح، وتناول الأمير في أحاديته خلال الشكر الشعبي والمقابلة بين الزجل اللبناني والشعر النبلي الخليجي.

الأمير والصحافة

ولم يكن أمراً غير متوقع أن يتزاحم الصحافيون اللبنانيون، كبراهم وصغارهم، على الاحتفاء بالأمير الرياض. وقد كانوا في استقبال جميعاً من غسان تويني، صاحب «النهار»، وهو مسجل في العوزة السعودية، إلى نقيب الصحافة محمد بشكي، المقرب من «توبيخ»، للتعبير، العلاقات العامة، إلى نقيب المحررين محمد كرم المنشد المطبوعات واللغات والمتحدث في التعاطي الخليجي، إلى ولي عوض، صاحب «الأنكار» الحالية من الأنكار سوى النابغة من الرياض والمعروف أن الأمير سلمان غاو للصحافة ومحب للصحافيين فهو بالإضافة إلى أنه يملك مؤسسة صحافية كبيرة في



العراق

عقود مع مصر قيمتها ٤٦ مليون دولار لاستيراد المنتجات الغذائية والصناعية

بغداد تخطط في ميناء «خور الزبير» لمنطقة حرة على الخليج!

مقابل الغذاء، ويتم الحصول على مصادقاتها على العقود العراقية لكي تدخل حيز التطبيق العملي. وكشف المصدر أن وزارة التجارة أبرمت أخيراً عقوداً مع دولة الإمارات لشراء كميات كبيرة من السكر خلال المرحلة الثانية من تعاها، النفط مقابل الغذاء.

وقال: «إن الإمارات ستكون المركز التجاري الوسيط والكبير للعراق بعد رفع الحظر عنه» (راجع الميزان الخليجي على الصفحتين ٦-٧).

وما يجر ذكره، أن الإمارات التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع بغداد كانت أرسلت في السابق إلى الآخرين كميات كبيرة من المساعدات إلى العراق بهدف التخفيف من معاناة شعب بسبب استمرار الحصار.

العراقية ذكر أنه تم إبرام عقود جديدة مع شركات عالمية كثيرة لشراء مواد غذائية.

وأضاف المصدر: «إن الوزارة أبرمت عقوداً لشراء نحو ٦٥٠ ألف طن من القمح من الولايات المتحدة واستراليا وفرنسا، فضلاً عن كميات أخرى من الرز من تايلندا وفيتنام والصين».

وكان العراق أبرم في المرحلة الأولى عقوداً مع أربع شركات أمريكية بقيمة ٧٠ مليون دولار لشراء ١٠٠ ألف طن قمح.

وأضاف المصدر الرسمي ذاته، أن هناك مائة عقد عراقية أخرى لم تحصل بعد على موافقة لجنة المقويات التابعة لمجلس الأمن، مبرراً عن أنه لا يتم الموافقة عليها سريعاً.

ويعلم أن لجنة المقويات هي الجهة المكلفة بتنفيذ تعاها، النفط

أيضاً ثلاثة عقود بقيمة ١٧ مليون دولار ليبيع العراق عشرة آلاف طن من الزيوت النباتية وستة آلاف طن من المتطلبات وخمسة آلاف طن من الحبوب.

كذلك وقع ممثلون عن شركة خاصة في الشركة المصرية الدولية للصناعات البترو والكيمياويات، (باروفيكو) عقداً مع مؤسسات عراقية بقيمة ثلاثة ملايين دولار لتجهيزها بترعة آلاف طن من مساحيق الفسيفس.

وسبق لمصر أن وقعت مع العراق عقوداً بقيمة خمسين مليون دولار لبيع السكر والصابون ومساحيق الفسيفس في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، المبرم بين العراق والأمم المتحدة سنة ١٩٩٦، الذي يبيع العراق تصدير قسم من نفط بقيمة ملياري دولار كل ستة أشهر لشراء مواد غذائية وأخرى تحت إشراف الأمم المتحدة.

وكان مصدر في وزارة التجارة

في الإمارات العربية المتحدة وستضاهيها منطقة «السعيدات» في أبو ظبي (راجع الميزان الخليجي على الصفحتين ٦-٧).

وقال: «وقع وفد تجاري مصري عقداً رابعاً مع إحدى المؤسسات العراقية بقيمة ٢٠٧ مليون دولار، مما رفع قيمة العقود الموقعة بين مصر والعراق في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء إلى أكثر من ٢٢ مليون دولار».

وقال مصدر مقرب من الوفد المصري الذي ترأسه عبد المنصور سليمان، نائب رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية المصرية: «إن العقد الجديد ضمن استيراد الصابون، وأنه وقع بعد قليل من مقابلة لجرهات الوفد مع وزير التجارة العراقي محمد هادي صالح ويحتد معه سبل تعزيز التعاون التجاري بين البلدين».

وكان وفد الشركة ذاتها قد وقع

المنطقة الحرة وإعداد التصاميم، موضحاً أنه تم وضع مرئسمات المنطقة الحرة من طرق ومساكنات ومكاتب ومخازن ومراكز خدمات، واتصالات وإفطار ومستوصف ومطبخ وقود».

والمنطقة الحرة المزمع إقامتها على ما يقرب من ألفي دونم، ستكون مركزاً تجارياً وصناعياً للتوزيع بين أوروبا والشرق العربي وآسيا وأفريقيا من خلال الطرق البرية والسكك الحديدية.

والمنطقة الحرة، التي لم تعرف بعد تكاليف إنشائها وموعد البدء بتنفيذها، ستستقبل جميع البضائع الأجنبية عدا المنتجات ومن دون أن تخضع إلى قيود الاستيراد والتصدير التجاري والتمتع والرسوم والفرانك وأجور خدمات المستثمرين.

وتوجد في منطقة الخليج عدة مناطق حرة لكنها منطقة «جبل علي»

١٠ رشح من بغداد بالتواصل، إن الحكومة بدأت فعلاً، ما كان واج وشاع قبل أشهر، الاستعدادات الحديثة لإقامة منطقة حرة في ميناء «خور الزبير» في محافظة البصرة الجنوبية.

وقال أحد جند شكر محدود، المدير العام لهيئة العامة للجمار: «إن وزارة المالية لصورت قراراً بمرجعية إنشاء المنطقة الحرة كإجراء استثماري عراقي وكمرکز تجاري عربي ودولي لتجديدها بموقعها الجغرافي على رأس الخليج».

وكان الرئيس صدام حسين أصدر أمراً بإقامة هذه المنطقة الحرة، وهي الأولى من نوعها في العراق، خلال جلسة لمجلس الوزراء في ٢٥ أيار/مايو الماضي، وأشار شكر إلى أن الهيئة العامة للجمارك والمنشأة العامة للموانئ تجريان حالياً البحوث تهيئاً لأجاء الممرات وتخطيط

العراق/الامم المتحدة

طلبات بـ ٨٢ مليار دولار أمام هيئة التعويضات

خطط التصحيح الاقتصادي تتعرض

إسرائيل

احتجاجات واضرابات وتهديدات من الجيش والنقابات والأحزاب

نصل رسمياً إلى ٨,٦ مليار دولار بينها ١,٨ مليار دولار مساعدة عسكرية أميركية.

وطالب مورديخي بزيادة ميزانيته بمبلغ ٤٢٠ مليون دولار والا فإلا الجيش الإسرائيلي لن يعود قادراً على شن حربيه بحسب رايه وحذر سورديخي أنه إذا استندت أن خطط ميزانية سيؤثر على قدرة الدولة على النفاذ عن ذاتها، فإني لن أتربع في الرحيل.

ورن المسؤولون العسكريون حملة إعلامية في الأسابيع الأخيرة ودقوا ناقوس الخطر حول جهوزية الجيش لكن خبراء الاقتصاد يعترضون أن الرواتب والأمنيات العالية التي تقدم إلى الضباط الكبار الكثرين تشكل عبئاً على ميزانية الدفاع.

ويواجه نتنياهو وثمان، وضعا حرجاً يتهدد مصير الحكومة. وكان الأضراب طاول مرفاتي حيفا والشندو الرئيسيين في البلاد، وشبكة سكك الحديد، ومصانع النسيج، وقطاعات أخرى وفق ما أفاد مسؤولون نقابيين. وبدأ موظفو إدارة الضرائب حركة الاحتجاج هذه برفضهم الرد على الاتصالات الهاتفية واستقبال الناس. وراك «المستندون» أن حركة الأضراب مستكف ما لم تراجعه الحكومة عن مشروعها جباية ضرائب على أجور التقاعد، ويمكن أن تشمل إلى اضراب شامل يشمل البلاد إلى أن تعيد الحكومة النظر في إجراءاتها.

وفي برنامج التصحيح الاقتصادي رمة، ويأتي هذا الاستياء في الوقت الذي شهد الضخم الاقتصادي الإسرائيلي تراجعاً منذ وصول نتنياهو إلى السلطة في أيار/مايو ١٩٩٦. وارتفعت نسبة البطالة بمعدل ثلاث.

وجد بنيامين نتانياهو نفسه في الأزمة الأخيرة، في حزمة معركة يفرضها على جبهات ثلاث: النقابات، والجيش، والأحزاب الدينية التي تنتقد وتشتكي على التصحيح الاقتصادي الذي يقره وعلى التخفيض الحاد في الميزانية التي يعكف عليه.

وقد انعكس الاحتجاج الشعبي على عمليات التخصيص ومشروع فرض ضرائب على أجور التقاعد. يتوفاً نحو ٧٠ ألف أجير عن العمل في خواتيم الشهر الماضي في وقت هدأ «اتحاد النقابات الإسرائيلية» (الهستدروت) بإضراب شامل.

ويواجه نتانياهو، الذي يدعم اقتراحات التصحيح التي تقدم بها وزير ماليته يعقوب ثلمان، غضب الأحزاب الدينية في الائتلاف الحكومي ووزارة الدفاع والجيش التي ترفض كلها خفض ميزانيتها.

وتواجهت وزارة المالية مع الأحزاب الدينية التي تسيطر على مصالحات وزارة الأوقاف إلى ادارات أخرى، ولا سيما في ما يخص بالأسراف على المدارس الدينية اليهودية في محاولة للاختصار.

وهدد وزير الدفاع إسحق مورديخي، الذي يعتبر معنداً هو أيضاً، بالاستقالة عند إبلاغه أن وزارة المالية تترى اقتطاع ١٤٠ مليون دولار من ميزانية الجيش في السنة المقبلة. ويعتبر هذا السبق رعباً مقارونة مع الميزانية العسكرية الإسرائيلية التي

هذه التعويضات، على الرغم من شرعيتها، ربما تلخذ ليجال حتى يتمكن العراق من تصديدها.

وعلى صعيد تقدير الحسابات والمبالغ، يشير مراقبون إلى أن الشركات العالمية ستواجه صعوبة في معالجة مع بدء الفز والقرار شرعية الطلبيات لأن هناك العديد من الطلبات ربما تسقط بفعل عدم اكتمال المستندات أو عدم شرعيتها. ولا يستبعد أن تكون التعويضات التي تقرها الهيئة حرجاً ضئيلاً من المبلغ الكلي الذي تطالب به الشركات.

ويشير مسؤول كبير في هيئة التعويضات إلى هذه المفاجآت بقوله أن أية شركة تحركت لتنفيذ أعمال أبان بدء التعويضات وتضر الحرب، من الواضح أنها تفتحت عن أعالي ربح، وبالتالي وضعت هذه المخاطر في حساب السعر. لفسافة إلى أن العديد من هذه الشركات أطفأت هذه الخصائص منذ زمن طويل ولا يعتمد بقاءها على التعويضات.

فهمه الفكرة الآن هي الأخذ بالقصر الطرق، لأن الأمر قد يأخذ عقوداً لفحص كل طلب بتفريق شديد.

وقد مسؤولون آخرون في الهيئة عدد الشركات المتوقع أن تحصل على الأجر لشريعة طليانها، وبالتالي التعويض، باقل من ٧٠٪ من عدد الشركات المنتدبة حالياً.

وأضافة إلى حتمية البدء في عمل الهيئة، هناك أسئلة معقدة حول كيفية دفع التعويضات، وعلى الرغم من أن الأموال يجب أن تأتي من النفط العراقي، إلا أن النقل النظمي من مصفات، والنفط مقابل الغذاء، ضعيف، ثم أن الصناعات النفطية العراقية بحاجة إلى إعادة بناء، حتى تستطيع الإنتاج، باعتما يمكن الاقتطاع منها لتمسيد أصحاب التعويضات.

وتنص اتفاقية استسلام العراق، التي وقعت بعد سبعة أشهر من غزو الكويت، على أن يخصص جزء من ممتلكات النفط لتعويض خسائر الشركات والأفراد التي تقرها هيئة التعويضات.

ومن بين الشركات، تطالب مملوون لاتفاف شيرازين، بتعويض قدره ٢٥ مليون دولار عن الأضرار التي لحقت لمناخها الثلاثة في الكويت والعراق.

مطالبات الشركات تقر السنة المقبلة وليس كل من طلب سيأخذ

وحسب صفة النفط مقابل الغذاء، التي أجزيت نهاية سنة ١٩٩٦، فإن العراق يصدر نفطاً بقيمة ٤ مليارات دولار في السنة. وإذا أخذنا نسبة ٢٠٪ من البضائع المنصوص عليها ومخصصة لتعويضات (حوالي ١,٢ مليار دولار) فإن هذا يساوي حرجاً بسيطاً من التعويضات. وحتى إذا عاد العراق مستقبلاً إلى الإنتاج بظافته القصوى، فإن دخله من النفط لن يتجاوز ٢٠ مليار دولار في السنة. وبالتالي، فهناك صعوبة حقيقية في إيفاء العراق بالتعويضات حتى لعقد عديدة مقبلة.

وهيئة التعويضات التابعة للأمم المتحدة هيئة أنشئت في أعقاب حرب تحرير الكويت، وحتى الآن نفذت تعويضات الأفراد الذين تعرضوا لأضرار أثناء الغزو ولكنها مهمة صغيرة مقارنة بمهمة فرز الطلبيات التي تتقدم بها الشركات والدول، مما يضع الهيئة تحت ضغط كبير لإكمال مهمتها. فذلك هي المرة الأولى التي تتسلم فيها الأمم المتحدة مهمة استرجاع خسائر موجدات وأرباح للشركات.

وتشير أغلب التعويضات إلى أن الشركات خسرت هذه المبالغ في النشاطات التي دخل فيها الجيش العراقي الكويت أو في الأنشطة التي تلت الغزو. وعلى الرغم من أن الشركات العالمية تؤمن على أعمالها وعقودها، إلا أن الضمان لا يشمل في كثير من الأحيان مخاطر الحرب وتصدرت الشركات الكويتية قائمة التعويضات المقدمة، حيث قدرت قيمتها بـ ٤٠ مليار دولار، وجاءت بعدها في الترتيب الشركات اليابانية، حيث تقدمت ٤٥ شركة بتعويضات قدرت قيمتها بـ ٦,٩ مليار دولار، ثم الشركات السعودية التي أحالت المرتبة الثالثة، حيث تقدمت ٢٢٥ شركة بتعويضات بلغت قيمتها ٦,٥ مليار دولار، ثم الشركات الألمانية التي قدرت تعويضاتها بـ ٥,٧ مليار دولار.

ويقول مراقبون أن هناك صعوبات ضخمة تعترض هيئة التعويضات في جنب كل ما أن هناك معانٍ قانونية في فرز الطلبيات وتحديد شرعية المبالغ المطلوبة في ظل ضيق مستندات وحسابات معقدة لتقويم الأرباح والمواردات، إضافة إلى المخاوف الواسعة داخل العراق وخارجه من أن العقوبات المالية التي ستترتب على بغداد من جراء

بعدها قامت «هيئة تعويضات خسائر غزو الكويت» التابعة للأمم المتحدة، برصد ما يقرب من ٦ مليارات دولار لتعويض الأفراد، تشارك في مكاتب الهيئة في مبنى الأمم المتحدة في جنيف حوالي ستة آلاف طلب من طليات التعويض التي تقدمت بها شركات من لنداء، العالم عن خسائر العمل العسكري العراقي وما دار بعده في الخليج.

وفقدت تقارير أميركية أن تحصل قيمة التعويضات التي تطالب بها هذه الشركات إلى حوالي ٨٢ مليار دولار. إلا أن جريدة «وول ستريت جورنال» تسند إلى مصادر قريبة من «هيئة التعويضات» في الأمم المتحدة تقديراً أن تفوق هذه التعويضات عندما ستسلف إليها مطالبات الدول إلى ١٢٠ مليار دولار.

ولقد مطالبت تعويض الكويت وشركاتها وحدها بمائة مليار دولار. وكانت الهيئة قد طلعت شركة النفط الكويتية تعويضات قدرها ٦٠ ملايين دولار لتغطية تكاليف أطفاء، نيران الحرائق التي اشتعلت في أبار النفط بعد خروج الجيش العراقي من الكويت. وبالتالي فإن مطالبات الكويت هي الأكبر، لأنها الدولة التي حدث على أرضها الغزو ولم تصفيتها. وعلى الرغم من تراكم الطلبيات المتوقعة من أنحاء العالم فإن الهيئة لم تدفع بعد ومن غير المتوقع أن تتسلم الشركات أي دولار قبل سنة ١٩٩٨. وبعد تعويض الشركات تنجى الهيئة في جيل، لدراسة طليات تعويض الحكومات المقتردة بنحو ١٢٠ مليار دولار.

ويشير تقرير هيئة التعويضات إلى معضلتين تعترضان تنفيذ التعويض:

● الأولى: قدرة صناعة النفط العراقية على جمع مدلول كافية لتغطية هذه المبالغ.

● الثانية: كيفية السرعة التي يبت بها فريق المعامين والمحاسبين في الأمم المتحدة في طليات هذه الشركات لتأكد من صحة وسلامة المبالغ المطالب بها.

وتتراجع الشركات المطالبة من شركات النفط والنفط العالمية الكبرى مثل «تسكو» و«شيل» و«بيتراف» إلى طماع صغيرة في الكويت تعرضت للدمار الكامل أيام الدخول العسكري العراقي.

الرئيس الأسد أصدره بمرسوم تشريعي

دفع متأخرات «البنك الدولي» وإصدار فئات نقدية جديدة بقيمة ٢٠٠ و ١٠٠٠ ليرة

أصدر الرئيس السوري حافظ الأسد مرسوماً تشريعياً صادق بموجبه على مذكرة تعاه وفتحها دمشق في الأونة الأخيرة مع «البنك الدولي» لتسوية متأخراتها للبنك والبالغة ٢٦١,٤ مليون دولار.

كما أصدر الرئيس الأسد مرسوماً آخر اضاف بموجبه اعتماداً قدره عشرة مليارات و ٢٠٠ مليون ليرة سورية (حوالي ٢٦٦ مليون دولار)، الى اعتمادات وزارة المالية للبنك العام الخاص بالبنوك والاتفاقيات الخارجية من أجل تسوية المتأخرات للبنك.

وكانت مصادر اقتصادية أشارت بحل مسافة الديون المتأخرة المستحقة لـ «البنك الدولي» مشيرة الى أن هذا الاتفاق يخص مسألة الاقتصاد السوري ويغطي المزيد من الثقة بالتعامل المالي مع دمشق.

وكان وفد من البنك الدولي

برئاسة كمال دويهي، الذي يشغل منصب نائب رئيس البنك للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لاجري مفاوضات مع وزير المالية محمد خالد المهدي في دمشق في ختام الشهر الماضي لتخفيف عن التوصل الى توقيع مذكرة التفاهم حول تسوية متأخرات الديون.

وأشارت المذكرة، وفقاً الى الاتفاق، تم إطلاقاً من الرغصة المتبادلة في تسوية هذه المتأخرات واستئناف العلاقات الطبيعية بين الطرفين.

وأوضحت المذكرة أن متأخرات دمشق المقدرة تجاه «البنك الدولي» للانداء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية حتى الأول من شهر تموز/ يوليو ١٩٩٧، تعادل مبلغ ٥٦٦ مليون دولار منها ٢٦٩,٥ مليون دولار تمثل متأخرات رأس المال و ٢٩٦,٩ مليون دولار تمثل فوائد المتأخرات.

ووفقاً للاتفاق تسد الحكومة السورية في الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٧ متأخرات رأس المال بمبلغ واحد اذ كانت هذه المبلغ لفل من القيمة الفعلية للمتأخرات رأس المال.

كما ستدفع الحكومة متأخرات

القائمة الفعلية المتراكمة بتاريخ الأول من ايلول/ سبتمبر خدمة الدين الجديدة التي تستحق ابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر، وذلك خلال خمس سنوات بكميات شهرية بمعدل ٦,١ مليون دولار شهرياً.

على صعيد آخر، قال حاكم المصرف المركزي محمد بشار كبرية، إن الحكومة ستدفع قريباً قيد التداول فئات نقدية بقيمة ٢٠٠ ليرة و ١٠٠٠ ليرة سورية.

وتعد الفئة النقدية بقيمة ٥٠٠ ليرة حالياً أعلى الفئات النقدية قيمة وأنها الورقة من فئة ١٠٠ ليرة، ووضعت الحكومة خلال سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ قطعاً معدنية بقيمة ٢٥ ليرة وعشر ليرات وخمسة ليرات وليرتين قيد التداول في الأسواق.

وكانت الجهات المالية المختصة أصدرت أيضاً على مدى سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تسعة قرارات تتعلق بتبسيط وتوحيد أسعار الصرف، وبمعدنات كذاك للمواطنين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية داخل البلاد.

وكان محمد بشار كبرية قال إن الحكومة ومصرف سوريا

المركزي يدرجان جيداً أهمية توحيد أسعار الصرف، وأن ذلك يتم تدريجياً بشكل لا يترك انعكاسات سلبية على الاقتصادات.

وأضاف: «إن الحكومة تحرص على عدم تسمية الأجرات المتعلقة بتوحيد أسعار الصرف (تخفيضاً) في قيمة الليرة وقد طلبت من الجهات المصرفية العالمية التفرغ بين تخفيض قيمة العملة السورية وتعين أسعار الصرف الذي يجري حالياً كي لا تكون هناك أية تسييرات اقتصادية غير دقيقة حول الإجراءات المتعلقة بذلك، وأصدر المصرف المركزي السوري في تموز/ يوليو الماضي، قراراً بتبسيط سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية في إطار خطة الدولة لتوحيد أسعار صرف الليرة.

وقم على أساس القرار تعديل سعر الصرف المعمد لتساير البلدان المجاورة من ٤٣,٥ ليرة للدولار الى ٤٥ ليرة للدولار شراء، ومن ٤٤ ليرة للدولار مبيعاً الى ٤٥,٥ ليرة للدولار، وصمدت كذلك للمواطنين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية داخل البلاد.

من تاريخ ١ تموز/ يوليو سنة ١٩٩٧، وكان مصرف البلدان المجاورة هو أحد الأسعار المتعددة التي

تستخدم حالياً في التعاملات المالية ويغطي ما يزيد على ٧٥٪ من هذه التعاملات.

وتشمل أسعار الصرف السعر الرسمي الذي يبلغ ١١,٢ ليرة للدولار، الذي يتخصص تطبيقه في بعض التعاملات الحكومية.

على صعيد آخر، أوضحت إحصائية رسمية أن عدد المشاريع الاستثمارية بلغ منذ صدور قانون الاستثمار في سنة ١٩٩١ وحتى الآن ١٤٤٢ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٤٠٠ مليار و ١٨٠ مليون ليرة أي حوالي ٩,٥ مليار دولار، مشيرة الى أن هذه المشاريع قد وفرت حوالي ٩٨ ألف و ٨٠ فرصة عمل وبيت الإحصائية أن القطاع الصناعي انخفض من هذه المشاريع بـ ٦٥٨ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٢٧٥ مليار و ٤٢٧ مليون ليرة، ولتقتصر القطاع الزراعي بـ ٥٢ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٢٢ مليار و ١٩٢ مليون ليرة، ولتخصص النقل بـ ٢٢٨ مشروعاً كلفتها الاستثمارية ٥٢ مليار و ١٢٢ مليون ليرة، إضافة الى قطاعات وأنشطة أخرى تشكل استثمارية بلغت ١٠٨ ملايين ليرة ولتكون الاستثمارية ١٧ مشروعاً من

مشاريع القطاع الصناعي كانت في مجالات تصنيع المواد الغذائية، ٢٣٦ مشروعاً في مجال الصناعات النسيجية، ٩٦ مشروعاً في مجال الصناعات الكيماوية، ٨٢ مشروعاً في مجال الصناعات المعدنية، ٥٧ مشروعاً في مجال الصناعات المعدنية الأساسية، ٤٨ مشروعاً في مجال الصناعات الصحية والأدوية، ٣٠ مشروعاً في مجال الصناعات الورقية والطباعة، ١٩ مشروعاً في مجال الصناعات الخشبية، ٧ مشاريع في مجال الخدمات السياحية، ٤٥ مشاريع في صناعات مختلفة، وشملت مشاريع القطاع الزراعي ٢٨ مشروعاً في مجال الانتاج الزراعي و ٩ مشاريع في مجال الري وبحر الأبار والخدمات الزراعية، ١٥ مشروعاً في مجال تربية الماشية.

وشملت مشاريع قطاع النقل البري ٧٢٦ مشروعاً، والنقل البحري مشروعين، أعمالاً في مشاريع أخرى في مجالات الطاقة والكهرباء والمناجم.

الأردن يسير القهقري!

نشرت جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية مقالاً بعنوان «الأردن يسير القهقري، للبروفيسور فيليب روبن، المحاضر في شؤون السياسة في الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد، البريطانية، والمختص في كلية سانت ايطوني، بمقابلة أعداده كتاباً عن تاريخ الأردن في ما يلي:

تصنع من المفروض أن يكون إعلان الأردن عن إجراء الانتخابات البرلمانية يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، مدعاة للاحتفاء بالسلطة الأردنية منذ سنة ١٩٨٩ قامت العالم العربي في مجال الإصلاح السياسي، لكن أعداداً متزايدة من الأردنيين، باتوا يشعرون أن العملية الديمقراطية في حالتها الراهنة لم تعد تساهل شيئاً.

وتكن وراء هذه الحالة المرغوبة المخاوف من انعدام المشاورات في اتخاذ القرارات وغياب الدعم الشعبي للأسرأتينجيات التدرجية، وفي مقدمتها تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

إن الانتخابات العامة المقبلة يفترض فيها أن تكون «مظهرية» فهي الانتخابات الثالثة التي تجري منذ أن انحل الأردن لتوجهه الحاض في الانتفاخ قبل ثماني سنوات وكان يفترض في هذه الانتخابات الثلاث جميعها أن تكون خالية من التعتيل الحكومي المباشر. وقد اتخذت خطوات كبيرة، مثل إنهاء قانون الاحكام المرعية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بانشاء الأحزاب السياسية، وديانة ظهور الصحافة التدرجية. إلا أنه في الأونة الأخيرة بدأ الإصلاح السياسي يشل طريقه.

وقد جرى تكيف قواعد اللعبة الانتخابية لمصلحة الدوائر الريفية القليلة السكان، ما أدى الى طرفة في التمثيل اللبني في الجمعية الوطنية وتقليص وجود الأحزاب ذات التوجهات القومية.

وما تم إقراره من تعديلات في قانون المطبوعات في شهر ايار/ مايو الماضي يبدو مصمماً لإبعاد الصحافة السياسية الأكثر تحرراً. وقد جرى حتى الآن إغلاق اثنين من هذه المطبوعات، وفي الحال بقيت عمليات أجهزة الاستخبارات والأمن يغير فيرد.

فالتشوق الأردني مازال منطقة مثقلة وبمضطرة، وهناك من يقول أنه من الأفضل في أي مكان، إجمال الديمقراطية على جرعاء خفيفة، وعلى الرغم من جميع الانتكاسات الأخيرة يبقى سجل الأردن الإصلاحي جيداً بالمقاييس العربية. لكن ما هو أكثر مدعاة للقلق الضمر الناجم من مثل هذه الإجراءات على الثقافة السياسية المتعلقة بالحواء جميع القوى في البلاد.

ومن الإنجازات العديدة للملك حسين، صياغة نظام عرض ومن بما يكفي لشم نطاق واسع من الآراء السياسية، ابتداء من الإسلاميين وانتهاء بالشيوخية، وما زالت السلطة النهائية في يد القصر. لكن الجمعية الوطنية اكتسبت برين مهمين هما، مراقبة الحكومة ودرء حسام الأمان الصالح للمعارضين المعصيين.

فهذه الإثرائية في الآن في خطر. وقد قررت «جبهة العمل الإسلامي»، التي تعبر الحركة الجماهيرية الوحيدة في المملكة، مقاطعة الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، وشكواها الأساسية تتعلق بالنظام الانتخابي الذي استحدث اعتباراً من قبل انتخابات سنة ١٩٩٢ ما أدى الى خفض تمثيل الإسلاميين الى النصف، وهناك العديد من السياسيين الموالين الذين يشاركون «الجبهة الإسلامية» ترمها، وفي اعتقاد هؤلاء أن تزايد التعتيل الفعلي كان له تأثير مفسد على البرلمان، وادى بالتالي الى انحسار النقاش السياسي.

وقد أعرب أربعة من الأحزاب اليسارية والقومية عن عزمها على

غزة - أريحا

لأن الحصار خانق والعرب يتجاهلون

الضائقة المالية تضغط والبطالة ترتفع والأموال تهرب!

تزداد، في نظر عدد من المحللين الماليين، حدة الأزمة التي تلث غزة - أريحا نتيجة الحصار الاقتصادي والسياسي الذي تفرقته سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الدولة الفلسطينية وعلى أقاليمها.

فقد بلغت قيمة ما تحتجزه حكومة بنيامين نتنياهو من مستحقات المالية المتعلقة بالرسم الجمركي والضريبة والقيمة المضافة والأجرات الأخرى ما يزيد على ١٤٢ مليون شاقل (٤٠ مليون دولار) من المفترض تحويلها الى ميزانية السلطة الوطنية كما جرت عليه العادة بمعدل مرة كل اسبوع.

وقدرت الخسائر المترتبة على توقف إيرادات العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل بما لا يقل عن ٥,١ مليون دولار يومياً إضافة الى توقف الصادرات الزراعية والمنتجات الصناعية المختلفة. فتجميد الاموال أدى الى المحصلة النهائية التي اتفاد مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بوقف صرف النفقات الحكومية كذا عن بند «الرواتب» مما يترك حوص المسألة التي يعيشها الشعب المحصور في غزة - أريحا. وإذا كان لاجمالي الضائرات اليومية المترتبة على توقف عمل مختلف المرافق الاقتصادية يبلغ حوالي ١٠ ملايين دولار يومياً، فإن مؤسسات السلطة الوطنية تعاني من بطالة مقبلة كتنتيجة مباشرة لارتفاع نسبة البطالة التي بلغت حوالي ٧٤٪ في الوقت الذي لم تستقر فيه مسيرة

العمل والانتاج داخل أراضي السلطة، حيث من المفترض، كي تتمكن من الخروج من الأزمة المالية، أن يتم تشغيل ما لا يقل عن ١٠٠ ألف عامل فلسطيني داخل «خط الأخضر»، وكذلك لا بد من استيعاب أعداد كبيرة ممن يحملون المؤهلات في وظائف مختلفة، ومن هنا أصبح عدد الموظفين في مؤسسات السلطة يزيد عن الاحتياجات الفعلية لها.

ويوضح المراقبون أن عدد الموظفين ضمن الجهاز المدني بلغ ٢٩ ألف موظف منهم ٢٠ ألفاً في الضفة الغربية و ١٩ ألفاً في غزة. أما عدد الموظفين العسكريين العاملين ضمن قوات الأمن فبلغ ٢٨ ألف جندي، وهذا العدد تم استيعابه بموجب الاحتياجات الأمنية، وكذلك لحل ومعالجة مشاكلهم الاقتصادية.

أما قيمة رواتب كلا الجهازين المدني والعسكري فتبلغ ٤٢ مليون دولار شهرياً. وهناك مشكلة أخرى هي التجنيد الملحوظ في معدلات رواتب موظفي السلطة وعدم الأخذ بمعايير الكفاءة العلمية في سلم الوظائف. فالذين التحقوا بصقوف «الثورة الفلسطينية» منذ الستينات وأوائل السبعينات بخصيصون لمقاييس معينة انطلاقاً من أن تلك الفئة ضحت بما لديها من فرص لاستكمال دراستها آنذاك من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وبالتالي فإن تعيينهم في وظائف متقدمة في نظر ياسر عرفات ومن معه في المؤسسة بمثابة مكافأة على ما بذلوه طوال سنوات «النضال» على

أن تلك الفئة تعد محبوبة وأوشكت على الوصول الى سن التقاعد عن العمل، إضافة الى أنها تتمتع بقدر لا بأس به من الخبرة اللازمة لحيانا أكثر من الشهادات العلمية.

ومما يضاف من الأزمة المالية الخافقة التي ترزخ غزة - أريحا تحت مضاعفاتها، عدم التزام الدول الفاتحة بتعهداتها، فقد تعهدت تلك الدول في سنة ١٩٩٦ بدفع مليار و ٧٧٥ مليون دولار ولم تلتزم حتى الوقت الراهن سوى بدفع ٥٨٠ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون خلال الفترة الماضية من هذه السنة، لا تلك الدول تخضع لضغوط إسرائيل، أميركية تسعى من خلالها لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الفلسطينيين.

وعن الموقف العربي ويورد في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في ظل الحصار المفروض فقد أجزه محمد جرادة، وكيل وزارة المالية في السلطة الوطنية لساتية «بكل أسف لم تلقت الدول العربية الفقرة الماسية ولم تبادر حتى الآن بتقديم أي دعم مالي أو مادي يسهم في معالجة مشاكلنا الاقتصادية باستثناء الموقف المصري، حيث أن الرئيس مبارك قدم مؤخراً ١٠ ملايين دولار إضافة الى بعض المساعدات الترموية الأخرى كما قدمت دولة الاسارات العربية المتحدة نحو ٤ ملايين دولار وهناك وعود بتقديم بعض المساعدات من قبل بعض الدول العربية إلا أنها لم تصل حتى الوقت الراهن».

■ الشارقة

الشيخ محمد بن سالم القاسمي في جردة حساب

حصة الصناعة ٢٠ مليون دولار ومصانع جديد وتطوير للموانئ

الدافع الرئيسي وراء طفرة البناء والازدهار التجاري والصناعي والمهني بمعدلات جيدة. وتعمل الشارقة حالياً على إقامة شبكة للغاز الطبيعي لتزويد مناطقها الصناعية العديدة وأحيائها السكنية بامدادات جديدة من الطاقة تكون بديلاً للكهرباء، وهي المورد الرئيسي للطاقة حالياً، وذلك لتعزيز مكانتها كاهم مركز صناعي في الإمارات جاذب للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة. بعدما نجحت الامارة في أن تكون لكبر قاعدة صناعية على مستوى دولة الامارات من خلال احتضانها ٤٠٪ من المصانع العاملة في الدولة على الرغم من انها الثالثة من حيث الإمكانيات والموارد بعد أبو ظبي ودبي.

الصناعية شتى والإمكانيات المتوافرة والقابلة للتطوير في اسواق التصدير القائمة، التي يحتمل أن تنشأ بفضل جهود الترويج التجاري المبذول من قبل المصانع وهيئة الانماء التجاري والساحلي في الامارة واعتبر الشيخ القاسمي ان القطاع الصناعي في الامارة تابع في النصف الأول تطوره الكمي والنوعي من حيث عدد المصانع وطبيعة المنشآت الصناعية ورأس المال المستثمر فيها، مشيراً إلى الجهود المبذولة لدعم البنية الهيكلية وتطوير قدرات الموانئ البحرية والجوية وإنشاء دائرة التنمية الصناعية وهيئة المنطقة الحرة في «الحميرة» والمنطقة الحرة في «مسار» الشارقة الدولي، التي أسهمت في تحقيق مناخ استثماري متطور في الامارة كان

وتسعة مصانع لصناعة المنتجات المعدنية والمعدات مكلية مقدارها ١٢ مليون درهم وتشمل منشآت لصناعة الأدوات المنزلية ومضخات لمياه الصرف الصحي وصناعة هياكل السيارات وفترات التكييف المركزي وبعض التبريد، إضافة إلى ست منشآت لصناعة اللعب بكلفة قدرها ثلاثة ملايين و٩٧٠ ألف درهم. وأكد الشيخ محمد بن سالم القاسمي ان نتائج تحليل الأنشطة والمجالات التي ركزت عليها المصانع الجديدة في النصف الأول تكسر مدى اعتقاد المستثمرين من المواطنين والوافدين بتدوير الهيكل الصناعي وتوزيع المحافظ الاستثمارية على مجالات عدة، وأضحى في الاعتبار طبيعة وحجم نمو الطلب الداخلي على السلع

والفارش بكلفة ١١ مليون درهم، وعشر منشآت لصناعة الأخشاب والآلات بكلفة ١١.٢ مليون درهم، وخمس منشآت لصناعة الورق والطباعة كلفتها ٢.٦ مليون درهم، وتسع منشآت لصناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية بكلفة اجمالية قدرها ١٠.٢ مليون درهم. كما تضمنت قائمة المصانع الجديدة التي وافقت الدائرة على جوارها الاقتصادية في النصف الأول من السنة، خمس منشآت لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية بكلفة بلغت ٤.٤ مليون درهم، وتسع منشآت للصناعات المعدنية الأساسية منها منشأة لاجلطة (طلاء) المعادن وأخرى لتصنيع النحاسيات والستانلس ستيل، بكلفة كلية مقدارها تسعة ملايين درهم،

كشف الشيخ محمد بن سالم القاسمي، رئيس الدائرة الاقتصادية، ان القطاع الصناعي استقطب في النصف الأول من هذه السنة، استثمارات محلية وأجنبية بلغ حجمها ٧١ مليون درهم (٢٠ مليون دولار)، وذلك من خلال الترخيص لمصانع جديدة بلغ عددها ٦٢ مصنعاً بما يعادل نمواً نسبت ٦٧.٦٪ في عدد المصانع الجديدة و٢٢.٦٪ في الكلفة الكلية لهذه المصانع، بالمقارنة مع النصف الأول من سنة ١٩٩٦ حيث تم الترخيص لـ ٣٧ منشأة صناعية جديدة بلغت تكلفتها ٨٧.٨ مليون درهم. وقائمة المصانع الجديدة تضمنت ثلاث منشآت لصناعة الأغذية والمشروبات بكلفة كلية مقدارها ٥.٦ مليون درهم، وست منشآت لصناعة الاصلية والسجاد

■ الإمارات

اللمسات الأخيرة وضعت عليه وتطبيقه بات وشيكاً

قانون مكافحة غسل الأموال بين التوازن الاقتصادي والضرورات الأمنية!

يعقها مدير مكافحة المخدرات بمول المجلس. وقد رأس الاجتماع المقدم ماجد ابراهيم ماجد الخليفي رئيس وفد قطر ورئيس الدورة الحالية. وقد ألقى العميد العيسى كلمة الافتتاح حيث أوضح ان هذه الدورة تخرج عن العالوف في السورات السابقة من خلال طرح ووقتي عمل من قبل خبراء متخصصين تعلق الأولى بمراقبة المواد الكيماوية والثانية حول مكافحة غسيل الأموال. وأشار في كلمته إلى أن دولة الامارات بدأت باعادة النظر في استراتيجية مكافحة المخدرات لاعطائها بعداً أكثر شمولاً مع انشاج تخطيط علمي في هذا الشأن. وبعد في هذا الصدد الانجازات التي حققتها الامارات منذ أن بدأت في تطبيق الاستراتيجية الجديدة. وتحدث في الاجتماع أيضاً العقيد راشد سالم المهيري مدير الادارة الامنية في الامانة العامة لمجلس التعاون الذي دعا إلى تعاون بين القطاعات الرسمية والشعبية لمكافحة المخدرات، كما دعا إلى توحيد كافة الجهود المبذولة في هذا المجال على المستوى الاقليمي والعربي والدولي، والسعي إلى السيطرة على الظاهرة والقضاء عليها في ظل تعاون إيجابي بناء، أساسه التوازي الصائفة والاقتصاد العميق بالمشكلة والالتزام بالتعايير الدولية والقيم الاخلاقية التي تحرم المخدرات وانتقال شبكات العري من اخطارها وتهديتها الراهنة والمستقبلية. ولا يخفى على احد ان تنامي ظاهرة المخدرات يوماً بعد يوم تخلق بآثارها قطاعات واسعة من الافراد خصوصاً في صفوف الشباب.

واعادة تصدير كميات كبيرة من المواد الكيماوية الموضوعة تحت الرقابة. وأشار إلى انه تم ضبط مصنعين لانتاج حبوب «المفرس» في الدولة تقف خلفها عصابات اجرامية دولية. وكان اجتماع مدير وادارات مكافحة المخدرات في دول مجلس التعاون قد بدأ أعماله في مطلع الشهر الماضي، واستمر ثلاثة أيام. ويعد هذا الاجتماع السادس عشر في سلسلة الاجتماعات التي

في إدارة مكافحة المخدرات. وقد انضمت دولة الامارات أيضاً إلى عضوية اللجنة الدولية للرقابة على المواد الكيماوية لتصبح الدولة العربية الوحيدة في هذه اللجنة. وقال العميد حسن ابراهيم العيسى، مدير الأمن الجنائي العام في وزارة الداخلية الاتحادية، انه كثرته لهذه الجهود في مجال مكافحة المواد المخدرة، ثم اعياط محاولات كثيرة لاستيراد وتصدير

تكون الاجهزة الامنية في وضع أقوى لمعالجة مصادر الأموال غير المشروعة. فالاجهزة الامنية تقوم حالياً بمكافحة غسيل الأموال من خلال مبادرات ودية تتعاون فيها وزارة الداخلية مع مصرف الامارات المركزي ومع البنوك المحلية. وقد تم أيضاً اعداد مشروع قانون للرقابة على المواد الكيماوية، واستندت جهاز خاص للرقابة على تلك المواد وعلى المؤثرات العقلية

العدل ومن ثم إصداره من خلال القوات الدستورية المعنابة. والمأمول أن يراعي مشروع القانون الخصوصية الاقتصادية والمالية للدولة بحيث تأتي مواهه متفقة للتوازن بين ضرورات الانفتاح الاقتصادي الذي تتسم به دولة الامارات وضرورات مراقبة الأموال غير المشروعة وخصوصاً الناتجة من الاتجار بالمخدرات. والمأمول أيضاً، كما يقول المراقبون، انه بعد صدور القانون،

مع تنسّل أيام هذا الشهر ستكون وزارة الداخلية، حسب مصادر على علم وبراية، قد انتهت وضع اللامسات الأخيرة على مشروع قانون لمكافحة «غسيل الأموال». وتقول المصادر ذاتها، ان وزارة الداخلية لتتطورت الملاحظات النهائية الأخيرة لمعديرات الشرطة في مناطق الدولة المستقلة بحيث أنها تضمنت بعضها في المصياغة النهائية للقانون الذي سيتم رفعه إلى وزارة

بعدما علت الاحتجاجات، مسؤول في سلطة الموانئ يدافع؛

■ دبي

التجارة مع العراق ليست انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة!

المستقبل القريب، فهي تمثل بصورة رئيسية في المناقشة غير الصحية بين الموانئ الخليجية، التي تؤدي إلى وضع يصعب معه الاستثمار في تطوير المنشآت غير مجد، الامر الذي يتطلب من سلطات الموانئ، في المنطقة التزام الواقعية اذا ما أرادت أن تحافظ على مستوى عائدات معقول. ويعد نجاح موانئ دبي إلى استقطابها خطوط شحن رئيسية، فالنمو الصناعي في دبي وفي المنطقة الحرة ساعد سلطة الموانئ على استقطاب العديد من خطوط الشحن التي جلبت معها خدمات وكالات، الامر الذي يؤكد ثقتها بالمنطقة الاقتصادية لتأمين الثبات الذي يواجه سلطة موانئ دبي فهو كبر حجم السفن والتكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت تستخدمها.

وقد نجحت سلطة موانئ دبي في مواجهة هذا التحدي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنية الأساسية لتصبح واحدة من الموانئ القليلة في المنطقة القادرة على استقبال سفن عملاقة ذات غاطس كبير والتعامل معها بمتى الكفاءة والسرعة. وتستثمر موانئ دبي بكثافة في عمليات تدريب العاملين وتطوير أنظمة المعلومات والبرامج المستخدمة في العمليات. فقد قامت السلطة في تطوير نظام توثيق بوالص الشحن، الذي يقلل من المعاملات الورقية ويحد من الوقوف في الأخطاء. وهي تقدم بوماس الكمبيوتر لزيائتها مجاناً لاستخدام النظام.

كما تبذل الوفود الزائرة لسلطة موانئ دبي اهتمامها بالنظمة الادارية المتبعة ايضاً ومعتها وفود تمثل بعض دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً)، واللؤل الخليجية ودول عديدة في افريقيا. وكانت سلطة الموانئ استقبلت مؤخراً ضمن هذا السياق وفداً من الموانئ العراقية بهدف تلقي تدريبات ادارية وفنية، كما سيتوجه وفد من سلطة موانئ دبي قريباً إلى بغداد لتلقي حالة الموانئ العراقية.

وتسهم الأنشطة التجارية لسلطة موانئ دبي في دعم خطط تدوير الاقتصاد وتطوير الأعمال في دبي، منها تشجيع المستثمرين على تطوير أعمالهم عن طريق توفير الخدمات وتطوير مرافق البنية الأساسية اللازمة، خصوصاً في المنطقة الحرة في «جبل علي»، التي تقدم الكثير من الحوافز لتشجيع المستثمرين على التوسع في المجالات كافة. ومنها الصناعة على وجه التحديد. فالمشاريع التي تقام في المنطقة الحرة في «جبل علي» بمساهمة اماراتية أو خليجية كاملة، تتلقى دعماً مالياً بموجب برنامج خاص، ويمكن أن تصدر منتجاتها من دون فرض رسوم جمركية عليها.

سلطة المنطقة الحرة توفر تسهيلات اضافية للشركات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة. وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في نمو صناعات قائمة وجذب مستثمرين جدد إلى هذا القطاع.

اما التحديات التي ستواجه سلطة موانئ دبي في

بعضها علت أصوات بالاحتجاج مصدرها الكويت. وتلميحات غامرة من الرياض، بحرق دبي انتمة الأمم المتحدة في تعاملها التجاري مع بغداد. خرج أحمد أبو الهول، مدير الدائرة التجارية بالوكالة في سلطة موانئ دبي، بتصريح دافع فيه عن ممارسات الامارة التجارية، معطياً أن التجارة بين دبي وبغداد تتم بموجب قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه الخصوص ولا تتضمن انتهاكاً أو خرقاً أو مخالفة لما حديثه القرارات الدولية.

وكان عدد من التجار يداء في الأشهر الماضية، شعبن مواد غذائية ومعدات طبية إلى بغداد عبر دبي، إلا أن ذلك ظل دون مستوى التبادل التجاري المتعارف عليه والسائد بين الدول حسب الاعراف والقوانين المنظمة والسارية المعمول.

وبما، «ام القصر» العراقي، وتكونت أول شحنة تم نقلها إلى ميناء، «ام القصر» من زبون الطعام وأمر أبو الهول عن اعتقاده انه في الوقت الذي يميتها الخلاف بين الأمم المتحدة والعراق، فإن نسبة كبيرة من تجارة تلك الدولة ستستقل عبر موانئ امارة دبي.

ويقول العراقيون، ان الأنشطة التجارية لسلطة موانئ دبي تواصل نموها وتعميق انجازات جديدة من حيث الأداء بحيث أصبحت الأنظمة الادارية والتشغيلية انموذجاً يحتذى من قبل سلطات موانئ في دول عديدة تطلب من وقت إلى آخر استحداث بغيرات موانئ دبي لتطوير مشاريعها الجديدة،

مراسلات

رسالة من يهوشع بن أبراهام الى الوليد بن طلال بن عبد العزيز

دعوة الى المساهمة في مشروع إسرائيلي لتحويل أوضاع المنطقة!

البرامج الاربعة

اما البرامج الاربعة المشار إليها في الرسالة، فهي كما يلي:

- ١ - البرنامج الأول، عنوانه: «تغيير الطريقة التي تفكر بها إسرائيلي».
- ٢ - البرنامج الثاني، بعنوان: «تغيير طريقة سلوكنا على الصعيد الوطني».
- ٣ - البرنامج الثالث، بعنوان: «طريقة تغيير عملنا».
- ٤ - البرنامج الرابع، بعنوان: «تغيير طريقة تنظيم مجتمعنا».

وتستند هذه البرامج الى برامض ويصوت أعداء بن أبراهام سماء «بناء إسرائيل المستقبل»، كقطة إرنكار لقيادة المنطقة.

ومن هذه الدراسات أيضاً بحث بعنوان: «نظرية الوعي» مطبوعة في إسرائيل، جسر ديني علني، ويصوت بعنوان: «السفوريين (أي مجلس أعيان اليهود) وغايته اليوم» ويصوت بعنوان: «إسرائيل والنظرية العالمية لتنظيم الوعي».

وله أيضاً صحيفة جديدة لدمج القوة العاملة وتكاملها، وهي صحيفة تبنها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ومستشاره للشؤون العلمية كما تبنها رئيس الكنيست (البرلمان) والمدير العام لوزارة المالية

البشرية والتكنولوجية والبرامض ذات الخصوصية الثقافية الآن في جميع الدول الأعضاء، في «شركة التخطيط العالمية»، وهنا أيضاً تستطيع أن تأخذ صورة مجسمة عن الموضوع من المعروضات البانية.

إننا نشكر سلفاً للنظر الجدي وفي الوقت المناسب في الأمر نظراً الى أننا نعتقد أنك تفهم فهماً جوهرياً معنى وأهمية السلام الاقتصادي والتنميطية الاقتصادية على نطاق واسع كذلك من وجهة التخطيط الاستراتيجية الوطني بالنسبة الى المملكة العربية السعودية.

فإن الشركة تستطيع أن تسهم إسهاماً ملحوظاً من خلال العلوم الأساسية ونقل التكنولوجيا وهكذا، فإن هذه الرسالة التعريفية الأولى لا تحتاج الى المزيد من التفسير حول ما تطوي عليه، أو حول سبب أهميتها بالنسبة الى مشاركتك في قيادة المنطقة مع، ومن خلال، «شركة التخطيط الدولية» فيما يتعلق ببرامجنا الجديدة.

وعندما، أو إذا، تلقينا منك تأكيداً لاهتمامك، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي، سوف يدعو الى المساهمة رسمياً في «شركة التخطيط العالمية» ومعه، وهي بالكامل من شركات القطاع الخاص.

شكراً لاهتمامك وتطلعك فداً لفاً، مع لبيت وترتيب مساعدتك.

الى استشارك الأخير في شركة «إيل» التي تستخدم متطوراتها استخداماً كبيراً ونضعها في رأس خططنا الاستراتيجية.

ومنى كان مناسباً نود أن نبث معك مضمون ما تقدم بالنسبة الى العلوم والتكنولوجيا ونذكرك الى زيارة إسرائيل أو بدلاً من ذلك نستطيع أن نتلقى في العفة أو القاهرة أو عندما نتواجد معاً في نيويورك.

والسبب الذي دعانا الى الكتابة لك بسيط وهو جواب «ميريل لينش» أخيراً في إطار الرحلة الأولى من تمويل «شركة التخطيط الدولية»، وما يعتقدون في صناعة الاستثمار مدى أهمية ومغنى مشاركتك معنا. وقد كانت أجوبتهم إيجابية مع شيء من التخطي لإزاء رغبتك في المساهمة مع أنهم لأسباب جوهريه اقروا بأهمية مشاركتك.

وفيما يتعلق بخطة «شركة التخطيط الدولية» بالنسبة الى مساهمة الإقليم، كانت أجوبتهم على أعلى المستويات أن مشاركتك «تساعد بالتأكيد على عقد الصفقة بالإضافة الى بيعها الى المؤسسات ومجموع المستثمرين والعالم، ولما كانت كل مرحلة من مراحل التنمية الثلاث للشركة يقتضي ٥٠٠ مليون دولار، فقد كان ذلك واحداً من أسباب عدة لدعوتك الى ضم معرفتك بالخبرة العالمية وخبرتك الاستثمارية البينة من خلال المشاركة، لا سيما أن تصوراتك والتزامك بالسلام الاقتصادي من الأمور المحمودة جيداً، كما أنه يتوافق مع نظرتنا العالمية في تنظيم الوعي، كإنشاء مستديم للقرارات

يلي نص الرسالة المذكورة من كبير العلماء في «شركة التخطيط الدولية» يهوشع بن أبراهام، القدس الى الأمير بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، الرياض المملكة العربية السعودية.

عزيزي الأمير،

يعتقد كل من رئيس وزراء إسرائيل وشركة «ميريل لينش» وصديقنا المشترك روبرت روزا، من «مؤسسة براون براون هاريسون» مجتمعين، أن مساهمتك في «شركة التخطيط الدولية» سوف يساعد بالتأكيد على جعلها أهم شركة للإنشاء الاقتصادي غايتها تشجيع اهتمامك وتلقي أجابك المبتدئة أو مشاركتك في الوقت المناسب.

إن شركة التخطيط الدولية تملك موجودات من الملكية الفكرية قيمتها الزائفة خمسة مليارات دولار أميركي، غير مقومة إحصائياً وتشغيلاً، حسب القوانين الدارجة. ولما كان رئيس وزراء إسرائيل صديقاً شخصياً لي لمدة ١٤ سنة، فإننا نطلب مساهمتك في برامج الإثراء المعقمة للمنطقة من شركة التخطيط العالمية لأسباب الملخصة باقتضاب في رسالتنا الأخيرة الى رئيس وزراء بريطانيا الجديد (طوني بلير)، ويضاف الى ذلك أنك قد ترغب في مشاهدة الفرصتين البينيتين الأولى والثاني للشركة بالتوازي مع قراءة رسالتنا الى السادة بياثين نتنياهو وبييل غيتس وإدارة هيئة المنطقة الحرة برئاسة الشيخ غريمرشتر، والرسالتان الأخيرتان تتضمنان معلومات فريدة مهمة بالنسبة



إعلان العالم الإسرائيلي يهوشع يعقوب بن أبراهام خطة من أربعة برامج أساسية لتحويل وتغيير منطقة الشرق الأوسط أطلق عليها «خطة بن أبراهام لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط». وقد أقام بن أبراهام شركة عالمية وفي إسرائيل لهذه الغاية باسم «الشركة العالمية للتخطيط» International Planning Corporation (IPC) أولى فترة ٥٠٠ مليون دولار موزعة على ٢٠ مليون سهم قيمة السهم الواحد ٢٥ دولاراً، ويديع بن أبراهام أن مؤسسته هذه لديها «ملكية فكرية» تقدر قيمتها بمبلغ ٥ مليارات دولار.

على غرار «خطة مارشال»

ويصف بن أبراهام خطته هذه بأنها، بالنسبة الى إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط بمثابة «خطة مارشال» الخاصة بأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ويخلص تلك الخطة بقوله: «إنها إطار جديد شامل لتحقيق تحول إسرائيل والمنطقة على الأصعدة المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية غايتها في النهاية سداد جميع الدين الأميركيك والأجنبية المترتبة على دول المنطقة» وتشمل الخطة أربعة برامج أساسية وفريدة، على حد قوله، تلمس معظم احتياجات إسرائيل الحاسمة والملحة اليوم فيما «تناضل» من أجل سلام حقيقي وثابت.

رسالة بن طلال

وقد وجه يهوشع يعقوب بن أبراهام رسالة الى الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود دعاه فيها الى المساهمة في هذا المشروع الكبير، وفيما

الأكبر في الخليج والأكثر تساهلاً مع المستثمرين الأجانب

أبو ظبي

«السعديات» سوق حرة برأس مال ٣ مليارات دولار

(١٢، ١) مليار درهم أماراتي) مدفوع بالكامل وفي مرحلة واحدة وجميع «الميزان» المجلد الرابع، العدد الحادي عشر، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

رسوف تخصص حصص كبيرة منه للكتابة المحلي والدولي وسيتم تصديق اسم الشركة محلياً ويتم تداولها في سوق السعديات لتسهم، كما يتم تداولها عالمياً عبر شهادات ايداع دولية.

والجدير بالذكر أن مشروع إنشاء «المنطقة الحرة» في «السعديات» في أبوظبي كان انطلق أساساً قبل سنة وتحدد في شهر تموز/يوليو ١٩٩٦ حين أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بصفته نائب حاكم أبوظبي، القانون رقم ٦ الخاص بإنشاء منطقة حرة في إمارة أبوظبي وتبلغ مساحتها ٢٥٠٠ هكتار. ويقتدر حجم استثماراتها في السنوات الثلاث الأولى بمبلغ ٣ مليارات دولار. وتم تشكيل مجلس إدارة هيئة المنطقة الحرة برئاسة الشيخ هذاع بن زايد آل نهيان، الذي يعد صاحب فكرة المشروع والشرف المباشر عليه وفي تفاصيل المشروع الذي سيتم تنفيذه ثلاث سنوات يتم خلالها تأهيل جزيرة السعديات والمرافق التي



المنظر محمد علي الحوسني، مدير عام هيئة المنطقة الحرة، الندوة التي نظمها الهيئة، بحضور جمع كبير من رجال المال والأعمال العرب والأجانب، ليعلم انطلاق الكتاب المحلي والعالمي خلال شهرين لإنشاء المنطقة الحرة في جزيرة السعديات لتخزين السلع الأولية وتداولها. وتقع الجزيرة قبالة العاصمة أبوظبي، وتعد أكبر مشروع لمنطقة حرة في الشرق الأوسط الى اليوم. وتحدد رأس المال لشركة تطوير «السعديات» بـ ٣ مليارات دولار

منطقة الخليج رمة تتمتع بالحرة والانفتاح الكامل للاستثمار الأجنبي. ويحسب دراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالاستثمارات الرأس مالية للمشروع فإن التكاليف المقدرة لأعمال البنية التحتية ومختلف الانشاءات في الجزيرة بما في ذلك بناء مطار دولي وسرفا لجاري دولي، محوف تراوح بين ٢، ٦ و ٢ مليارات دولار بينما يراوح حجم انرواتب والأجور ومصاريف التشغيل بين ٢٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويرى خبراء اقتصاديون غربيون في أبوظبي، أن المقومات التي استند إليها إنشاء مشروع المنطقة الحرة في «السعديات» متعددة وفي مقدمها تميز أبوظبي بوفرة المواد الأولية وتميز اقتصادها بالنمو السريع واستقرار أسعار صرف العملة والبيئة الأساسية المتكاملة بوسائلها عالمية.

ومعروف أن إمارة أبوظبي تتمتع باحتياطات نفطية تبلغ ٦٠ مليار دولار منها ٦٠ مليار لدى القطاع المصرفي و ٢٠ مليار فواتش لدى الحكومة مما يشكل قاعدة صلبة لقيام مشروع السعديات.

وكان محمد علي الحوسني أعلن، أنه «تم اعتماد نظام قانوني متطور ومستقل للجزيرة من كبرى شركات الاستثمارات القانونية الدولية»، وأضاف: «أن الاهتمام الدولي بالمنطقة الحرة كان واضحاً عبر قيام أكثر من ٢٠٠ مؤسسة عالمية بالإضافة الى البعثات الأجنبية والوفود الرسمية، باستطلاع المشروع خلال العام المنصرم».

وأوضح أن «السعديات» هو مشروع اقتصادي استراتيجي وحيوي لإمارة أبوظبي ومنطقة الخليج عموماً، ولذلك فإنه حصل على دعم كامل من الحكومة. ويبرز دعم دولة الإمارات للمشروع عبر المزايا القانونية الممنوحة له يسمح النظام المستقل للمنطقة بذلك الأجانب الكامل لمشروعاتهم وليس هناك قيود على الوكالات التجارية، علاوة على الإجراءات المبسطة لاستخراج تصاريح العمل وحرة الحركة للأموال من دون أي قيود على التحويلات، إضافة الى إمكان إعادة نقل كامل للأصول والأرباح المحقة فضلاً عن تبسيط الإجراءات الجمرية.

وتتمتع المنطقة الحرة كذلك باعفاءات ضريبية وجمركية كاملة، مما يجعلها أول مركز دولي وأول شركة مسجلة دولياً في

احتاج إليها المنطقة الحرة. إقامة جسر بين أبوظبي والمنطقة الحرة بطول ٦ كيلومترات في عرض البحر.

وتعتبر المنطقة الحرة في السعديات قريبة الاختصاص، من حيث أنها مركز على تخزين السلع والمواد الأساسية الأولى ونقلها والتجارة بها.

وستقام فيها منشآت مخصصة لـ ٦٧ مادة خام بما فيها المعادن والحجار الثمينة والحبوب وخامات المعادن والزيوت والمواد التي تتطلب التخزين البارد.

يضاف الى ذلك أن «السعديات» ستشتمل على صناعات تحويلية حيث تستفيد من قرب مصادر المواد الأولية منها وانخفاض كلفتها. ويحسب دراسة الجدوى الاقتصادية، فإن المنطقة الحرة في السعديات ستستلزم الى سوق لتجارة السلع وتبادلها وتسييرها (غير بورصة خاصة للواد الأولية) تقوم في الجزيرة بين الشرق والغرب. ويقتدر حجم سوق التبادل بنحو ٤٢٠ مليار دولار سنوياً. وتخدم المنطقة الحرة قسماً من جنوب شرق آسيا والفرقيا والاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط بعدد سكان إجمالي يقدر بـ ٢، ٥ مليار نسمة.

تهريب السلع والمنتجات يكلف الخزنة ١,٢ مليار جنيه سنوياً

■ مصر

القاهرة بدأت تجتذب رؤوس الأموال لكن مشوار النمو لا يزال طويلاً

عبد سداد الجمارك أو الرسوم مما يؤدي لانخفاض أسعارها عن مثيلتها من السلع المحلية التي تتحمل الكثير من الأعباء المالية، مشيراً إلى أن هذا الوضع يخلق حالة من المنافسة غير العادلة لصالح المنتجات المستوردة والمهربة مما يعرض بعض الصناعات المصرية ومقوماتها لموجات عنيفة من الكساد التي تؤدي في النهاية لإغلاق المصانع تماماً.

وأشار اتحاد الصناعات في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء إلى أن تزايد ظاهرة تهريب الأجهزة الكهربائية بصفة خاصة يهدد بالقضاء على هذه الصناعة الوطنية في مصر، موضحاً أن معدلات التهريب زادت بدرجة لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي دفع بعض الشركات الأجنبية إلى إعادة النظر في إنشاء مصانع لمقوماتها داخل مصر خوفاً من نتائج التهريب، مشيراً إلى أن بعض مصانع إنتاج الفيديو في مصر أوقفت نشاطها بعد غمر الأسواق بنحو ١٠٠ ألف جهاز فيديو مهرب.

وقد تدهورت المذكرات خسائر الخزنة العامة من هذه الصفقة المهربة بنحو ٨٠ مليون جنيه بالإضافة إلى حوالي ١٥٠ مليون جنيه خسائر تهريب أجهزة الراديو والتلفزيون والكاسيت، وذكرت المذكرات أن تهريب الأقمشة والملابس الجاهزة إلى الأسواق المصرية بات يشكل ظاهرة بالغة الخطورة على الصناعة المحلية حيث تنتشر الأقمشة والملابس الجاهزة في العديد من المحلات الفاخرة بمناطق عديدة في شتى أنحاء مصر، وتقدر قيمتها سنوياً بنحو مليار جنيه، واتهم اتحاد الصناعات بعض المنتجين المحليين بالمساهمة غير المشروعة في تفاقم عمليات التهريب، مشيراً إلى أن هؤلاء المنتجين أغفلوا معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولم يستجيبوا حتى الآن لرياح التغيير التي تهب على معظم دول العالم وتوقف أسلوباً جديداً للمنافسة يتوقف بالدرجة الأولى على عنصرى الجودة والسعر المناسب، الأمر الذي أدى إلى خروج المنتجات من الأسواق المصرية بمستوى غير مناسب من الجودة، واقتادها خدمات ما بعد البيع والمبالغة في أسعارها إلى ذلك بلغت جملة المبالغ المتحصلة من قضايا التهرب الجمركي التي تم ضبطها سنة ١٩٩٦ وتبلغ نحو ١٧٩٨ قضية حوالي ٤٥ مليون جنيه منها ١٠٨٨ قضية لمحاكمات قاضلة لتهريب الأقمشة الجاهزة والسجاد.

وأشار تقرير «البنك المركزي» فيما أشار إليه، إلى أن حجم الانخفاض الوطني ارتفع بنسبة ١٨٪، فيما تطور الاستهلاك بنسبة ٤٪ قياساً على سنة ١٩٩٥. وأكد التقرير أن تحسين أداء القطاع الزراعي وانعاش إيرادات القطاع السياحي، ساعد على تراجع العجز في الميزان التجاري من ١٠٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨٪ سنة ١٩٩٦، بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدر قيمته بمبلغ ٢٠٠ مليون دينار (٢٧٠ مليون دولار)، بعدما كان سحلاً عجزاً في العام السابق قدر بنحو ١٩ مليون دينار. وأظهر التقرير أن تدخل الجهاز المصرفي المزلزل من ١٣ مصرافاً اتسم بالفاصلية، إذ بات يسيطر على أكثر من ٢٦٪ من رأس المال في البورصة وأكثر من ٩٠٪ من عدد الأسهم، علماً أن عدد الشركات المسجلة في السوق المالية ارتفع إلى ثلاثين شركة و١٢ مصرافاً.

في السنة الجارية، ولكن ينبغي أن يبلغ ٧٪ أو ٨٪ كي يؤثر بالفعل على الفقر والبطالة المستشريين في مصر.

وينتظر أن تبلغ الاستثمارات، التي تعد مصدراً أساسياً للنمو في البلاد، ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل ١٨,٧٪ حالياً (١٧٪ سنة ١٩٩٦)، علماً أن الاستثمارات الأجنبية وصلت منذ ١٩٩٦ إلى ١,٥ مليار دولار، منها ٨٠٠ مليون دولار من الاستثمارات المباشرة وهذا لا يكفي في رأي الخبراء.

ويرى بعض الخبراء أن معدل تنفيذ برنامج الخصخصة الذي يرمي إلى جذب الاستثمارات المباشرة، سيتطور بعد تخصيص ٤٦ شركة بدرجات متفاوتة، من أصل ٢٦٤ شركة مستحوّل إلى القطاع الخاص قبل حلول السنة ٢٠٠٠.

وجلب هذا البرنامج لخزينة الدولة حتى الآن أكثر من ثلاثة مليارات دولار ومن المتوقع أن تصل عائداته إلى ١٥ مليار دولار إجمالاً.

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة المصرية موجة جديدة من الخصخصة تتمثل في طرح حصة القطاع العام للبيع في ١٢ شركة في قطاعات النسيج والكهرباء والأسمنت والنفط ومصرفين مشتركين.

أما المؤشرات العامة للاقتصاد المصري فتدعو أيضاً إلى التفاؤل، إذ تمكن السيطرة على الدين الخارجي البالغة ٢٠ مليار دولار، وانخفاض معدل التضخم إلى ١٠٪ فيما الجنيه المصري ثابت واحتياط العملات الأجنبية وصل إلى أعلى رقم إذ بلغ عشرين مليار دولار في أيار/مايو الماضي.

وقال «صندوق النقد الدولي» إن على مصر تطوير نظام التعليمات الاجتماعية والنظام التعليمي، إذ تبلغ نسبة الأمية ٥٠٪، والنظام الصحي كي ترسخ نهجتها الاقتصادية وتتدارك الثغرات الاجتماعية.

وفي موازاة ذلك، نشرت تقارير رسمية أفادت أن نحو ٦٥٠ جهة ترغب في الاستثمار في مصر بعد مرور ثلاثة أيام على صدور اللائحة التنفيذية لقانون «حوافز الاستثمار» الذي تبناه مجلس الشعب في أيار/مايو الماضي، ونقلت تلك التقارير عن وزير قطاع الأعمال العام، عاطف عبيد، تأكيد اهتمام المستثمرين بشراء شركات هذا القطاع، مشيراً إلى أن اللائحة تخص على منح المستثمرين امتيازات كبيرة تتمثل في الإعفاء من الضرائب في حال شراء حصة جزء من شركات القطاع العام المتعلّقة.

على صعيد آخر، قدر اتحاد الصناعات المصرية قيمة السلع المهربة للأسواق المصرية سنوياً بنحو مليار و٢٥٠ مليون جنيه محذراً من تفاقم ظاهرة تهريب السلع والمنتجات المستوردة من داخل البلاد من دون أن تتحمل

الأجل ما أسهم في إثارة اهتمام بالغ لدى المستثمرين. وادرجت شركة «انترناشونال هاينانس كورپوريشن» التي تعد المصدر الأساسي للمعلومات عن أسواق الأوراق المالية الناشئة، مصر في مؤشراتها.

ويشيد الخبراء بجهود حكومة الدكتور كمال الجنزوري، التي عدلت مؤخراً لدفع الخصخصة الاقتصادية قسماً، لكنهم يؤكدون في الوقت ذاته أن الطريق طويل أمام مصر كي تحسّر «نمراً اقتصادياً».

ومن المتوقع أن يتجاوز معدل النمو الذي يزداد باطراد نسبة ٥٪

في نيويورك بدأت، كما فعلت مؤسسات أخرى، بسحب بعض استثماراتها من أسواق شرق آسيا وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتحويل جزء من هذه الأموال إلى مصر. ولم يذكر اسم المؤسسة ولقت إلى أن مصر «تعتبر بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي أكثر أمناً مقارنة بدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها».

وما يجدر ذكره هنا، أن وكالتي التمويل المالي «ستاندرد اند بور» و«موديز» أصدرتا مطلع السنة دراسية تقريراً تحسناً في أرقام الدين المصري الطويلة

«المستثمر الأجنبي اقتنع بأنه سيحظى أرباحاً كثيرة من الأموال التي يوظفها في مصر». ورأى رئيس المصرف هيربرت اليسون أن القاهرة ستستفيد «المركز المالي للمنطقة»، معلناً أنه يعزّز فتح مكتب إقليمي دائم في العاصمة المصرية، كذلك أصدرت سفارة الولايات المتحدة تقريرها الخاص برفقته أن طريق تحرير الاقتصاد الذي تسلكه مصر هو بالتحديد ما تتناوله واشنطن.

وقال ممثل «صندوق النقد الدولي» في القاهرة إرفند سورامانيان إن «لدى كبرى المؤسسات الاستثمارية الأميركية

في رأي الخبراء الغربيين أن مصر بدأت تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية إلا أن المشوار لما يزال طويلاً نحو تحقيقها نمواً اقتصادياً كاملاً يسمح لها بتقديم حقيقي.

ونشرت أخيراً تقارير شديدة بالتصحيح الاقتصادي الذي انجز منذ مطلع سنة ١٩٩٦ في مجال تحرير القطاع المالي والخصخصة، وقالت إن الإصلاحات بدأت تؤتي ثمارها وأن مصر باتت سوقاً يمكن أن تجذب رؤوس الأموال.

وجاء في دراسة لمصرف الأعمال «ميريل لينش» عنوانها «مصر تبدأ عصر نهضة» أن

تفاؤل ظاهر في تقرير «البنك المركزي»

■ تونس

النمو انتعش وحقق ٧٪ وأوروبا الشريك الأول

وكشف التقرير أن أوروبا ٧ تزال تستأثر بالحصة الرئيسية من المبادلات التجارية مع تونس إذ أمنت دول «الاتحاد الأوروبي» سنة ١٩٩٦ أكثر من ٧٢٪ من واردات تونس واستقطبت ما يزيد على ٧٨٪ من صادراتها.

وسجل التقرير انفتاحاً بطيئاً على أسواق جديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، إلا أنه أشار إلى أن الصادرات إليها اقتصرت على مواد تقليدية أهمها الفوسفات ومشتقاته ومواد الدباغة والطلاء والزيوت الأساسية والصابون.

وأفاد التقرير أن العجز في الميزان التجاري تراجع سنة ١٩٩٦ بنحو ١٤٦ مليون دينار (١٣٢ مليون دولار)، فيما قدر حجمه بـ ١,٥ مليار دينار.

وأوضح أن فرنسا خفضت حجم مشترياتها من تونس بنسبة ٦٪ سنة ١٩٩٦ خصوصاً الغنوجات.

وعزا ذلك إلى أن السنة الماضية صارت اليد بملف تنفيذ اتفاق «منطقة التبادل الحر» بين تونس والاتحاد الأوروبي، الذي ألقى الحصص التي كانت تونس تصدر بموجبها المنتجات والزيوت إلى البلدان الأوروبية.

وأظهر التقرير أن واردات تونس من إيطاليا التي تعتبر الشريك الثاني بعد فرنسا، ارتفعت بنسبة ١٧,٦٪ فيما لم ترتفع الصادرات نحوها بأكثر من ١٠٪ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز معها من ١٨٨ مليون دينار سنة ١٩٩٥ إلى ٢٥٤ مليون دينار سنة ١٩٩٦.

كما تفاقم العجز التجاري مع ألمانيا الشريك الثالث لتونس، إذ ارتفعت الواردات منها بنسبة ١١٪ فيما ارتفع حجم الصادرات نحو ٣٪ فقط.

ويعزى تفاقم العجز إلى تراجع

قراءنا في التقرير السنوي «للبنك المركزي» «تفاوتاً طامعاً» بتحقيق الاقتصاد المحلي انتعاشاً خلال سنة ١٩٩٦ على الرغم من الانكسارات السلبية لأوضاع الاقتصاد الدولي.

وفي رأي خبراء «البنك المركزي» أن تحسن مستوى النمو يعود إلى ارتفاع القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة قاربت ٢٦٪ الأمر الذي أدى بشكل أو بآخر إلى ارتفاع نسبة النمو الإجمالي إلى ٧٪.

وفي التقرير أيضاً، أن حجم الاستثمارات ارتفع سنة ١٩٩٦ بنسبة زادت على ١١٪، وأن القطاع الخاص أسهم بنسبة ٤٧٪ في تنفيذ الاستثمارات التي انجزت والتي شكلت ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وأشار تقرير «البنك المركزي» فيما أشار إليه، إلى أن حجم الانخفاض الوطني ارتفع بنسبة ١٨٪، فيما تطور الاستهلاك بنسبة ٤٪ قياساً على سنة ١٩٩٥.

وأكد التقرير أن تحسين أداء القطاع الزراعي وانعاش إيرادات القطاع السياحي، ساعد على تراجع العجز في الميزان التجاري من ١٠٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨٪ سنة ١٩٩٦، بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات قدر قيمته بمبلغ ٢٠٠ مليون دينار (٢٧٠ مليون دولار)، بعدما كان سحلاً عجزاً في العام السابق قدر بنحو ١٩ مليون دينار.

وأظهر التقرير أن تدخل الجهاز المصرفي المزلزل من ١٣ مصرافاً اتسم بالفاصلية، إذ بات يسيطر على أكثر من ٢٦٪ من رأس المال في البورصة وأكثر من ٩٠٪ من عدد الأسهم، علماً أن عدد الشركات المسجلة في السوق المالية ارتفع إلى ثلاثين شركة و١٢ مصرافاً.

٢١٪ من الحجم الإجمالي للتحويلات.

وأحلت المركز الثاني شركة «الاتحاد التونسي للإيجار المالي» التي بدأت نشاطها سنة ١٩٩٠ بعد سنوات ست على عمل المؤسسة الأولى، لكن النجاح الذي حققته حمل متحولين من القطاع الخاص ومصارف تجارية على إنشاء شركات متخصصة بالتأجير المالي بينها «الشركة العربية التونسية للإيجار المالي» التابعة للبنك العربي في تونس.

وكانت الشركة أعلنت أخيراً أن أرباحها الصافية لسنة ١٩٩٦ بلغت ١,٨ مليون دينار (١,٦ مليون دولار)، وأنها تعزّز طرح نسبة ٨٠٪ من أسهمها للاكتتاب بعد رفع رأس مالها من ٨ إلى ١٠ ملايين دينار.

وانتقلت «التونسية للإيجار المالي» أخيراً إلى مرحلة أعلى وإنشاء مؤسستين فرعيتين هما «الشركة التونسية للتعليم» للمعاطي في سوق الأوراق المالية و«الشركة التونسية للاستثمار» المتخصصة بتحويل المشاريع التنموية، التي نوات سريعاً مركزاً متقدماً في هذا المجال.

وذكر خبراء ماليين، أن أحد المصارف التجارية التونسية أنشأت نواة لمؤسسة إيجار مالي في السبعينات، إلا أن التجربة أجهضت بسبب الوضع الاقتصادي غير المتوازن الذي ساد تلك الفترة. وعزوا نجاح «الشركة التونسية للإيجار المالي» عندما استأثرت نشاطها في العقد الماضي إلى ثلاثة عناصر مترابطة هي: تنفيذ خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي، ومن قوانين جديدة ردت الاعتبار للمؤسسة الخاصة، والتوقيع على اتفاق شراكة مع «الاتحاد الأوروبي» يرمي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٠.

مشتريات ألمانيا من النفط الخام التونسي والمعادن والمشتغلات الجلدية.

في المقابل تحسن ميزان المبادلات مع الشريك الرابع، بلجيكا، إذ ارتفع الفائض التجاري الذي لتونس من ٨ ملايين دينار (نحو ٤٦ مليون دولار) سنة ١٩٩٦، وتشكلت المنسوجات المعززة القوي للصادرات التونسية إلى بلجيكا.

وعلى صعيد البلدان الشرقية، تراجع العجز التجاري مع البلدان التي كانت تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق، بعد زيادة تصدير الاسمدة الكيماوية التونسية إليها.

إلا أن التقرير أكد في الوقت ذاته أن تونس كثفت استيراد المواد والأخشاب والحديد والصلب والكهرباء والفولاذ من البلدان الشرقية خصوصاً روسيا.

على صعيد آخر، قطع نظام التأجير المالي كإسقاط مهمة في تكريس دوره كإسقاط الأدوات الرئيسية لحفز الاستثمار وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تحديث تجهيزاتها وتحسين أدائها.

وبعدما اقتصرت التجربة على مؤسسة واحدة بدأت عملها سنة ١٩٨٤، ارتفع عدد المؤسسات الجديدة المتخصصة بالإيجار المالي إلى سبع مؤسسات تعمل بفرجات متفاوتة في الفاطية.

وكانت المؤسسة الأولى في هذا المجال «الشركة التونسية للإيجار المالي»، التي استطاعت أن ترفع حجم فوائدها من ٢,٢ مليون دينار (ما يقرب من مليوني دولار) سنة ١٩٩٥ إلى ٢,٦ مليون دينار (٢,٤ مليون دولار) سنة ١٩٩٦ أي بزيادة نسبتها ١٩٪.

ولتستأثر «الشركة التونسية للإيجار المالي» التي لاتزال تحتل المرتبة الأولى في القطاع بنسبة

نقط بحر قزوين مبالغ فيه

لا غنى للولايات المتحدة عن النفط العربي!

في الأشهر الستة الأخيرة تركز اهتمام كبير على منطقة بحر قزوين. ففي شهر آب/أغسطس الماضي، رحبت واشنطن ترحيباً حاراً بجيمس غليك، الرئيس السابق للاستخبارات السوفياتية (كي. جي. بي) وعضو المكتب السياسي لمجلس السوفيالات الأعلى سابقاً، واعتبرته رجل دولة من العراز الرفيع. وقد عملت شركات النفط الكبرى ومستشاروها السوفييتيون على تأمين دعوة رسمية لمعاليمة وزارة الولايات المتحدة، فالاستخبارات السابق للامن القومي وعضو بريزيمسكي قال إن له «الشرف العظيم والسرور البالغ» في تقديمه كما إن ريتشارد أرميتاج، وهو مساعد سابق لوزير الدفاع، تقدم الجمهور في تحقيق حار ووقفاً بعد انتهاء خطابه، شاكرًا الزعيم الزائر على رسالته الملهمة البعيدة النظر.

لماذا هذا الاهتمام كلمة واحدة في النفط، ذلك أن الولايات المتحدة مساهمات واسعة من بحر قزوين تضم احتياطيات كبيرة للنفط والغاز. وفي أي جانب قازاخستان وتركمانستان، قد أصبحت موضع جذب للنفط والشركات النفطية التي هومت للوصول إلى احتياطي نفطي مضمّن، لكنه غير ثابت. ويبدو أن أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان في الرايح الأكبر، إذ تستأجر أذربيجان وقازاخستان بحصة إحد من النفط بينما تستأجر قازاخستان وتركمانستان باكثر من نصف الغاز. ويظهر

مينا جديدي على مقربة من مدينة سوسا في جورجيا.

أما الجهود لمد خط متعدد الأنابيب خارج السيطرة الروسية، فيواجه تحديات سياسية جسيمة. وهذا الصراع الجديد للسيطرة على النفط من شأنه أن يفسد المصالح الغربية في مواجهة روسيا. ففي السنة الماضية حضر رئيس الوزراء الروسي فيكتور شيرونوموف من أن الشركات الأجنبية تزعم «أمن الطاقة لمجموعة الدول المستقلة في الكومنولث الروسي، أي عبارة أخرى احتكار موسكو لحسابات النفط في الاتحاد السوفياتي السابق. وعلى الرغم من مساهمة شركة النفط الروسية «لوكوبول» بحصة ١٠٪ من شيفت، فإن روسيا تفتقر على الوضع القانوني لبحر قزوين.

ومن المخاطر الأخرى التي تفتقر تطوير نفط قزوين، مسألة النقل. ذلك أن كل خط من خطوط الأنابيب المقترحة يجب أن يعبر حدود أكثر من دولة، وكل منها يطغى على توازن جيوسياسي دقيق. فالنزاع بين روسيا وجورجيا ما زال غير حل، وأي تجمد للنفط من شأنه أن يعرض للخطر مشاريع خطوط النفط الأذربيجانية. وإذا اندلع القتال من جديد في بلاد الشيشستان شمال أذربيجان، فإن الخطر يهدد مصراً مهماً لنقل النفط من قزوين. وهناك أيضاً أثر كامن بين أذربيجان وإيران حيث يعيش عدد من الأذربيجانيين بمعدل عدد سكان أذربيجان ذاتها.

ومن العليات الأخرى التي تواجه خطوط الأنابيب الجديدة أن هذه الخطوط يجب أن تعبر فوق ممرات جبلية، ويجب أن تعد حول براكين تحت الماء. كما يجب تربية الرضاة الحشائريين الجشعين المسيطرين على الممرات، ويجب إنشاء النصوص وقطاع الطرق بعدم العبث بالخطوط. كذلك فإن الصعوبة الماثلة المحاطة بقم تعلموا الشرق ويماء يصل علو أمواجها إلى ٢٠ قدما، قد تكون أقل المشاكل التي تواجه خطوط النفط.

رغم تركمانستان ثالث أكبر احتياطي للنفط الطبيعي في العالم، وكانت روسيا التي الشال سوقها الوحيد لسنوات طويلة، لكن الولايات المتحدة تأمل مواصلة تطوير احتياطياتها لأخرى للنفط والغاز في تركمانستان وغيرها من دول آسيا الوسطى. لكن موقع إيران الاستراتيجي بين الشرق وبحر قزوين قد شكل عقبة في وجه ذلك.

غير أن الولايات المتحدة أصعب موقفها الضعيف في بناء خط بكلفة ٦٠٠ مليار دولار طوله ٢٠٠٠ ميل ويصل من تركمانستان عبر إيران إلى تركيا وروما إلى أوروبا. وهناك خطط لمد أنابيب أخرى، منها مشروع طريق تدعمه الولايات المتحدة يقضي بمد خط طوله ١٠٠٠ ميل إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط حيث أفضل سوق للنفط.

وهناك خطط تدعو إلى مد خطوط الأنابيب عبر إيران. كذلك تحاول إيران تثبيت وضع عري علاقاتها مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وهي تعمل على ضخ الغاز إلى أرمينيا، على الرغم من افتقارها إلى العملات الصعبة، ولتولي بحلول نهاية السنة الجارية إكمال خط أنابيب لمساعدة تركمانستان على نقل غازها إلى تركيا. وهذا الخط الذي أطلق عليه اسم «مشروع السلام» يتألف من خط الأنابيب الذي تربط عليه شركة «بوينغ أوليف أوكافورونيا» لنقل غاز تركمانستان عبر أفغانستان وباكستان.

لقد بدأ عديد من خبراء السياسة الخارجية، سواء من يملكون موارد مالية ضخمة أو من لا يملكون مثل هذه الموارد، على حد إدارة كلينتون على المزيد من الاهتمام بمنطقة القوقاز، مع التشديد على دعم مصالات أوساخ، وعلى بناء خطوط أنابيب جديدة. ومن بين الخطوط المتعددة هو نقل النفط إلى الغرب من بحر القزوين عبر روسيا، والداعين إلى إكسار المصالحات والخطوط المتعددة من أطلال الحرب الباردة والسابقين المعاصر الحرة لإسرائيل في الولايات المتحدة.

إن احتمالات النفط في بحر قزوين قد

أغرت مجموعة نافذة من المثقفين الأميركيين من أصحاب المناصب الرفيعة سابقاً في الحكومة الأمريكية الطامحين إلى نيل حصة من هذه الثروة المحققة لأنفسهم أو للشركات التي يملكون. هؤلاء الناس ينتمون إلى أحزاب مختلفة وعملوا في إداره سابقة مختلفة، لكنهم يعملون الآن سوياً لإحداث تغييرات في السياسة يقوون أنها لازمة لوضع الشركات الأميركية على قدم المساواة مع منافسها الأجانب، في أذربيجان. ومن بألي هذه الجهود مستشاران سابقان للامن القومي هما برنت سكوكروفت وروينفيلد بريزيمسكي، ووزير الدفاع السابق ريتشارد تشيني، ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر، ووزير هالة كلينتون السابق لويد بنسطن، وجيمس هالا، من أصحاب النفوذ القوي ويعملون بصفة استشارية لدى مختلف شركات النفط الأميركية.

وتدعي شركات النفط الأميركية أن المستويين الأذربيجانيين قد الصوا إلى أنه طالما بقيت السياسة الرسمية تعتبر تلك البلاد وكأنها موقوفة، فإنهم قد يفضلون الشركات الغربية. والأذربيجانية النفقة الخالية من اعتبارات السفر التي تغطي الجزء الأكبر من احتياجات النفط وأغلب كذلك تسمى شركات النفط الأميركية أنه في غياب دعم الحكومة الأميركية لها، وهو أمر مطلوب الآن بموجب القواعد المطروحة من الكونغرس في أذربيجان، فإن شركات النفط غير الأميركية المدعومة من حكوماتها سوف تكون لها الأرمجة. وشأن بعض أطلال الحرب الباردة السابقين مثل العسكريين وريزيمسكي والجنرال سكوكروفت، هناك عديد من المحللين المؤيدين لإسرائيل الذين يدعمون مد خطوط الأنابيب عبر إيران وتطوير منطقة بحر قزوين. ومع أن هؤلاء يتفقون مع أشكال الحرب الباردة قد تخرج دول القوقاز من الاعتدال على روسيا، فإن ادعاهم الحقيقي هو التفرغ من إيران وإعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة على أمل إقناعها بالانضمام إلى سوريا لتشديد العزلة على دمشق. غير أن هذا من التفكير محاذ للواقع، لأن قرار سوريا بالمحاط على علاقات طيبة مع إيران منذ ١٩٧٩، كان قراراً استراتيجياً من الرئيس الأسد إزاء إسرائيل وتركيا. وقد اتخذ القرار العسكري التركي - الإسرائيلي صيغة القرار السوري بالمحاط على علاقات رقيقة مع إيران. فإنه من الساذجة أن يتوقع أحد أن تتعهد إيران مع سوريا، وإيران تنظر إلى سوريا على أنها أفضل حليف عربي موثق، ووسيطها إلى دول الخليج العربية التي وفقت سوريا إلى جانبها بعد غزو الكويت.

والسبب الرئيسي الآخر لدعم تطوير منطقة بحر قزوين من قبل أعضاء إسرائيل هو تقليص اعتماد البلدان الصناعية، خصوصاً الولايات المتحدة، على النفط العربي، وبالتالي تقليص النفوذ العربي سياسياً ومالياً.

لكن من المستبعد جداً أن يتصل دور النفط العربي في العالم خلال السنوات العشرين المقبلة. فعائدات النفط العربي هي الأعلى في العالم، وكلفة إنتاج النفط العربي هي من أرخص التكاليف كما إن نقل النفط العربي أرخص من نقل نفط بحر قزوين.

في الواقع السياسية والجغرافية في القوقاز وأسيا الوسطى معقدة وقد تفرق إلى فترات من الانقطاع كما إن تفسيرات الاحتياطي السابق ذكرها في بحر قزوين، مبالغ فيها جداً. جميع تلك التقديرات لا يقوم على معلومات مؤكدة. وعلى سبيل المثال، فإن الاحتياطي النفطي الثابت في الكويت بمعدل ضعفي الاحتياطي الثابت في أذربيجان، واحتياطي العراق يصل إلى أربعة أضعاف.

ثم إن إذا هبط سعر النفط إلى أقل من ١٢ دولاراً للبرميل كما حصل في مطلع الثمانينات، فإن الاستثمار في قزوين قد يتحول إلى كارثة مالية لشركات النفط، لأنها لن تستطيع تحقيق أي ربح.

والحقيقة التي لا جدال فيها، هي أن

الاستهلاك العالمي للنفط سوف يزيد بنسبة

٢٠٪ خلال العقد المقبل، وإن الاعتماد على النفط العربي سوف يفي كثيراً. وتأثير سعر النفط في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية هو أكبر من تأثير أي سلعة أخرى. فالنفط هو مادة تسير المجتمعات الصناعية، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد الطعام والمواد الغذائية. والواقع أن لسعر النفط تأثيراً بالغاً في كلفة إنتاج المواد الغذائية. فارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ويهيئها يؤدي إلى انخفاض أسعار تلك المواد.

إن الولايات المتحدة ومعظم البلدان الصناعية تشهد اليوم ازدهاراً اقتصادياً. فعمل التضخم في الولايات المتحدة هو اليوم على مستوى له منذ ثلاثين سنة، إذ بلغ حوالي ٢٪ فقط، بينما معدل التضخم وصل إلى أقل من ٢٪، وهو أدنى مستوى منذ سنوات والمعرف أن معدلات التضخم والمبالغة في العالم الصناعي بلغت أعلى مستوياتها خلال ٥٠ سنة بسبب الارتفاع المفاجئ، في أسعار النفط من جراء الأحداث السياسية والعسكرية في ١٩٧٢ و ١٩٧٩.

فالارتفاع الأول في الأسعار حدث عام ١٩٧٢، بمل الحرب العربية - الإسرائيلية، والارتفاع الثاني حدث في عام ١٩٧٩ بفعل سقوط شاه إيران. ذلك أن انقطاع النفط الإيراني رفع سعر النفط من ١٦ دولاراً للبرميل إلى ٢٤ دولاراً، وسبب ذلك ارتفعت أسعار النفط المصدرة في الولايات المتحدة إلى ٢٠٪، وارتفعت البطالة إلى أعلى مستوى بنسبة ٩٪، مما أصاب سوق العقارات في الولايات المتحدة. وكذلك صناعة السيارات، والطيران، والمصارف، والصناعة الكيماوية، بنسبة ما بعدة تسعة كما ارتفع معدل التضخم إلى ١٠٪، وهو أعلى معدل خلال ١٠٠ سنة.

إن العامل الرئيسي المحدد للازدهار الاقتصادي الأمريكي منذ الثمانينات، هو توفر النفط بأسعار رخيصة (محفلة على أساس نسبة التضخم). وهناك طبعاً، عامل آخر هو قوة الاقتصاد الأميركي، مثل تزايد الكفاءة والتأنيجية نتيجة التحولات والمبتكرات التكنولوجية. لكن من الواضح للعلن، أن الاقتصاد العالمي، خصوصاً الاقتصاد الأمريكي، يعتمد على توفر النفط العربي بأسعار معقولة. وإلغاه أسعار النفط معقولة، فلا بد من الحفاظ على استقرار المنطقة، وإلا يكبح بالترتيب كلينتون أن يتعاطى تطالب مباشرة في عملية السلام، خصوصاً بعدما وصف بأنه «مخبر وبلع والصفي العام إلى السلام، ملق بقطر رفيع».

فالتفكير في تحقيق سلام عاجل وشامل على أساس الأرض مقابل السلام، من شأنه أن يزعزع الوضع الهش القائم حالياً، وهذا الوضع قد يؤدي إلى الانفجار وبالتالي إلى انقطاع إمدادات النفط بمل أصلاً. التي وإن يكن ذلك في مصلحة الولايات المتحدة أو مصلحة أفغانستان في العالم العربي، وإذا كان هناك من درس يستل من الاضطرابات السياسية والعسكرية في الماضي، فهو أن الاقتصاد الأميركي من شأنه المتعرضين للاختلال والمخاطر من جراء أي ارتفاع حاد في أسعار النفط.

وفي خلاصة الأمر، يتعين على الرئيس كلينتون أن يسعى إلى الحل إذا كان يرغب في أن يترك أرباً من الأرباب غير المشهود قبل عهده. وأي انفجار كبير في الشرق الأوسط من شأنه أن يبعد هذا الأرب.

فيذا استمر الشوس الاقتصادي الأمريكي الراعي إلى نهاية ولاية كلينتون، فإن ذلك سوف يخلق أطول توسع في التاريخ الأمريكي، سواء في السلم أو في الحرب، ما يخلق في سجلات التاريخ كأطول مرحلة من النمو غير المتأثر في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، والثاني الوحيد الذي يقعه هذا الاستثمار هو بخصر منه المستثمرين الاقتصاديين كافة، من حيث نشو، حدث ما غير متوقع، ربما نشوب حرب كبرى في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى نقص حاد في الإمدادات النفطية، وتزعزع الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي.

المكتور هو دو رينيه

عن «الدبلوماسي»

خطوط إقصادية

بكتبة سياسات الشرق

عبدالله الطريقي

بموت الشيخ عبدالله الطريقي، أول وزير للبحرول في المملكة العربية السعودية وأحد القاطن تأسيس «منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط» (أوبك)، ماتت حقبة كاملة من الأمل العربية الواسعة في جعل النفط قوة ضاربة لتحقيق نخبة عربية شاملة تؤهل العرب لموقع قيادي طبيعي في العالم بعد قرون من التبعية.

وعندما أقام الطريقي في لبنان بعد عزله من وزارة البحرول في أواخر الستينات، نشأت بيني وبينه علاقة فكرية من خلال اهتمامي في ذلك الوقت بالصحافة البحرولية المخصصة، وكان هو يصدر مجلة نفطية مع زميله الخبير النفطي نفولا سركيس، وكان أكثر ما لفتني فيه، أنه بجانب اهتمامه الكامل بالشؤون النفطية، حبه وشغفه بالطبيعة، مع أن صناعة البحرول ثق في طبعة الصناعات المدمرة للبيئة.

لأنني جئت بشغفه بالفرنسية وركوب النخل، كان منزله في إحدى الضواحي الشرقية من بيروت منزلاً للعصافير والطيرول التي جمع منها الطريقي في حديقته مئات من شتى الأنواع والأشكال والألوان، نخل البيجة التي الناطر إليها وهي لفراف وفرد، وقلت للطريقي مرة، إن هذه العصافير الجميلة لا تستحق أن تسجن في القفص، فأرست على وجهه الدان السمار البسامة عريضة، وقال: هذا صديق لو كنا في بلد غير لبنان، فالصبايون اللبنانيون يظلون أثار على كل شيء، طيرهم حتى ولو كان جديداً، لا ترى أن العصافير في لبنان تكاد تفتقر، على الأقل هنا أدم لها الحماية.

ولست أدري ماذا حل بعصافير الطريقي بعد نزوحه من لبنان وتحول «الصبايين» اللبنانيين من اصطياد العصافير إلى اصطياد البش.

وإنك مرة أنفا كنا مجموعة من الزملاء في زيارة الطريقي في منزله، وكان أحدهم يرتدي جاكيت جديدة غالية الثمن بلمسا لأول مرة. وعند دخولنا باحة المنزل الخارجية، هب كلب الشيخ عبدالله من سياحه وراح يهجم بعصافير ويقتحمها واحداً واحداً، وقبل أن يخرج الشيخ الجديد وعصافير فيها فزعها قنبلاً، وصرع الطريقي ليمسح بكتفه، وكان الزملاء يتندرون بلباء ذلك الكلب لحسن اختياره، ثم قال مازحاً: لم أكن أعرف قبل الآن أن كلبك اشتراكي المزاج!

شيخوخة صحافية

تحت ظلال الذكريات، هو الكتاب الجديد الذي أصدره الزميل فؤاد مطر وهدمه له الصحافي السعودي عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير مجلة «المجلة» التي تصدر من لندن، ويتضمن مآلاته في تجارب الحكم والسياسة والديبلوماسية والاستشهاد وتوثير الزعامة، من خلال عمله الصحافي وتجاريه الطويلة في هذا الحقل.

ولعل فؤاد مطر هو أحد الصحافيين العرب القلائد، بعد محمد حسين هيكل، الذين اهتموا بمشرف إنتاجهم، ولم يكتفوا بما يكتفون في الصحف. فهذه الظاهرة منتشرة في الغرب منذ عهد قديم، لكنها نادرة في العالم العربي، ربما بسبب ضعف سوق القراءة، وهو ضعف لمسه الناشئ المعرب رياض نجيب الرئيس مما اضطره إلى إقفال مجلة «الثقة» أين مجموعة عربية في البند الأسبي، ثم اضطراره أخيراً إلى إغلاق مكتبه، الكشكول، في نابلس بروج.

لكن بعض كبار الصحافيين في الغرب اعتدوا عن نشر إنتاجهم في كتب، مع أنهم مقدرون وعلى الرغم من الاتساع الهائل في سوق القراءة الذي نل مثل كثير وسائل الاعلام غير المكتوب، لايتقاهم من لجوء الصحافي العامل إلى كتابة الكتب، هو أول مؤشر على الشيخوخة الصحافية، يليه في مؤشرات الشيخوخة إعادة نشر المقالات المكتوبة سابقاً في الصحف كتب جديدة. ومع ذلك، فإننا نلعب الزميل مطر على أذنيه ومباريته ووزارة إنتاجه، حتى ولو كان ذلك من مؤشرات الشيخوخة.

تقارير

مؤشر الفساد العالمي لسنة ١٩٩٧

الدول السكندنافية أقل فساداً والدعوة الى اقامة «جزر نظيفة في الدول النامية»

جدول مقارن للفساد
لسنتي ١٩٩٦-١٩٩٧

المرتبة	البلدان	المقاييس من عشرة ١٩٩٧	المقاييس من عشرة ١٩٩٦
١	الدانمارك	٩.٩٤	٩.٣٣
٢	فنلندا	٩.٤٨	٩.٠٥
٣	السويد	٩.٣٥	٩.٠٨
٤	نرويجيا	٩.٣٣	٩.٤٣
٥	كندا	٩.١٠	٨.٩٦
٦	هولندا	٩.٠٣	٨.٧١
٧	النرويج	٨.٩٢	٨.٨٧
٨	اسرائيل	٨.٨٦	٨.٦٠
٩	سنغافورة	٨.٦٦	٨.٨٠
١٠	لوكسمبورغ	٨.٦١	-
١١	سويسرا	٨.٦١	٨.٦٧
١٢	ايرلندا	٨.٢٨	٨.٤٥
١٣	المانيا	٨.٢٣	٨.٢٧
١٤	بريطانيا	٨.٢٣	٨.٤٤
١٥	اسرائيل	٨.٩٧	٧.٧١
١٦	الولايات المتحدة	٧.٦١	٧.٦٦
١٧	النمسا	٧.٦١	٧.٩٥
١٨	هونغ كونغ	٧.٢٨	٧.٠١
١٩	البرتغال	٦.٩٦	٦.٥٣
٢٠	فرنسا	٦.٦٦	٦.٩٦
٢١	اليابان	٦.٥٧	٧.٠٥
٢٢	كوستاريكا	٦.٤٥	-
٢٣	تشيلي	٦.٠٥	٦.٨٠
٢٤	اسبانيا	٥.٩٠	٤.٣١
٢٥	اليونان	٥.٣٥	٥.٠١
٢٦	بلجيكا	٥.٣٥	٦.٨٤
٢٧	جمهورية تشيكيا	٥.٢٠	٥.٣٧
٢٨	المجر	٥.١٨	٤.٨٦
٢٩	بولندا	٥.٠٨	٥.٥٧
٣٠	ايطاليا	٥.٠٣	٣.٤٢
٣١	تايلاند	٥.٠٢	٤.٩٨
٣٢	ماليزيا	٥.٠١	٥.٣٢
٣٣	جنوب افريقيا	٤.٩٥	٥.٦٨
٣٤	كوريا الجنوبية	٤.٢٩	٥.٠٢
٣٥	الاوروغواي	٤.١٤	-
٣٦	البرازيل	٣.٥٦	٣.٩٦
٣٧	رومانيا	٣.٤٤	-
٣٨	تركيا	٣.٢٦	٣.٥٤
٣٩	تايلاند	٣.٠٦	٣.٣٣
٤٠	الفلبين	٣.٠٥	٣.٢٩
٤١	الصين	٢.٨٨	٣.٤٣
٤٢	الارجنتين	٢.٨١	٣.٤١
٤٣	فيتنام	٢.٧٩	-
٤٤	فنزويلا	٢.٧٧	٢.٥٠
٤٥	الهند	٢.٥٥	٢.٦٣
٤٦	انغويستا	٢.٢٧	٢.٦٥
٤٧	المكسيك	٢.٢٦	٢.٣٠
٤٨	باكستان	٢.٥٣	١.٠٠
٤٩	روسيا	٢.٢٧	٢.٥٨
٥٠	كولومبيا	٢.٢٥	٢.٧٧
٥١	بوليفيا	٢.٠٣	٣.٤٤
٥٢	نيجييريا	١.٧٦	١.٦٩

حيث يتعهد جميع المشاركين في المناقصات العامة بعدم دفع أي رشوى، ويمقتض ذلك إجراء نشر جميع المدفوعات التي تقدم في هذه الصفقات وتشجيع الصالحين على التحقيق مع المسؤولين المعنيين للاستدلال على مظاهر شذو غير مستحقة وغير طبيعية. أما الشركات التي تسيطر في عمليات تخريف قواعد الشرف، تخرج على اللائحة السوداء وتكافح لمنعها من الحصول على عقود حكومية في البلد المعني مستقبلاً.

وهذه الفكرة لم تقبل الآن إلا مقاطعة «بانور» في الأرجنتين حيث فاز حاكمها تحت شعار «مكافحة الفساد» وقدر درجة هذه المقاطعة الأرجنتينية على بث التحقيقات حول العقود الحكومية على التلفزيون.

ولموظفي الأمانة ان هناك مناطق أساسية في العالم تجوز فيها الفساد إلى درجة أنه يتغير إيجاد مناطق لاتحصر او تراجع عمليات الفساد، وتأتي في طليعة هذه المناطق، دول الاتحاد السوفياتي السابق ولجوا واسعة من العالم العربي.

تعريف الفساد

وقد وضع رئيس «البنك الدولي» ورقة بعنوان «مساعدة البلدان على مكافحة الفساد» دور البنك الدولي «لعرصها على مؤتمر هونغ كونغ» الذي جرى الشهر الماضي في إطار الاجتماع المشترك للبنك والصندوق الدوليين.

وفي هذه الورقة يعرف «البنك الدولي» الفساد بأنه «استغلال المنصب العام للكسب الخاص».

ومع أن هذه المشكلة قديمة فإن الاهتمام المستجد بها يعود إلى شئو عدد من السياسيين في مختلف البلدان أمام المحاكم، بثقة الفساد أو التعاطي مع المافيا أو قبول أموال المخدرات.

حتى أن نائب الرئيس الأميركي آل غور، يتعرض الآن إلى حملة بدعوى استخدام الموجودات الحكومية لجمع أموال خاصة بالحملة الانتخابية.

والسؤال المطروح الآن هو: هل ان العالم حالياً يشهد المزيد من الفساد، أم ان الناس باتوا أكثر وعياً بالفساد؟ والجواب عن ذلك هو: أنه غير ثابت ما إذا كان الفساد قد تزايد عن ذي قبل لكن المؤكد هو أن الناس باتوا أكثر قلقاً ووعياً واحتجاجاً.

وهناك خمسة ملامح للتركيز الوعي والفهم لمسألة الفساد هي:

- ١- أنه من الأفضل إلغاء السياسات المتطوية المؤدية إلى الفساد بدل الاعتماد على الرقابة لاحتيال على تلك السياسات.
- ٢- أن السياسيين والموظفين الفاسدين يعمدون إلى خلق ظروف الأثراء لأنفسهم من خلال مقاومة الانفتاح ومضاعفة القيود وانتهاء الإجراءات الضبابية غير الشفافة ووضع عراقيل غير ضرورية.
- ٣- أن الفساد من شأنه أن يعتمد على مجالات تقتضي تطبيق الأنظمة مثل جباية الضرائب والحد من الاضرار البيئية.
- ٤- أن المدفوعات الجائبة، على سبيل الرشوة تتم بالضرورة بصورة غير مكشوفة والذين يقومون بها هم أقل الناس ضميراً وأكثرهم نفوذاً لا الأكثر كفاءة.
- ٥- أن الفساد في النتيجة من شأنه أن يزعزع شرعية أي حكومة.

العالم بينما حلت الدانمارك في المرتبة الماضية الأقل فساداً بدرجة ٩.٩٤ تليها فنلندا بدرجة ٩.٤٨ تليها السويد في المرتبة الثالثة بدرجة ٩.٣٥.

الجريمة والعقاب

ويقول الدكتور بيتر أيجن مؤسس «الشفافية الدولية» أن الفساد ليس جريمة يعير ضحاياها، فالناس الفقراء في البلدان الفقيرة هم الخاسرون عندما يرتشي المسؤولون في بلدانهم مما يعني أن الفساد يؤدي إلى حلول المشاريع السيئة محل المشاريع الجيدة. وفي اعتقاد الدكتور أيجن أن استمرار الفساد في إدارات الدول سوف يؤدي حتماً إلى انهيار تلك الدول. بحيث يتمسك المسؤولون «النظيفون» ويصود المسؤولون الفاسدون، وتكبر الرشوى مع الوقت إلى ما لا نهاية.

ومن جهة ثانية يقول الباحث الأكاديمي الأميركي شانتك جين وي، في دراسة إحصائية أن زيادة مستوى الفساد في أي بلد من المستوى السائد في سنغافورة مثلاً إلى المستوى السائد في المكسيك يعادل زيادة العبد الفردي على الاستثمار الاجنبي بنسبة تزيد على ٢٠٪ والواضح أن هذا النوع من الدراسات لا يقدم حلاً لمشكلة الفساد لكن الغاية منه حسب الدكتور أيجن هو حمل الناس على الاعتراف بأن هناك مشكلة اسمها الفساد لكي يبدؤوا التفكير في

أخذت قضية مكافحة الفساد في عمليات عقود الشركات والحكومات، تستلزم باهتمام دولي واسع، بعدما بدأت «مؤسسة الشفافية الدولية»، في برلين منذ ثلاث سنوات تنشر تقارير وإحصائيات عن طرق ومؤشرات الفساد في أكثر من خمسين بلداً في العالم.

وقد لقي المؤتمر المنعقد في مدينة «ليما» عاصمة البيرو «مكافحة الفساد» من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر الماضي اهتماماً لم تلقه المؤتمرات السابقة وأخرها «مؤتمر بيجين» سنة ١٩٩٦.

لذلك ان عمليات الفساد قد أصبحت واحدة من المشكلات المتعلقة التي توليها الأنسب وأكثرها خطراً في وقت أصبح فيه النشاط الاقتصادي والثقافي عالمياً ومتداخلاً ويجمع المهتمون بهذه المعضلة على أنها أكثر المعضلات تشكيكاً بمصداقية النظام الرأسمالي رمة. إذ ان الفساد باشكله شئ أخذ ينتشر في جميع البلدان وعلى جميع المستويات.

الأقل فساداً

وتشير الدراسات المنشورة من قبل مؤسسة الشفافية الدولية والتي عكفت «الميزان» على نشر خلاصاتها على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى أن الدول السكندنافية هي الأقل فساداً بين دول العالم مما أعطى انطباعاً بأن لدول الغنية



معالجتها. وقد أعطى هذا المنحى نتائج مشرقة، حيث ان البنك الدولي أخذ يركز على مكافحة الفساد كأحد الشروط المفروضة في عمليات الخارجية وكذلك فعلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أوصت الدول الأعضاء فيها أخيراً، بأن تجعل الرشوة جريمة تستحق العقاب.

ما الحل؟

والسؤال الذي يطرح نفسه من خلال هذه المعالجات هو كيفية منع الرشوى والفساد. والفكرة الجديدة التي طرقت بها «مؤسسة الشفافية الدولية» بالنسبة إلى البلدان النامية هي، إقامة مناطق خالية من الرشوة أطلق عليها اسم «الجزر النظيفة»

المتقدمة هي الأقل فساداً من غيرها لكن بعض الدول الأوروبية الغنية مثل بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ما زالت تعاني من هذه المشكلة. أما شركات الخصصير الأميركية فقد كانت بين أقل الشركات العالمية فساداً ضمن ١٨ بلداً صناعياً، وسبب ذلك ان القوانين الأميركية تعاقب الشركات التي تدفع الرشوى.

وتقوم الطريقة التي يعتمد عليها مؤتمر الفساد في مؤسسة الشفافية الدولية على قياس متبرح من الصفح إلى عشرة حيث تمثل درجة الصفح أكثر الدول فساداً، وتمثل الدرجة عشرة التي لم يبلغها أحد بعد الدول الغالية من الفساد تماماً. وعلى هذا المقاييس حلت نيجيريا للسنة الثانية على التوالي ١٩٩٦-١٩٩٧ الدولة الأكثر فساداً في

« المعجزة » الاقتصادية في شرق آسيا « سراب » خادع

النمور الآسيوية تتحول الى قطط مذعورة!

سلطان يروناي

وبعد الاثباتات التي حدثت في البورصات الآسيوية والمصارف الواسعة على عملاتها سوت محاول في الغرب من امتداد تلك الاثباتات الى المورصات العالمية وهذا حرك سلطان يروناي الذي يعد أغنى رجل في العالم الى التدهور في البورصات العالمية والاندونيسية وسانلاند ونيغيبيا بشره اسمهم فيها بعمات الملايين من الدولارات لضع حدوث انهيار افلمسي واسع كما إنه اشترى ما لا يقل عن ٢ مليون دولار دولارات سمعافوريه لحماية بلد العمله وحده حذره عدة حكومات اسيوية من حيث اسجل بشره عملاتها واسمها في الأسواق

وقال في سوار العاليه ان الزلازل المسندة ورمطها شجع الحس لبقية سلطان يروناي، على التحدث خفية ان يقوم المستثمرين الآسيويين مسحب اموالهم المستثمرة في سندات الحوزة الامريكه لمحاولة دعم عملات بلد بهم وقد حشي الامريكوي من حوزة مثل هذه الاستجابات على نطاق واسع بحيث مضطر السلطات الفدرية لأميركية «في رفع اسعار اعانته ليجذب المشتري للسداد لأميركية ومع ذلك رفضت ادارة كلبينين ان تقبل صمدقاً عالمياً كثيراً لمعوز دول جنوب شرق آسيا على عزز ما فعلت بالسمه الى المكسيك قبل سنتين عندما انهار الدولار، بعكسنيكي في حالة مشابهة لحالة ماليزيا وتايلاند، في الوقت الحاضر وتقول تلك الدوائر الاقتصادية المستثمرون الاميركيين والبريطانيين الذين يصعدوا اموالاً كبيرة في البورصات الآسيوية قد خسروا كثيراً من رساميلهم في السهه المالاضيه وفي هذه السهه بعدما تبين من خلال الأزمة الأخيرة ان النمور الآسيوية تميش فوق امكانياتها الحقيقية

وفي الشهر الماضي سحب المستثمرون الاميركيون قرابة ٥٠٠ مليون دولار من صناديق الاستثمار الآسيوية ومن المنتظر ان يتزايد انسحاب الاستثمارات الآسيوية من الأسواق الآسيوية في الأشهر المقبلة

والملت انه لم يتح من هذه الاثباتات الآسيوية سوى استراليا ونيوزيلاند وبعض وتاندون اما اندان فقد موقفه موهوبها بعش في هذه في الاثبات الأخيرة بعض اجراءات التشدد المصرفي وفرض صرر حديد على الانسحابات ووسط هذه العاصفة الآسيوية التي حولت ممرها الى قطط مذعورة ان ممر من روق حسب التعبير «صبي الد رخ امام ماونسي تومع في السندد» بدأت الاستثمارات لاجسة تتحول في الهند لانه تصور المناخ الهندي مؤاتياً أكثر من غيره ولا سيما شركات الانسحاب الاستفلاكي وفي تاليها صناعة الرامج لايكوتيرة ومعموماته وصدة الانسحابات الكيماروية ونسبلاية



الباندية خلال السنتين الماضيتين تصاعدت الى نحو ٧٠ مليار دولار، مما اضطر الحكومة الى اعلان مصرف الشركات المالية في البلاد بعدما انقضى أكثر من ١٥ مليار دولار في محاولة دعمها

نظرية التومينو

وما اصاب تايلندا ثم ماليزيا كان له انعكاس في المنطقة كلها، خصوصاً في اوسونيبيا ونيغيبيا حيث تجري الاستعدادات في الهند لانتخابات رئاسية في السنة المقبلة ماركس الانسحاب الاقتصادي على «مراج سياسي» وكذلك الامر في كوريا الجنوبية حيث تراو الهبوط الاقتصادي مع أزمة الثقة بالحكومة نتيجة الكشف عن عميد الفساد الواسعة واعتقال ابن رئيس الجمهورية بتهمة الرشوة

ومن التأثيرات الجانبية للأزمات المالية والاقتصادية التي تضرب الدول الآسيوية الواحدة بعد الأخرى، ضعف الثقة بالأنظمة الديمقراطية الحديثة. تلك ان العملية الديمقراطية في تايلندا مثلاً، لم تؤد إلا الى سلسلة من الحكومات الضعيفة في بلوكها، ومع ذلك فإنه ليست هناك يواير تشير الى رغبة الجيوش العسكرية في التقدم للاستيلاء على السلطة ونيل بيبي سؤال مفتوحاً اذا كانت الحكومات فاسدة وصعيفة والجيوش غير مستعدة او رعه في الانسحاب على نسطة فمن هو الذي يجعل مسؤوليته لانتشاد السداد الآسيوية من المفروض التي عرفت فيها؟

والجواب عن ذلك قد يكون في التر جع الكامل ندي مدارس مهاتير محمد في ماليزيا من غير ان يظهره وهو الانسداد، لسحب والنهار المعشاورع كبرى معصافه ومظاهر البذخ في الاعمار وبعء الأراج وطمحات المصالح المظنيرة و بعد من الانسداد

نكس ذلك قد يكون علاجاً متقارباً

الاسباب المعزومة لانسدادات الاخسة من حيث اإمامة الشركات الاخسية لعمليات في الخارج احرص منها في بلدانها

فالمناخ في المشاريع الصغيرة، هي التي عادت الآن لتعز

مصالح القادة الآسيويين الطموحين وعلى رأسهم مهاتير محمد وقد وصف احد رعماء

المنعزعة في ماليزيا من «حرب العدل الديمقراطي» تلك النزعة

بالقول

والد كما يبيي قصوراً في الهواء

مشاكل تايلندا

ومع ذلك، فإن مشكلات ماليزيا الرامسة تبقى أقل حدة من المشكلات التي تواجه تايلندا وإن كانت من مثلاً واحد ذلك ان السمو الموجه منذ الثمانينات باتجاه التصدير قد أدى الى طفرة في الماء والاعمار مهولة بالقرعوش المصرفي للقطاع العقاري بدل الصناعات التحويلية وقد نشأت المشكلة علماً بدأ النمو التصديري ينحسر في وقت يشكو فيه القطاع العقاري من التخممة مما أدى الى هبوط اسعار العقارات

ومن الأمثلة على ذلك ان هبوط اسعار الاسهم في هذه السنة بلغ أكثر من النائج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٩٦ كمثالها، بعدما بلغ مستوى المديونية المحلية أكثر من ١٧٪ من الناتج الاجمالي، الامر الذي اصاب القطاع المصرفي بالتداع صخامة العمومة المتوقعة لنعطة الذين الهالكه

وقد شأت الأزمة الماليزية في مطلع هذا الصيف، هبوط عملتها

المعدن الحالية ولندك فإن تمسولي في المؤسسات الدولية يؤكزون على انه ليس من حش سموي للآزمات في البلدان النامية سوى انتاج الحكومات لسياسات اقتصادية سليمة

إذا اضعف الحكومات في اتحاد سانس، فانه كركز مثل هذه الامار يبقى امر محتوماً الواقع من حدة كبير من الارفر

الظاهر في دول شرق آسيا يغطي واقفاً اقتصادياً مختلفاً من حيث تزايد الفقر وتزايد الثروات

الاقتصادية

وقد شبه مهاتير محمد واقع بلاده الاقتصادي، على الطريقة الجوزية، بانه مثل الشهر الجارف الذي دحفي فيه الصمير والوحد الكثرة في فخره

وقد تكون هذه الصورة صحيحة في حالة النمو السريع والكثف حيث تشكل حاجزاً مانعاً لروية ما في الفقر لكن ما إن يحف النمو ويتصلد ويشع الدول حتى

نظهر الصمير ونرجول عسى السطع على اشبع ما يكون

قصور في الهواء

إن المشاريع الكبرى التي قائما مهاتير محمد يمدح طموح الى نور قيادي افلمسي وتقديم صورة مخالفة للواقع بقيت في جاب، منها غير مكتبة ومنها حطار

دكو الامور، الذي اراده مهاتير اعظم طمار من حيث قبل لاستغلال المشاريع الكبرى غير المتكتملة كاستكفائها عالية جداً بسبب الفساد المستشري في الادارات الحكومية على مختلف المستويات، ثم إنها قامت على نوع من الانسحاب الد جالي بلايدي العممة الرجيسة وهذا يثير جدلاً من النقائص في مسكية رئيس الوزراء المالي من حيث قبل لاستغلال الداخلي وبهجوم على استقلاله الخارجي وليس هناك من شك في ان مجال الانسحاب الداخلي، من حيث رخص لايدي العممة، وعدم وجن صمدات، حتمائية حقيقة يصعب الهيئات النقابية كس من

وقد دعا مهاتير محمد دول الفقيرة الواقعة تحت الاستقلال الى الوقوف معاً صفاً واحداً ضد لاعناء الصينيين، مجدداً العقولة التي سادت في زمن الاستعمار وهي ان قواعد الرأسمالية العالمية تحمي مصالح الاقواء ضد الضعفاء لكن المنسدر بهذا التوجه يقولون ان رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد وسط ما جفمه بلاده من ردفه في سموات العاصمة يعود في البرحة الأولى الى تلك القواعد المالية ذاتها، والى تنفق الاستثمارات الاجسية على مسودا وشرق سب سبت تلك القواعد

تغيير قواعد اللعبة

والواقع ان تصرفات مهاتير محمد تنصع بدوع من الإزواجية على قول الحبير المالي جوي فانسقون في معهد ستانفورد لدراسات جنوب شرق آسيا، الذي

ه ان مهاتير نفسه يرى انه عندما يقع تحتل كبير مثل الذي وقع جيرا، موقف العلاقة س اء الشركات، وبين شعار لاسهم والحق في طرغ هو انه لعمد في الغرب عمد سراجة احطار الاقتصادية بتغير بهاد السهه

ويستبعد مهاتير في هذا الصدد بوايس مكافحة اختكاره في الولايات المتحدة في مطلع هذا القرن لتجربة الموحدا، سملعية ندى عاملة وكفمر، وبت اقتدت عليه بوضعة لدس في تغيير في قواعد اللعبة عندما مامح الحكومة الماليزية في مطلع الثمانينات

دمحاولة ملاحقة لاسيلا، على شركة عوثرى البريطانية التي تملك مزارع كبيرة في ماليزيا

اما المحللون فيقولون ان مطالعات مفسر المدكرة ملفة، لكن إجراءات جديفة وهذا ما راد

من حالة الدم

وحول هذه النقطة يقول احد المستقلين في مورغن ستانلي، وهي من الهيئات المالية الأمريكية الكبرى

«إن القيادة الماليزية أثبتت اقتدارها في معرفة ما يجري فعلاً على الصعيد العالمي وهذه المسلكية سوف تضر الناس من الأسواق المالية بشكل جدي»

الازدهار المزيف

هالك أوجه شبه عمده من رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد روبن رئيس «بور» افلمسي، رئيس الوزراء في حدث اعطاء لاردهار الكفة المظنيرة من خلال تمويهه لا بالفيون وباسمدر ج لاستثمار الآسيوية

وقد ابرك مهاتير محمد الدور الذي لعبته بركة الى الاتفاق الكبير على مشاريع الصحة كمنظهر للصحة الاقتصادية نال اسطر الى إلغاء مشروعه هائلة كان يحبل لها ويومر سباقاً مثل مشروع الممد المالي ندي يمسر كبر مشروع من نوعه في العلم وتما ذلك يمكن القول ان السياسات الاقتصادية التي انتهجها رئيس الوزراء الماليزي هي سبب الرئيسي في

سقطت دول شرق آسيا في أول معثان حدي تتمرص له منذ ان اسطلقت في ثمر اقتصادي ملقت اعطيت بسببه لقب «النمور الآسيوية» والدول الثلاث الاساسية التي ترمص للإمتر في عملاتها واسواقها المالية هي تايلندا، وماليزيا، واندونيسيا لكن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد وسط تصدعه وباتره بالنكسة التي اصابته اسواق بلاده واج يلقى باللوم على المضاربين والمتاجرين في اسواق العملات مثل اليهودي المعجري جورج سوروس ندي شنت بديه وبين مهاتير معركة كلامية توحها سوروس في حطه اجيراً في مؤتمر البنك والصدوق دوليين بوقه رئيس بوقه، صغيري هو الذي شكل خطراً على بلاده ربه بحث عن «كش فداء» يغطي به فضله ورد مهاتير في مقال نشره جريدة «دول ستريت جورنال» الأمريكية لتوضيح موقفه متكرار هجومه على المتلاعبين الكبار في اسواق المال

وقد أوحى مهاتير محمد وغيره من المستقلين وبوايس الاعلام في «كوالالمبور» بان هناك مؤامرة عالمية تستهدف بلاده مشير الى انهم من طرغ حفي وراعي الى يتم المتلاعبين بالصفلات في الأسواق حرة نمعا نأما مما راد من حدة التوفر في الأسواق العالمية

منع البيع القصير

كان لهبوط الأسواق المالية في ماليزيا والندول الآسيوية محل امكاسي طالول الاستثمارات الاجسية التي وعت صناديقها الكبرى في حوزة بين الانسحاب الكامل من الأسواق الآسيوية، وبين التجو الى عمليات لحدس من حسانزها مثل، ندع القصير

للاسهم وعمدة البيع القصير في اختصار ان بيع شخص ما اسهما

لا يملكها بعد فيشرها بعد هبوط اسعارها هذه العملية استهجمها مهاتير محمد بفرص قيوة صارمة

على البيع القصير، مما اقلق الصناديق الأمريكية والأوروبية في بوزعة «كوالالمبور» ذلك ان القيود

المستثمرة من الحكومة بماندية تقصي بان الناتج لا يستطيع ان يدع

أي اسهم ما لم يكن منسكاً له، مرم مدع من مشرماته كاملاً على الفور بدل الانطار سنة ايم لتسوية

كد كار، انال في السابق

نهاية الانفتاح

وجاءت إجراءات مهاتير محمد هذه لتجديد انتشاد الحكومي الشديد في الأسواق بعد سبو من عشر من الانفتاح الكامل الامر الذي حش المستثمرون الاجانب على عادة

الظفر في ستقماراتهم الآسيوية والانتقال الى اسواق حري

وقد دير رئيس البرد الماليزي عود الدش الحكومي بشديد في الأسواق موحود مؤامرة عربية تحاول، على حد قوله، استغلال الدور سامية والهجمة عليها، معيداً فتح ملف العلاقات لاستعماراً القديمه يترك ان الدول الاستثمارية تحول العودة الى مستعمراتها السابغة بطريقة حري

إسرائيل

على الرغم من حذر شركات النفط العالمية

إسرائيل تؤكد اكتشاف النفط بكميات تجارية في «صدع الجليل»!

إكتشفت شركة «غيفوت أولام» للنفط المحدودة في إسرائيل مكاناً نفطياً لأول مرة بعدما فشلت عمليات الحفر السابقة على البر الفلسطيني في إيجاد النفط والغاز. وقد نشرت الشركة الإسرائيلية في الشهر الماضي، نتائج مسوحاتها الجيولوجية وهفواتها الأخيرة، الأمر الذي أكد وجود كميات تجارية من النفط والغاز. وقد قدرت الشركة الإسرائيلية المخزون النفطي في اكتشافها الجديد بنحو مليار برميل، كما قدرت احتياطي الغاز الطبيعي بمقدار ٤ تريليون قدم مكعب.

لكن شركة البترول الأميركية «غارب وشركاه» في دالاس أشارت بعد مراجعتها لدراسات الشركة الإسرائيلية إلى أن النفط المكتشف في إسرائيل لا يتعدى ٤٤ مليون برميل.

أراضيها فهي كميات لا تذكر تأتي من حقل «هليش» الذي تم اكتشافه في جنوب البلاد سنة ١٩٥٥. ومنذ ذلك الحين شملت عمليات التنقيب الإسرائيلية حفر ٤٠٠ بئر استكشافية لم تسفر عن اكتشاف أي حقل يضم كميات تجارية كبيرة. وما عُدَّ عمليات الاستكشاف الإسرائيلية امتناع شركات النفط العالمية الكبرى عن المخول في عمليات التنقيب لثلاثة أسباب رئيسية:

١. خشية الشركات العالمية من إغصاب الدول العربية للغاية بالنظر إلى اعتماد تلك الشركات على النفط العربي.
٢. عدم قناعة الشركات العالمية بوجود كميات كبيرة من النفط الإسرائيلي يمكن أن تُصنّف كميات ملحوظة إلى موجودات تلك الشركات.
٣. الكلفة العالية للتنقيب والاستكشاف في المناطق المؤلفة في إسرائيل ولأسباباً إن الدولة العربية تفتقر إلى بنية تحتية متطورة للخدمات النفطية.

ومع ذلك، فإن شركات التنقيب الإسرائيلية عن النفط استطاعت في السنوات الأخيرة أن تحصل على تمويل خلال بورصة تل أبيب بمقدار ٢٨٥ مليون دولار.

الإمتداد السوري

لكن المثلث في دراسة «غيفوت أولام» الإسرائيلية، الذي أثار اهتماماً خاصاً، هو أن الموقع الذي اكتشف فيه النفط هو امتداد لمكان النفط السوري المعروف التي تدعى «صدع بالميرا».

وجاء في دراسة الشركة الإسرائيلية، أن هذا الصدع السوري قد انشطر منذ زمن بعيد بمقدار ملايين السنين بحيث أن جانباً منه انحرف باتجاه فلسطين.

وقد نلت الاختبارات التي أجريت على العينات النفطية أن النفط المكتشف في إسرائيل هو من النوع «النفط الثقيل» (٤٠ درجة حسب مقاييس معهد البترول الأمريكي)، مما يشير إلى أنه مخزون في صخور من «العصر السيلوري» وهي الصخور التي ثبت أنها غنية في النفط في سوريا والمملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط.

الإمتداد اللبناني

ويبدو من بعض الخرائط الجيولوجية المنشورة حديثاً أن جزءاً من «صدع بالميرا» السوري يحدف باتجاه الجنوب اللبناني أيضاً، حيث تقع إسرائيل منطقة «الحزام الأممي» العازلة. وإذا ثبت ذلك فإنه يقصر عدة أمور مثيرة للجدل منها أولاً، تحسم إسرائيل باحتلال جزء من المنطقة الجنوبية من لبنان على الرغم من الخصائص البشرية والمادية التي تكتسبها من جراء ذلك الاحتلال.

والأمر الثاني، هو إعادة الجدل حول الحفريات النفطية اللبنانية التي جرت قبل ٤٠ سنة بالقرب من بلدة «بصر» التابعة للبلد الفري على الحدود الجنوبية، ذلك أن شركة نفطية قامت على عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٣) بحفر آبار اختبارية في تلك المنطقة ثم ما لبثت أن أغلقت تلك الآبار لأنها لم تكتشف فيها أي نفط ومع ذلك بقيت هناك شركاء في بعض الأوساط اللبنانية بأن النفط موجود في الجنوب اللبناني لكن الامتناع عن حفره تعود أسبابه إلى ضغوط سياسية.

مصادر النفط الإسرائيلي

والمعروف أن إسرائيل دولة مستوردة للنفط إذ يبلغ استهلاكها السنوي حوالي ١٢ مليون طن أو ما يعادل ٢٦٠ ألف برميل في اليوم، تستورد معظمه من مصر والتركيز وتشتري جزءاً من احتياجاتها من السوق الغربية.

وكانت إسرائيل أثناء احتلالها «شبه جزيرة سيناء» والصفة الشرقية من قناة السويس، قد استغلت الحقول المصرية الموجودة هناك منذ احتلال تلك المنطقة سنة ١٩٦٧ وحتى انسحابها بعد اتفاقيات السلام في أواخر السبعينات.

إما الكميات التي تنتجها إسرائيل في

بمق الاكتشاف الإسرائيلي المعلن عنه أخيراً في إحدى ضواحي تل أبيب هي ضاحية «روش هاربع» وجرى الاكتشاف بعد حفر البئر «مجد ٢» التي وإن كانت لا تضمن كميات تجارية إلا أنها قد أثبتت أن العينات النفطية المستخرجة منها كانت عالية النوعية، وفي صخور مماثلة للصخور النفطية العربية.

ويؤكد المتقنون الإسرائيليون الآن على البئر «مجد ٢» المقرر حفرها في المنطقة ذاتها في سنة ١٩٩٨. لكن الدوائر النفطية العالمية مازالت غير مقتنعة بأن ما سمته شركة «غيفوت أولام» الإسرائيلية باسم «صدع الجليل» المنحرف من «صدع بالميرا» السوري، لا يشكل إكتشافاً مهماً مع أن الشركة الإسرائيلية عرضت اكتشافها ودراساتها في عدد من المؤتمرات النفطية الدولية، جرت في لندن وهيوستن وفي مدينة كاليفارنيا الكندية. بهدف إقناع وإشراك شركات عالمية كبرى للنفط في عملياتها.

ولذلك، عدت الشركة الإسرائيلية إلى التمويل الذاتي من خلال بورصة تل أبيب حيث جمعت ١٤ مليون دولار لحفر البئر الاختبارية المذكورة وتنتوي جمع ١٠ ملايين دولار أخرى في الأشهر المقبلة لحفر البئر «مجد ٣».

مجد ٢

شاملة لجميع المعلومات الجيولوجية ذات العلاقة لهم سبب جفاف هذا العدد الكبير من الآبار، وما إذا كان من الممكن اكتشاف تجمعات نفطية تجارية على البر الإسرائيلي. وقد قام الفريق الفني في شركة «غيفوت أولام» بإعادة صياغة التاريخ الجيولوجي لإسرائيل في الزمان والمكان بتطبيق المفاهيم الجيولوجية المصرية وبتفسير جميع ما هو متوفر من معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية، لوضع خرائط إقليمية وبنوية تخصصية في المجالات الباليوغرافية والجيوكيميائية.

وتقول المقدمة، أن تطبيق هذه المفاهيم الجديدة على إسرائيل، ساعد على فهم سبب عدم نجاح التنقيب السابق عن النفط، وعلى إعادة توجيه الجهود التنقيبية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى فهم جديد لجيولوجية النفط في إسرائيل، كما أصبح في مفهوم عصري

اللجوء إلى التوراة

وتقول جريدة «دول ستريت جورنال» الأميركية الرشيقة، أن قصة النفط الإسرائيلي، بدأت في الواقع كفضل إيمان ذلك أن مهاجراً روسياً يدعى أوسكين، تحول إلى اليهودية قبل سنوات عشر وهو مقيم في إسرائيل، كان يدرس «سفر التثنية» في «التوراة»، حيث يبارك موسى قبل موته قبيلة يوسف. ومن خبرته السابقة في جيوفيزياء البترول قال أن النصوص التوراتية أعطته مؤشرات جيولوجية فاجرى عدداً من البحوث في التاريخ الجيولوجي للمنطقة مستخدماً نتائج المسوحات الزلزالية ونتيجة لذلك جمع قريبا من عشرة أشخاص معظمهم من المهاجرين الروس، أغلبهم من ذوي الخبرة في صناعة النفط



النظام البترولي جرى تطويره أخيراً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهدف مله النظام البترولي هو، شمل تطور الجيولوجيا والبترول عبر الزمن الجيولوجي من مولد النفط والغاز حتى تشكل التجمع البترولي وحفظه إلى الوقت الحاضر.

وتضيف المقدمة أن النفط يشكل مشكلة جيولوجياً في ما يسمى «صدع المصدر» ومن هناك يهاجر إلى خزائن صخرية راضح وفي مسام فيشكل تجمعا في محبس حيث الصخور الرابض يمنعه من الهروب، ذلك أن توقيت الهجرة النفطية من «صدع المصدر» أمر حاسم من حيث توقيت تشكل المحابس. فإذ لم تشكل المحابس قبل هجرة النفط فإن التجمعات النفطية لا تتشكل ويتناثر النفط المهاجر.

وقد حددت الشركة الإسرائيلية ملامح تربة بصخور المصدر السيلورية القديمة لم تكن معروفة سابقاً في النظام البترولي الإسرائيلي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام «الهيدروكاربوني» الثالث من العصر القديم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فالنظام البترولي الباليويزي (العصر القديم) في المملكة العربية السعودية قد استكشف جيداً منذ اكتشاف النفط الأول في «دايويل» سنة ١٩٣٢، ومنذ ذلك الحين تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغاز الجديدة وتم ثبوت مليارات البراميل من الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج. ويؤكد أن أكبر حقل نفطي في العالم،

لقد حصلت «الميزان» على نسخة في أحد المؤتمرات البترولية الدولية التي حضرتها، عن الدراسة الجيوفيزيائية لاكتشاف الإسرائيلي، ولما كانت تلك الدراسة في غالبيتها علمية ومعقدة، فإنتا نكتفي بنشر أجزاء من مقعة الدراسة التي تضم الاستنتاج المستخلص منها.

جاء في المقدمة أنه جرى حتى الآن حفر أكثر من ٤٠٠ بئر على البر الإسرائيلي، فلم يطر فيها سوى على القليل من النفط والغاز. ويبدو أن النتائج المتوفرة من تلك الآبار المحفورة قد حسنت على إمكانية التنقيب في إسرائيل، لكنه كان ضرورياً إجراء مراجعة

وهو حقل «الغوار» في السعودية يحتوي أيضاً على نفط سيلوري من الحقبة الباليويزية ومن المعروف أن أحد أكبر حقول الغاز في العالم وهو حقل غاز الشمال في قطر نشأ أيضاً في «صدع سيلوري» ومن الأمثلة الأخرى أن حقل حاسي مسعود في الجزائر، وهو أيضاً من أكبر الحقول النفطية في العالم، نشأ هو الآخر في صخور سيلورية. وتقول مقدمة الدراسة، أنه لم يكن معروفاً من قبل وجود الصخور السيلورية في إسرائيل، لكن التحليلات الجيوكيميائية للنفط المستخرج من البئر «مجد ٢» والتي جرت في الولايات المتحدة أثبتت أن مصدر هذا النفط هو في الصخور السيلورية الباليويزية.

وتشير مقدمة الدراسة، إلى أن استخدام الوسائل التكنولوجية العصرية المتقدمة على نتائج البئر «مجد ٢» أعطى تفسيراً بأن تشكل البئر «مجد» هو تشكل قديم كبير نشأ قبل

بعد استعراض تفاصيل نتائج الحفر في البئر «مجد ٢» بملص التقرير إلى القول أن تلك البئر قد اختبرت تجمعا نفطياً في ما سمي «تشكيل مقل» واستنتج وأصغر التقرير وجود خزانات ذات مسامية متطورة أفضل إلى الغرب من البئر «مجد ٢» وتشكيل «مقل» العائدة إلى العصر الترياسي مماثل لتشكيل «مقل» في غرب سوريا المنحرف من «حقول الشاعر» و«شريف» أما تشكيلات «أركوف» و«سعد» فهي مماثلة لتشكيلات «كنوز» و«غزيرة» و«مرفدة» التي انتجت حقول «قردية» و«نبتات» و«هبيدة» و«فرحة» وغيرها من الحقول في غرب المملكة السعودية، وحقول «ألهيل» و«أراك» في غرب سوريا وغيرها من بلدان الشرق الأوسط.

وقد جرى حفر «البئر مجد ٢» التي اكتشف فيها النفط السيلوري في «تشكيل مقل» على عمق ٣٠٠ متر، ومن لشرة التكوين القيم بمساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع حيث يقدر وجود احتياطي قابل للاستخراج قدره مليار برميل من النفط و٤ تريليون قدم مكعب من الغاز.

ومن المقرر أن يجري حفر «البئر مجد ٢» لاختبار تكوين ذلك الخزان في الموقع الأمثل.

صناعة النفط الإسرائيلية

ويأتي هذا الاكتشاف في وقت تجري فيه تغييرات واسعة على صناعة التنقيب النفطي الإسرائيلية. ففي أواخر شهر أيار أغسطس الماضي اشترت «شركة نافتا» الإسرائيلية للبترو، حصة الحكومة الإسرائيلية البالغة ٩٩,٩٪ من «شركة النفط الوطنية الإسرائيلية» بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار ضمن برنامج الخصخصة الجاري الآن.

وبعد خروج الحكومة من القطاع النفطي تعمل الشركات النفطية الإسرائيلية القائمة على توسيع عملياتها الدولية. وقد شاركت الشركات الإسرائيلية المذكورة بحصة ٥٪ من تجمع عالمي يضم مجموعة «روبال داتش شل» والهندوكاربوني، الثالث من العصر القديم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشركة «أكسون» الأميركية للتنقيب عن النفط في المياه الأطلسية العميقة قبالة جمهورية الكونغو. بينما تملك «شركة نافتا» الإسرائيلية لوحدها امتيازاً إضافياً للنفط في الكونغو، كما تملك امتيازاً للتنقيب عن النفط في جمهورية قازاخستان.

والشركات الإسرائيلية أيضاً مساهمات في عدة مشاريع للنفط والغاز في الولايات المتحدة. ويرى مدير «شركة النفط الوطنية الإسرائيلية» يارون دان، أن المجال الممتد هو شركة «إل إكتان» الفرنسية وهي من الشركات التي ليس لديها كثير من النفط والغاز في بلادها، لكن لها عمليات مهمة على الصعيد العالمي.

المصارف اللبنانية تحقق أعلى نسبة نمو بينها

٣٩٨ مليار دولار موجودات المصارف العربية سنة ١٩٩٦

والبنوك المصارف خدماتها عبر شبكة تضم ٨٦٥٤ فرعاً. وقد بلغ إجمالي الموجودات للمصارف التجارية العربية نحو ٣٩٨ مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٦، مقابل ٣٧٢,٢ مليار دولار مع نهاية سنة ١٩٩٥، أي بنسبة نمو بلغت ٦,٧٪. ولاختلاف الممثلين ارتفاع نمو هذه الموجودات لدى بعض الدول العربية بنسبة فاقته نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. إذ بلغت نسبة نمو موجودات مصرف لبنان مقومة بالدولار الأميركي ٢١,٦٪ وهي الأعلى بين الدول العربية، ويخلفها في سوريا ١٥,٢٪، وفي سلطنة عمان، ١٢,٢٪، وفي مصر، ٨,١٪ في تونس

والقوانين بهدف تحسين وتعزيز البيئة المصرفية والمالية. وقد انعكست هذه التطورات على أداء المصارف العربية ضمن الموجودات الإجمالية، وبما كذلك النشاط التوسيعي المقدم للاقتصادات العربية. وعلى صعيد أداء المصارف التجارية أشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي العربي يتكون من ٢٤٧ مصرفاً تجارياً منها ٢٤٦ مصرفاً محلياً، و١٦ مصرفاً غير محلي، كما يضم القطاع ٨٧ من المصارف المتخصصة والمتخصصة المصرفية التي تعمل في مجالات الاستثمار والأقراض الصناعي والزراعي والأسكاني وتنمية الريف. وتوفر هذه المصارف

منه. واقترب ذلك في السودان بالزيادة الملحوظة في استنادات الحكومة من الجهاز المصرفي، وانخفاض ودائعها لديه. أما في قطر ولبنان فقد اقتربت الزيادة في صافي الائتمان الحكومي بالزيادة في الاستنادات من الجهاز المصرفي التي فاقت الزيادة في الودائع الحكومية لديه. وواصلت المصارف العربية خلال سنة ١٩٩٦ سعيها نحو تحديث وتنويع خدماتها، واستخدام تقنيات مصرفية حديثة، وتحسين أوضاعها الإدارية والمؤسسية بما يسهم في رفع كفاءة الموارد البشرية المتاحة. وهذا التحسين في نظر الممثلين الماليين، وأغلب استحداث العديد من التشريعات

الربع الأول من السنة، وانخفض تبعاً لذلك نصيب الحكومة من الائتمان المحلي خلال سنة ١٩٩٦. ويبلغ ذلك الانخفاض نحو ٩,٨ نقطة مئوية في الكويت، و٩,١ نقطة مئوية في الجزائر، و٨,٢ نقطة مئوية في سوريا، و٤,٧ نقطة مئوية في مصر، و٣,٤ نقطة مئوية في الأردن، و٢,٣ نقطة مئوية و٠,٦ نقطة مئوية في كل من تونس وليبيا على التوالي. أما الإمارات، والسودان، وقطر، ولبنان، فقد كانت معدلات نمو صافي الائتمان المقدم للحكومة أعلى من السنة السابقة، واقتربت ذلك في الإمارات بالانخفاض في ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي بمصر. فاقت الانخفاض في استناداتها

في وضع الحكومات المالي تجاه الجهاز المصرفي وما صاحبه من انخفاض في نصيب تلك الحكومات من الائتمان المحلي. وتوجيه نسبة من الموارد لتمويل أنشطة القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، انحصر دور صافي الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية مقارنة بالسنوات الماضية، بل كان له خلال سنة ١٩٩٦ أثر إيجابي على السيولة المحلية بالنسبة إلى الدول العربية ككل. فقد انخفض صافي الائتمان المقدم للحكومة عن مستواه سنة ١٩٩٥ في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وسوريا وعمان والكويت وليبيا ومصر واليمن وموريتانيا خلال

يجمع الممثلون الماليون على القول بأن السيولة المحلية العربية حافظت طوال سنة ١٩٩٦ على معدل نمو استقر على مستواه السابق البالغ ٨,٧٪. ويقول الممثلون هؤلاء، إن معدلات نمو السيولة المحلية تباينت بين الدول العربية، ففي حين كانت معدلات نموها أقل من سنة ١٩٩٥ في مجموعة أولى من الدول ضمت الأردن والإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والكويت وليبيا والمغرب واليمن، كانت تلك المعدلات أعلى من السنة ١٩٩٥ في مجموعة أخرى ضمت كلاً من الجزائر والسعودية وسوريا وسلطنة عمان وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا. فعلى ضوء التمسك الملحوظ

في بيان عن ودائعه وإصداراته الأجنبية

«بنك عودة» يُصنّف BB- و BB- و B1

في بيان وزعه، وحصلت «البحر» على نسخة منه، أعلن «بنك عودة» أن إصداراته بالعملات الأجنبية وودائعها قد صنفت كالتالي:

مؤسسات التصنيف	تصنيف طويل الأجل	تصنيف قصير الأجل
IBCA Standard & Poor Moody	BB BB- B1	B B Not Prime

وأشار البيان إلى أن «IBCA» أعطت «بنك عودة» على أساس فردي، (بمعدل عن الخطر السياسي)، تصنيفاً في مستوى BB-، بضعه في موقع متساو مع مصرف غربية كبيرة جداً، مثل بنك إيرلندا (إيرلندا) وبنكو سانتاندر (إسبانيا) وباركليز (بريطانيا) وبنك اسكوتلندا الملكي (بريطانيا). لقد جاءت هذه التصنيفات لتواكب إصدارات «بنك عودة» الذي كان أول مصرف في القطاع اللبناني يدخل أسواق الراسمالي الدولية. فقد كان أول مصرف لبناني يصدر إصدارات ائدياع عمومية، وأول من أصدر في القطاع الخاص سندات دين لخمس سنوات، والمصرف اللبناني الوحيد الذي له سند مدرج في بورصة لندن.

وقال البيان: إن بنك عودة الذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث الموجودات، هو أول مصرف لبناني يحصل على تصنيف من ثلاث مؤسسات دولية كبرى، علماً أن تصنيفات البنك محكومة بسباق هو خطر البلد (الخطر السياسي)، كين لبنان قد حصل على تصنيفاته الأولى في بداية ١٩٩٧ كالتالي: BB-، BB-، B1 وذلك على التوالي من «IBCA»، «Moody»، «Standard & Poor». وأضاف «إن هذه المؤسسات، يصنفها بنك عودة تصنيفات توازي سلف الخضر المبادي، أما متعرف بمكانته المالية الجيدة. فمؤسسة IBCA تقر بأن «بنك عودة تشهد نمواً مطرداً، وروحيته في السنوات الأخيرة جيدة حسب المعايير المحلية والدولية».

الوحيد الذي تسهم فيه الحكومة الاتحادية

البنك العربي للإستثمار والتجارة الخارجية في الامارات تجاوز الحظر الأميركي!

غير أن البنك قد حصد اختصاصه في العمل المصرفي تحديداً وأيضاً، حاصراً عملياته في تمويل الشركات مركزاً بصورة متزايدة على السوق المحلي سواء بالنسبة إلى قاعدة التمويل أو بالنسبة إلى العمليات خارج الميزانية. وقد وفر البنك مؤونة كافية لإزاء الموجودات الصغيرة التي كانت من أسباب مشاكله السابقة، فبات جهد التوسعية وعالي الربحية والسيولة. ومن المنتظر أن لا يقد كثيراً من النمو المتزايد للقطاع الخاص في البلاد، ومن خطط حكومية إسرائيلية المتوسطة والطويلة الأجل.

الأميركية المذكورة بنجميد حسابات البنك الإماراتي لدى المصارف الأميركية، وفقدت الأموال المجمدة هذه في نهاية السنة الماضية بنحو ٧١ مليون دولار. أما البنك فإنه يؤكد أن أياً من هذه الأموال المجمدة لا يعود إلى مصادر ليبية، وهذا ما أكدته أيضاً المدققون الخارجيون لحسابات البنك «إرست أند يونغ»، وعلى الرغم من الحظر الأميركي الذي استمر حتى الآن أكثر من سنوات خمس، فقد ظل البنك يتقدم تقدماً ملحوظاً خلال تلك الفترة بحيث استطاع مضاعفة موجوداته الإجمالية في السنوات الأربع الأخيرة إلى ما قيمته ١,٤ مليار دولار، وظل يتعامل مع البنوك الأجنبية عبر العالم.

لمشكلات تتعلق بتوعية موجوداته في مطلع الثمانينات، لكن تغيير استراتيجيته سنة ١٩٨٦ حسن حظها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وضعت الهيئة الأميركية التابعة لوزارة المالية والمختصة بالسيطرة على الموجودات الأجنبية (OFAC) على لائحة الحظر، لأن وزارة المالية الأميركية اعتبرت أن هوية ليبية، وبالتالي يشمل الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية. وكانت هذه الهيئة ذاتها قد أجبرت «المؤسسة العربية المصرفية» في البحرين على إقالة رئيسها المصرفي الليبي المكثور عبد الله الصويدي للأسباب ذاتها. وتبعاً لذلك، قامت الهيئة

ورفعت وكالة كايستال انتاجه للتصنيف المصرفي ترجمة تصنيف «البنك العربي» للاستثمار والتجارة الخارجية، للمدى الطويل من BBB إلى BB+ نظراً إلى تحسين الأوضاع المالية للبنك الذي يعتبر ثامن أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد ألفت على تصنيفه للمدى القصير مستقر على A-٢ والمعروف أن هذا البنك هو الوحيد بين بنوك الإمارات الذي تملك فيه حكومة الاتحاد نصيباً بنسبة ٢٢,٢٢٪، كما يملك فيه «البنك العربي الليبي الخارجي» حصة مماثلة، أما الباقي فيملكه «بنك الجزائر الخارجي» وكان «البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية» قد تعرض

Proxima For Translation

0181 863 9558

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

تقرير متشائم لمنظمة «أونكتاد» عن أحول التجارة والتنمية في العالم

«اليد الخفية» توسع الفروقات في المداخل وتسحق الطبقات الوسطى

عما كانت عليه في السبعينات

تضاؤل الطبقات الوسطى

أما على الصعيد الداخلي في كل دولة من الدول النامية فقد نشأ نوع من الاستقطاب، حيث اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بينما تضاؤل الطبقات الوسطى. ويرجع عام ارتفعت

بها ناشئة من مجموعة مشتركة من القوى التي أطلقت بفعل الانفتاح السريع وما خلفه من تزايد في عدم المساواة لتفضيل مجموعات معينة على أخرى. تزايد عدم المساواة في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة ليس فقط مشكلة في الشمال، إنما أصبحت مشكلة عالمية ففي جميع البلدان النامية التي انضمت على الانفتاح

أو بتعزيز مداخل المزارعين كما هو واضح بشكل خاص في أفريقيا. فالمناخ الحقيقي من الانفتاح الزراعي نفع بصورة رئيسية إلى التجار لا إلى المزارعين.

ما العمل؟

يمكن تخصيص النتائج الناشئة عن إطلاق قوى السوق من عقابها يسمح ظواهر مثيرة للقلق تهدد التسبيع الاجتماعي - الاقتصادي في أكثر من بلد.

- ١ - تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والصعود عن إيجاد فرص عمل كافية بالجرم وأية إزالة الفقر.
- ٢ - الاتساع المتفاجئ في الفروق بين الدول النامية والدول المتقدمة. ورافق ذلك مع تزايد الفروق الداخلية في جميع البلدان النامية.
- ٣ - التمدد لتفوق على الصناعة وكذلك لخلق أصحاب الربح على المستثمرين، بحيث أن التجار بالموجودات القائمة بات عدل أكثر ربحية بكثير من خلق الثروة عن طريق الاستثمار الجديدة.
- ٤ - مكاسب رأس المال بالمقارنة مع العمال وارتفاع الأسهم في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.
- ٥ - تزايد عدم المساواة في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة على نحو بات يشكل معضلة عالمية.
- ٦ - تفريع الطبقات الوسطى بحيث أصبح ذلك من المعامل البارزة لتفريع الدخل في الكثير من البلدان.
- ٧ - نشوء ظاهرة عدم الاستقرار والاستقرار بالنسبة إلى الوظائف المتاحة في جميع دول العالم.

هذه المعضلات كما يشير تقرير «أونكتاد» ليس لها حل سحري، إذ ليس من قانون اقتصادي قائم من شأنه أن يخلق اقتصاداً لا يتركز الثروة التامة إقتصادياً باتجاه مستويات الدخل في البلدان المتقدمة ثم إلى النمو والتنمية لا يحققان تلقائياً أي خفض في عدم المساواة وقد ثبت ذلك حتى في البلدان السريعة النمو في شرق آسيا التي لم تستطع مواجهة التحديات الناشئة من حيث توزيع المداخل.

ويقترح التقرير ثلاثة مجالات للتشخيص في:

- إدارة الأرباح من خلال سياسات نشطة وبحرف لتقليل الفجوة لإعادة توزيع الأرباح واستثمارها في توسيع مجالات الأعمال وطاقة الإنتاج وزيادة الانتاجية.
- إدارة التكاليف من خلال الإدارة الواجبة والعمليّة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتفصيل ذلك على قياس مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان، وطاقتها على الاستيعاب.

والخبر، إدارة التوزيع من خلال الضرائب الهادفة إلى منع معالجة الأرباح على أنها مداخل شخصية، والحد من استهلاك الكماليات.

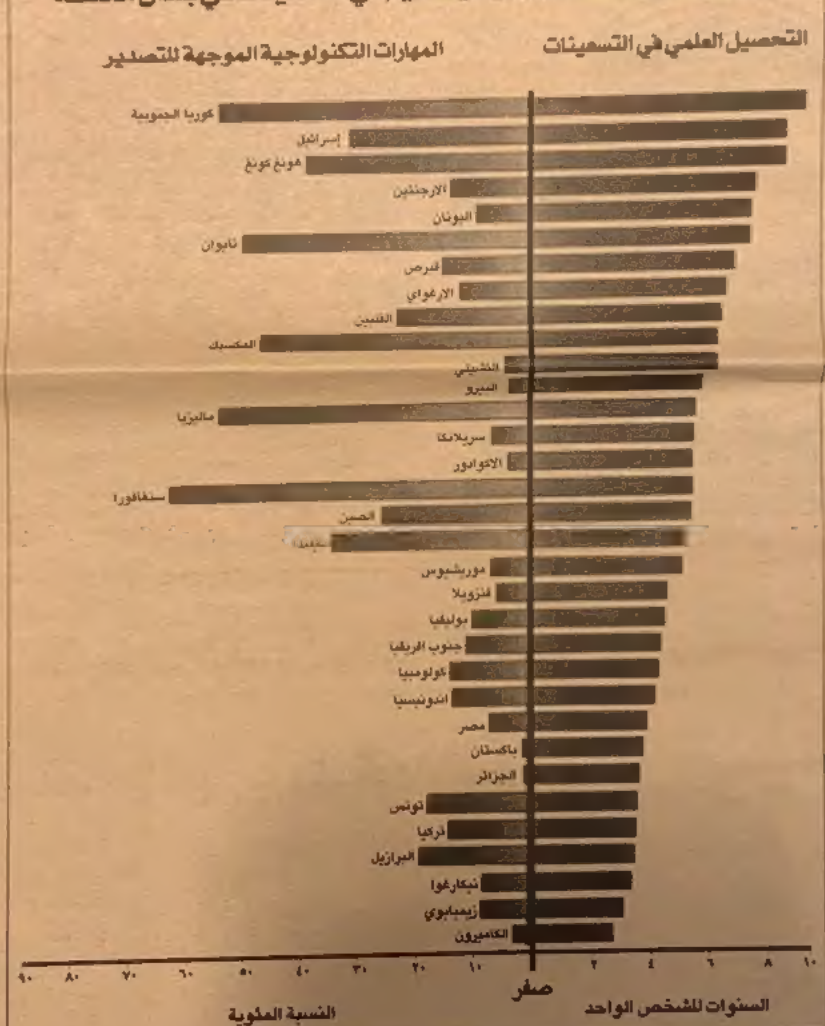
لا يظهر التقرير تفاصيل خاصة بالدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، بل يشهد في منطقة غرب آسيا، لكنه في واحدة من دراساته الإحصائية حول نمو الاقتصاد العالمي، ونسبة التماثل بالمثل الصناعية المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال ثلاثين سنة (١٩٦٠ - ١٩٩٠)، يتبين أن المعدل القليل من الدول العربية المتكورة في هذا السياق يأتي في الشريحة الأخيرة من الدول.

في مرحلة ١٩٦٠ - ١٩٩٠ حيث بلغ المتوسط السنوي للنمو الحقيقي ٢,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، لم يأت ذكر دول عربية سوى المغرب وتونس في شريحة النمو بين الصف والواحد في المائة، من حيث الفارق مع دول المنطقة.

أما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٢ فلم يأت ذكر أي دولة عربية سوى الأردن واليمن في الشريحة الدنيا أيضاً، حيث كان متوسط نمو دول المنطقة ٢,٢٪.

وفي مرحلة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ جاء ذكر المغرب وتونس وسوريا في الشريحة المتدنية ذاتها، بينما متوسط نمو دول المنطقة ٢,٢٪.

مستوى المهارات التكنولوجية والتعليم في التسعينات في بلدان مختلفة



أصدرت منظمة «أونكتاد» التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي لسنة ١٩٩٧ عن أحول التجارة والتنمية في العالم. وقد استنتج التقرير من خلال دراسات متعددة الأبعاد أن الاقتصاد العالمي عازل على نمو البطيء، في التسعينات، وأن هذا النمو البطيء سوف يستمر في المستقبل المنظور، على الرغم من اتساع المحوطة في خفض التضخم في كل مكان تقريباً.

تباطؤ التجارة

من أبرز التطورات سنة ١٩٩٧ تباطؤ المحوطة في التجارة العالمية. فبينما تزايدت الصادرات العالمية للخدمات بمعدل تراوح ٢ و٣ أضعاف النمو في الإنتاج العالمي في الستين السابقتين، فإن الفارق لسنة ١٩٩٦ كان أقل بكثير، وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر في السنوات القليلة المقبلة، بعد انحصار التأثيرات الأولية للانفتاح التجاري الواسع خصوصاً في البلدان النامية.

ومن يلاحظ أن هذا التباطؤ الأخير في التجارة العالمية قد تزامن مع ضعف أسعار المواد، وهذا بدوره قد ساهم في إضعاف النمو، وأخذت أسعار الكثير من السلع غير النفطية بالمخروط في سنة ١٩٩٦ ولأسعار المواد التي تهم البلدان النامية.

اليد الخفية

إن أهم المعالم التي ميزت الاقتصاد العالمي منذ مطلع التسعينات، انطلاقاً من التسبق من عقابها، بحيث أن إزالة القيود المفروضة على الأسواق المحلية وإفتاحها على التنافس العالمي قد أصبحت ظاهرة عالمية. وأن تعمل «اليد الخفية» على نطاق عالمي ولا تراجيحها عسيرة مستترة لشكر الحكومات على نحو غير مشهور في السابق. ومع أن كثير من المعلقين والمحللين الاقتصاديين كانوا متفائلين بأن «العولمة الاقتصادية» سوف تؤدي إلى نمو أسرع وإلى تقلص الفوارق في المداخل ومساوئ التنمية المعيشية نتيجة لتزايد التنافسية العالمية، فإن الفضة حتى الآن كانت مختلفة ومغايرة.

لذلك إن الاقتصاد العالمي منذ مطلع التسعينات قد شهد تزايداً في عدم المساواة وتباطؤاً في النمو. وقد كانت هذه الفروقات متعددة الأوجه بين الشمال والجنوب من جهة، وفي داخل كل بلد من جهة ثانية. فالفوارق في المداخل بين الشمال والجنوب مازالت تتسع، والتباين على ذلك أن معدل الدخل الفردي في دول مجموعة السبع الأدنى في العالم لسنة ١٩٦٥، كان أكبر من معدل الدخل في الفقر سبع دول في العالم بمعدل ضعف. أما سنة ١٩٩٥، أي بعد ثلاثين سنة، تضاعف الفارق إلى ٣٩ ضعفاً.

ومع أن عدداً من البلدان النامية قد شهد نمواً متزايداً أسرع من البلدان الصناعية، فإن ذلك النمو لم يكن كافياً لتضييق أو تقليص الفوارق في المعدل المطلق للدخل الفردي.

في أفريقيا حيث ظلت هذه الفجوة متزايدة طوال العقود الثلاثة الماضية، لا يزيد متوسط الدخل الفردي الآن في القارة السوداء عن ٢/٧ فقط من متوسط الدخل الفردي في البلدان الصناعية. وكذلك الأمر في أمريكا اللاتينية حيث ميط متوسط الدخل الفردي من ثلث مستوى البلدان الشمالية في أواخر السبعينات إلى الربع حالياً، ولم ينجم في تقليص الفجوة بشكل ملحوظ سوى عند قليل من الدول في شرق آسيا، حيث استطاع بعض تلك الدول اللحاق بالمستويات الشمالية.

والملحظ أن التقدم في مستويات شرق آسيا لم يحد بين الدول النامية من يقل مطها في السنوات السابقة. فالبلدان النامية بوجه عام تضاقت فيها الدول التي كانت مستويات مداخلها الغربية تتراوح بين ٨٠ و ٢٨٠ من متوسط المداخل الغربية في البلدان المتقدمة.

العالمية والارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية في بعض البلدان النامية. وبلغت مدفوعات غير المهرة ونتيجة الهيول الكبير المطلق في الأجور الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٠٪ في بعض البلدان. كسب رأس المال بالمقارنة مع العمال وارتفاع أنصبة الأرباح في كل مكان وفي كل أرومة من خمسة بلدان نامية في العالم نجد أن تسبب الأجور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية اليوم أقل بكثير مما كان عليه في السبعينات ومطلع الثمانينات. ففي الشمال كان هناك تصاعد ملحوظ في الأرباح في الدول الصناعية الكبرى بحيث أن معدل العائد على رأس المال في قطاع

التجاري السريع تزايد عدم المساواة بالاجور، وغالباً في إطار هيول المعاملة الصناعية للعمال غير المهرة ونتيجة الهيول الكبير المطلق في الأجور الحقيقية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٠٪ في بعض البلدان. كسب رأس المال بالمقارنة مع العمال وارتفاع أنصبة الأرباح في كل مكان وفي كل أرومة من خمسة بلدان نامية في العالم نجد أن تسبب الأجور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية اليوم أقل بكثير مما كان عليه في السبعينات ومطلع الثمانينات. ففي الشمال كان هناك تصاعد ملحوظ في الأرباح في الدول الصناعية الكبرى بحيث أن معدل العائد على رأس المال في قطاع

مداخل الشريحة الأدنى ونسبتها ٢٠٪ من السكان في كل مكان تقريباً منذ مطلع التسعينات. وفي أكثر من نصف البلدان النامية، ثالث شريحة ٢٠٪ الأدنى من السكان أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي بينما أحول الشريحة الأكثر فقراً لم تتحسن بل تراجعت تراجعاً ملحوظاً في الكثير من الحالات فالدخل الفردي لأكثر ٢٠٪ في معظم البلدان لا يصل الآن إلى عشر معدل دخل أغنى ٢٠٪. وفي جميع الحالات هيبت حصة الطبقات الوسطى من الدخل القومي، بحيث أن تفريع الطبقات الوسطى بات الآن من المعالم البارزة في الكثير من بلدان العالم. ويوفر تقرير «أونكتاد» هذه الاتجاهات

بروفيل

أم الفقراء...

□ ماثت الأم تيريزا، الألبانية الأصل، بين فقراء الهند في الأسبوع ذاته الذي ماثت فيه دايانا، أميرة ويلز بين اللصوص والخيوف والفتاق الفارغة. فنالت تيريزا جنازة رسمية بكامل المراسم، وبالت دايانا جنازة شعبية وشبه رسمية تحت الضغط. وقد أشار بعض المراقبين بخجل طبعاً، إلى أن هناك مفارقات بين الحالتين، تلميحاً إلى نوع من المبالغة في تعظيم تيريزا وفي البكاء العام على دايانا.

لكن في الحالتين كلتيهما، صورة مسيحية ناطقة، بمعنى، أن الأولى تمثل مريم العذراء، والثانية تمثل مريم المجدلية.

مريم العذراء، في التقليد المسيحي، هي «والدة الإله» التي لا يذنبها أحد في القداسة. ومريم المجدلية هي الزانية الخاطئة التي باركها المسيح فنالت قدسية من بركة بانتهازه لأعنيها وراجعها وصرفهم بكلمة الخالدة «من كان معكم بلا خطية فليرجعها بحجر».

لكن صورة العذراء في الأم تيريزا هي صورة شرقية قديمة قبل الأديان السماوية، ولهذا وجدت في الهند بيئة طبيعية. ففي القديم كانت شعوب الشرق، بما في ذلك الشعوب العربية والسورية واليونانية والفارسية، تقدس المرأة وتطلق على الهتها أسماء أنثوية. قبل أن يرد الرجال إعطاء الآلهة صفات ذكورية. كما جاء في كتب التاريخ القديم.

ففي تلك المصادر، إن العرب شأن بقية شعوب الشرق، كانوا يطلقون على الهتهم أسماء أنثوية ومنها «اللات والعزى» في المراحل المتأخرة قبل الإسلام. وتقول مصادر بيئية، أن الرسول العربي عندما دخل مكة بعد انتصاره المظفر على الوثنية الجاهلية وأمر بتحطيم الأصنام في الكعبة المكرمة، أبقي على أيقونة بيضة لمريم العذراء معلقة على جدار الكعبة أنزلت بعد وفاته.

فالأم تيريزا، بمعنى من المعاني، هي إحياء لتقليد قديم في الشرق إضافة إلى التزامها المطلق بالفقر، والعمل الدائم والدؤوب لتخفيف الأهم وسعائهم وبنك إعطائهم العالم كله سلطاناً وثقاً واسعاً ضد الظلم خضع وخر أمامه سلطان الجبابرة الحاكمين والمتحكمين في أقدار العالم. ذلك أن في تكريمها وهي في الحياة وبعد مماتها، نوعاً من إعادة الاعتبار للعبدية الأساسية التي تطلق بها المسيح في زمانه، حيث أعطي الطوبى للفقراء والمساكين لأنهم سوف يرثون الأرض، وأعطاهم للجياع لأنهم سوف يشبعون.

لكن الأم تيريزا، مثلها مثل السيد المسيح، كانت تدرك أن مشكلة الفقر والفقراء سوف تبقى ما بقي العالم. ولهذا لم تكن شديدة الفسوة على الأغنياء بقدر ما كانت ترغب في تقريبهم من ملكوت السماوي ومع أن المسيح نفسه

قال «إنه من الأسهل أن يدخل الجمل في ثقب الإبرة من أن يدخل غني ملكوت السماوات»، فإنه في لحظة من لحظات تنشق طوبى الأغنياء، أنتهر المزايدون عليه في ثقل هذا الرفاء، والفاشلين بأنه كان من الأجدى بيع ذلك الطيب الغالي وتوزيع ثمنه على الفقراء والمساكين، وعلى رأسهم يهوذا الأسخريوطي الذي خانته ليعا بعد ثلاثين من القضية، يقوله الخالد «الفقراء والمساكين معكم في كل حين».

الفقراء والمساكين كانوا معنا وسوف يبقون معنا إلى نهاية العالم، ولولا وجود الفقراء والمساكين، ولا سيما في الهند حيث مهد ثقافة تمجيد الفقر، لما كانت الأم تيريزا ومئات الأمهات والأفراد والجمعيات العاملين على تخفيف الألم هذا الإقرار الدائم للمجتمعات البشرية. وفي يوم من الأيام، وجهت انتقادات للأم تيريزا لأنها قالت عن ديكتاتور البانيا الراحل أنور خوجه الشيوعي الذي ما كان مسيحياً أو مؤمناً بالآديان، أنها ترى فيه وجه المسيح.

ولم يدرك أحد مغزى هذا الوصف المستغرب في حينه، إلا بعد سقوط نظامه وهجوم الحرامية على الشعب الألباني وتعرّيت من جميع أمواله. ذلك أن أنور خوجه، على كل ما كان في نظامه من قسوة، عاش فقيراً ومات فقيراً وظل مؤمناً بطريقته الخاصة بأنه لا بد للفقر من علاج ناجع في المجتمعات البشرية، ولو عن طريق مماواة الناس في الفقر، فالمماواة في الفقر خير من عدم المماواة في الغنى.

وأخيراً، سأل أحد الصحفيين الزعيم الكوبي فيديل كاسترو، ما إذا كان يخشى أن يذكر في التاريخ على أنه بصورة ستالين، فقال إنني سوف أذكر بصورة المسيح.

طالبا الحالي في الفاتيكان، وهو المعاهد الأول للأم تيريزا في حياتها وفي عملها، سوف يزور كوريا قريباً بعدما التقى كاسترو في روما وبارك وبسط امتعاضات واحتجاجات أميركية، ما كان يليق به إلى ديار كاسترو لو لم يكن يرى فيه ما رأت الأم تيريزا في أنور خوجه من قبل وجه المسيح.



تبرع للأمم المتحدة بمليار دولار ربح مرتين

الضيف

تيد تيرنر الغني الذي فضح الأغنياء... والحكومة الأميركية!

الدولية، ومحاولة لي نزع هذه المنظمة لتسخيرها في خدمة السياسة الأميركية حول العالم. بل أيضاً لأن الولايات المتحدة، بصفتها الدولة العظمى الوحيدة في العالم الآن، لا تعمل شيئاً يذكر لتحسين أحوال العالم النامي وحماية البيئة الطبيعية. هذا إذا لم نقل أنها تتحمل مسؤولية الكثير من شرور تلك الأحوال.

وقد أحسن تيرنر وصف خطوته هذه غير المشهورة بالقول إن المبلغ الذي تبرع به لم يفكر، لأنه جاء من أرباح طارئة حققها في فترة وجيزة، لكنه بالتأكيد سوف يجعل العالم مكاناً أفضل لسكانه. فليس من إنسان في الدنيا، مهما بلغت نفقات وحاجاته الشخصية، يحتاج إلى تكديس المليارات في حساب المصرفي، أو حتى إلى استثمارها في مشاريع ذات فوائد محدودة للأجور.

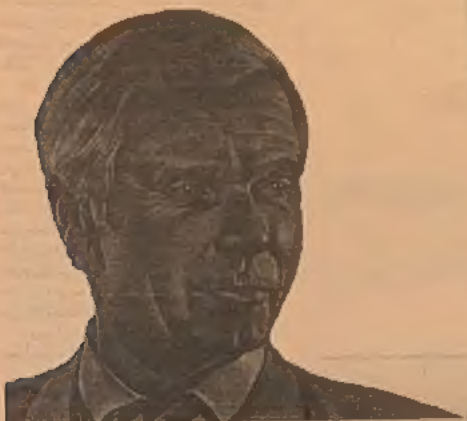
تلك أن عظمة الثروة، على حد تعبير تيرنر، ليست في جمعها وتكديسها بل في إعطائها لمنفعة عموم الناس لا جزء ولا شكوراً. فكانه بذلك يردد الآية الكريمة في القرآن العربي: «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعنده» صدق الله العظيم.

ونذكر في هذا المجال، وقد افلحت السيرة، أن أحد الأثرياء العرب كان له اشتراك في «الجزان» قبل ثلاث سنوات، ولما سألناه أخيراً ما إذا كان يريد

□ من أهم الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي، تبرع تيد تيرنر مؤسس محطة «سي. إن. إن» التلفزيونية في أميركا بمبلغ مليار دولار للأمم المتحدة على مدى عشر سنوات، كان قد ربحها من استثماراته في البورصة خلال الأشهر التسعة الماضية. والأهم من ذلك، المجالات التي حددتها تيرنر لاستخدام هذا المبلغ الضخم، وهي مجالات أهم الإنسانية جمعاء، خصوصاً مسألة البيئة الطبيعية.

والمفرد في هذا التبرع السخي أمران: الأمر الأول، هو أن تيرنر ليس أغني رجل في أميركا، ولا هو من كبار الأغنياء في بلاده ولو أنه يعد في عداد الأغنياء بضرورة تقدير بحوالي ثلاثة مليارات، أي ربح الثروة المقدرة للأمبر السموذي الوليد بن طلال. والأمر الثاني، أن هذا المبلغ ضخماً يعادل متخاثرات الحكومة الأميركية المترتبة عليها للمنظمة الدولية، والتي تحتجزها لأسباب سياسية.

فالأمير الأول، بشكل بحد ذاته فضيحة لكبار الأغنياء في العالم ليس فقط لأنهم لا يتبرعون بمثل هذا السخاء، بل لأنهم يأتوا أكثر جشعاً من أي وقت مضى، ولأن جشعهم يتحمل جاناً كبيراً من سوء أحوال العالم، ولا سيما لهذا الأضرار اللاحقة بالبيئة الطبيعية. والأمر الثاني، بشكل فضيحة للحكومة الأميركية ليس فقط لأنها تحتجز الأموال المترتبة عليها للمنظمة



تجديد اشتراكه، قال إنه لم يشرك أصلاً لكنه دفع قيمة الاشتراك السابق على سبيل التبرع. وكان جوابنا الطبيعي له أن يحتفظ بفلوسه لأننا لسنا جمعية خيرية تجمع التبرعات، إنما نحن مطبوعة تأخذ الاشتراكات من المشتركين. وما كنا نود أن نذكر ذلك في مطبوعتنا لولا أنه سائحة لتسليط الأصواء على عقليات الأغنياء العرب في التعامل مع العطاء، لأنه في نظر معظمهم لا عطاء، مهما كان ضئيلاً بغير مقابل.

وهكذا ربح تيد تيرنر مرتين، مرة في الأسواق ومرة في العطاء السخي بغير مقابل، فاستحق شكر العالم أجمع، واستحق اعتراف زوجته الممثلة جين فوندا بأنها محظوظة لكونه زوجها!

الاعلانات
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

نهاية عيناوي - الطابق التاسع
شارع النخوين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٣٢٧٠
ص.ب: ١٣/٥٦٦٥ شوران

المكاتب
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E-Mail: proxima.ltd@compnet.co.uk

مدير التحرير
الطوان شكر الله حيدر
مدير المبيعات
عماد الفزلي
كمال فرج الله
التصميم والخراج
PROXIMA ATELIER

للإبصار
ARABIC INDEPENDENT
ECONOMIC JOURNAL